**الجامعة اللبنانية**

**المعهد العالي للدكتوراه في الحقوق**

**و العلوم السياسية و الإدارية و الإقتصادية**

# العلاقات المصرية–الاسرائيلية (منذ العام ١٩٩٠ حتى اليوم)

**رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في**

**العلاقات الدولية و الدبلوماسية**

**اعداد**

**زياد كوسا**

**لجنة المناقشة**

| | | |
|---|---|---|
| **الدكتور محمد منذر** | **الأستاذ المشرف** | **رئيساً** |
| **الدكتور حسين علي ظاهر** | **أستاذ مساعد** | |
| **الدكتورة هناء صوفي** | **أستاذ مساعد** | |

الجامعة اللبنانية غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذه الرسالة و هي تعبّر عن رأي صاحبها فقط.

# شكر و تقدير

من لا يشكر الناس لا يشكر الله.

و عليه أتقدم بوافر الشكر الى جميع الذين أعانوني على اتمام هذه الرسالة التي أتطلع الى أن أنال بها درجة الماجستير في العلاقات الدولية و الدبلوماسية. و أخص بالشكر الجامعة اللبنانية التي احتضنتني منذ بداية تحصيلي الجامعي حتى اليوم.

كما أتقدم بخالص الشكر و التقدير للأستاذ الدكتور محمد منذر الذي أشرف على انجاز هذه الدراسة باذلاً لي الكثير من جهده و علمه و الثمين من وقته و نصحه، حتى جاءت الرسالة على الوجه الذي يرتضيه.

و لا يفوتني هنا أن أبدي جزيل شكري و امتناني الى جدي محمد خضر كوسا على ما قدمه لي من واسع خبرته و غزير معرفته، و هو الذي وجهني منذ صغري الى حب المعرفة و الاستزادة منها، و وضع مكتبته تحت تصرفي.

كذلك أرى لزاماً علي أن أشكر والديّ اللذين أتاحا لي فرصة انجاز هذه الرسالة بما قدماه لي من المؤازرة المادية و المعنوية.

أوجه شكري أخيراً الى أصحاب المكتبات العامة و الخاصة و العاملين فيها الذين ساعدوني على الاستفادة مما حوته مكتباتهم.

# تصميم

**مقدمة**

**الفصل الأول:** العوامل المؤثرة في العلاقات المصرية–الاسرائيلية

- المبحث الأول: معاهدة السلام المصرية–الاسرائيلية
- المبحث الثاني: الولايات المتحدة الأمريكية و العلاقات المصرية–الاسرائيلية
- المبحث الثالث: تأثير العوامل الداخلية و الاقليمية

**الفصل الثاني:** التطبيع (مفهومه، أهدافه، و آلياته)

- المبحث الأول: مفهوم و أهداف التطبيع
- المبحث الثاني: آليات التطبيع المصري–الاسرائيلي

**الفصل الثالث:** مستقبل العلاقات المصرية–الاسرائيلية

- المبحث الأول: مقاومة التطبيع
- المبحث الثاني: نظرة مستقبلية للعلاقات المصرية–الاسرائيلية

**خاتمة**

# مقدمة

عوامل عديدة حكمت و ما زالت تحكم العلاقات المصرية–الاسرائيلية منذ اعلان قيام دولة اسرائيل حتى اليوم. بعض هذه العوامل ثابت مثل عامل القرب الجغرافي و عامل الكراهية و العداء بين شعبي الدولتين، و بعضها الآخر متحول مثل عامل موازين القوى الاقليمية و العالمية .

و لقد مرت العلاقات بين هذين البلدين بمرحلتين أساسيتين، تميزت المرحلة الأولى بالعداء بينهما، على المستويين الرسمي و الشعبي، الأمر الذي أدى الى خوض البلدين خمسة حروب كان أولها حرب عام ١٩٤٨ و آخرها حرب عام ١٩٧٣، لتأخذ تلك العلاقات بعد ذلك منحى تحولياً و صولاً الى عقد اتفاقيات كامب دايفد بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩، التي ستحكم العلاقات بين البلدين و ستضفي عليها طابعاً خاصاً فريداً من العلاقات السلمية المثيرة للجدل، ربما كان التطبيع من أغرب وجوهها.

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة ما بعد توقيع معاهدة السلام في كامب دايفد، التي نوقشت داخل مجلس الشعب المصري و وجهت اليها اعتراضات كثيرة من قبل عدد من النواب ولكن تلك الاعتراضات لم تنفع بل انتهت المناقشات بالموافقة عليها و اقرارها بغالبية ٣٢٩ صوتاً في مقابل ١٥ صوتاً فقط من أصوات النواب الذين لم يوافقوا عليها و امتناع نائب واحد عن التصويت. و قد اتسمت هذه المرحلة بسلام و تعاون بين مصر و اسرائيل على المستوى الرسمي، و بمحاولة تطبيق معاهدة السلام هذه بكل بنودها و فرض التطبيع على الشعب المصري هذا من ناحية.

و من ناحية أخرى و بعد سريان مفعول معاهدة السلام هذه، فان العلاقات بين مصر و اسرائيل لا يمكن فهمها بالكامل دون اظهار حجم التأثير الأميركي على كل منهما و بالتالي على علاقتهما ببعضهما البعض، كما لا يمكن فهمها دون فهم العوامل و الظروف الاقليمية المحيطة بهما.

ان الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو تبيان الأسس التي بنيت عليها العلاقات المصرية–الاسرائيلية و المؤثرات التي تتحكم بها على الصعيدين الرسمي و الشعبي، حيث أن جمهورية مصر العربية تشكل أحد أهم أقطار الأمة العربية المعادية لدولة اسرائيل التي تحتل بدورها جزءاً من الأراضي العربية، و في ظل التباين الواضح بين تطلعات الشعب المصري و بين سياسات حكامه، و التضارب بالأهداف بين دولتين تسعى كل منهما الى لعب دور قيادي على الصعيد الاقليمي.

و بعد تبيان الأسس و المؤثرات هذه، لابد من التوجه نحو عملية التطبيع، التي تعتبر محور العلاقات المصرية–الاسرائيلية، وذلك عبر محاولة تحديد مفهوم و أهداف و آليات تطبيق تلك العملية التي نصت عليها معاهدة السلام، و تواصلت محاولات تطبيقها خصوصاً في مصر، رغم أنها تعتبر بدعة في تاريخ العلاقات الدولية، حيث أنه ليست هنالك قاعدة في القانون الدولي تلزم أية دولة أن تقوم بتطبيع علاقاتها الدبلوماسية، الاقتصادية و الثقافية، ان لم تكن مجبرة على ذلك كما هي حالة مصر عندما كانت اسرائيل لا تزال تحتل جزءاً من أراضيها. و لكن بدعة التطبيع فرضت بهدف سلخ أكبر دولة عربية عن بيئتها العربية و الاسلامية و عزلها و تقويض قدراتها و تحويلها الى دولة متعاطفة و ربما متحالفة مع اسرائيل، بدل مساندتها للقضية الفلسطينية.

و كما قال النائب المصري خالد محي الدين : "ان كلمة علاقات سلام طبيعية تقوم على الاعتراف المتبادل و حماية الاستقلال و الاعتراف بالحدود، أي أن هذا هو الاعتراف القانوني، و الاعتراف القانوني الذي يأتي بعد انهاء حالة الحرب لا يلزم أي دولة في العالم باقامة علاقات دبلوماسية، تجارية أو ثقافية. فهذه القرارات من قرارات السيادة. و ان ذلك ثمن ضخم دفعته مصر بهذه المعاهدة و دفعته قبل الانسحاب الاسرائيلي الكامل من أراضيها مما لا يعطي المفاوض المصري قوة ضغط"[1].

كما تكمن خطورة و أهمية ما يسمى بالتطبيع، بأنه يشمل ثلاثة محاور، فهناك التطبيع السياسي و التطبيع الاقتصادي كما التطبيع الثقافي الذي ربما كان الأخطر نظراً لأهدافه و آثاره العميقة و البعيدة المدى.

و ان عملية التطبيع لم تكن عملية جامدة ، بل هي متطورة من حيث أهدافها و آلياتها التي لم تظل على حالها، بل تطورت لتندمج مع آليات العولمة، بدءاً من تسعينيات القرن الماضي، فأخذت منحى معولماً فرضه واقع توازن القوى، خصوصاً و أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت اللاعب الأبرز في عولمة عملية التطبيع و التي سوف تثبت هذه الدراسة ضلوعها بكل ما له صلة بالعلاقات المصرية–الاسرائيلية.

ولكن على الرغم من استسلام الطبقة الحاكمة في مصر للنمط المفروض من قبل التحالف الأمريكي–الاسرائيلي، خاصة فيما يتعلق بعملية التطبيع، و على الرغم أيضاً من كل المؤثرات التي ساهمت بدفع

---

[1] نافعة (حسن)، **مصر والصراع العربي–الإسرائيلي"من الصراع المحتوم ...إلى التسوية المستحيلة"**، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، عام ١٩٨٧، ص ١٩٥–١٩٧. نقلاً عن مضبطة الجلسة الستين –لمجلس الشعب المصري– المعقودة مساء الاثنين ٩ أبريل نيسان ١٩٧٩ .

العلاقات المصرية–الاسرائيلية نحو المزيد من التطبيع، رغم كل ذلك فان المقاومة الشعبية للتطبيع، خاصة في مصر، لم تتوقف أبداً، بل زادت من فعاليتها و حققت نتائج كبيرة.

ففي حين بقيت اسرائيل ترى في العرب أعداءاً و ارهابيين، و اعتبرت معاهدة السلام مرحلة من مراحل تحقيقها لأهدافها التوسعية، ذهبت الطبقة الحاكمة في مصر الى فرض التطبيع على شعبها، بكل الوسائل و حتى باستخدام العنف، مما ساهم بازدياد الشرخ بين الشعب المصري و حكامه، مما ساهم بشكل أو بآخر في اسقاط نظام اعتُبر حليفاً لكل من اسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية.

أما اليوم فان مرحلة ما بعد سقوط نظام مبارك، الذي كان يعتبر السد المنيع بوجه مقاومة التطبيع، هي ربما مرحلة سقوط التطبيع بين مصر و اسرائيل أو ربما اسقاط معاهدة السلام.

أخيراً سنحاول من خلال هذه الدراسة الاجابة على السؤال التالي: ما هي طبيعة العلاقات المصرية–الاسرائيلية، و العوامل المؤثرة فيها منذ العام ١٩٩٠ حتى اليوم و ما هو مصير تلك العلاقات بعد ثورة الخامس و العشرين من يناير؟ و ذلك باتباع منهج تحليلي نأمل من خلاله تتبع و فهم أهم العوامل و الظروف و الأحداث التي تؤثر على تلك العلاقات. كذلك باتباع المنهج التاريخي لمساعدتنا على رصد تطور الأحداث ضمن اطارها الزمني، كما قمنا بعملية مقارنة بين الماضي و الحاضر لعلنا نستخلص منها العبر التي سوف تساعدنا على استشراف مستقبل العلاقات المصرية–الاسرائيلية، سائلين الله تعالى التوفيق في ما نصبوا اليه.

# الفصل الأول

# العوامل المؤثرة في العلاقات المصرية–الاسرائيلية

سنبحث في هذا الفصل أهم العوامل التي تؤثر على العلاقات المصرية–الاسرائيلية و هي:

- أولاً: الاطار القانوني لتلك العلاقات الذي يتمثل بمعاهدة السلام الموقعة بين مصر و اسرائيل في العام ١٩٧٩ و ملحقاتها، فهذه الاتفاقيات ترسم حدود تلك العلاقات و تحدد الأسس الثابتة لها في الحاضر و في المستقبل.

- ثانياً: تأثير الولايات المتحدة على العلاقات المصرية–الاسرائيلية، و ذلك لعدة اعتبارات أهمها العلاقات الاستثنائية التي تربط اسرائيل بالولايات المتحدة الأمريكية، و أن الأخيرة تعد أقوى دولة في العالم و اللاعب الأبرز على صعيد العلاقات الدولية، اضافة الى أنها الراعي الأوحد و الأساسي لمعاهدة السلام المصرية–الاسرائيلية و الحامي لها، فضلاً عن كونها طرفاً في تلك المعاهدة.

- ثالثاً: العوامل الداخلية و الاقليمية و الدولية التي لا بد أن تترك آثارها على الدولتين المتجاورتين.

# المبحث الأول: معاهدة السلام المصرية–الاسرائيلية

ان الهدف من هذا المبحث، هو اظهار و تحديد الشكل القانوني الذي يفترض به أن يحكم العلاقات المصرية–الاسرائيلية بأبعادها المختلفة و بالتالي تكوين فكرة عن تلك العلاقات كما ينبغي أن تكون و ذلك قبل الانتقال الى دراسة العوامل الأخرى المؤثرة فيها.

تعتبر معاهدة السلام المصرية–الاسرائيلية و ملحقاتها الاطار القانوني الذي تدار من خلاله العلاقات المصرية–الاسرائيلية. لقد أتت هذه المعاهدة تتويجاً لاتفاقيتين سابقتين لها سميتا معاً ب"اتفاقيات كامب ديفيد"، و قد تم التوقيع عليهما في١٧ أيلول عام ١٩٧٨، بعد اثني عشر يوماً من المفاوضات بين الرئيس المصري محمد أنور السادات و رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن، في المنتجع الرئاسي "كامب ديفيد" القريب من عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية واشنطن، وذلك تحت اشراف الرئيس الأمريكي جيمي كارتر.

تضمنت الاتفاقية الأولى ما سميَ باطار السلام في الشرق الأوسط، في حين شكلت الثانية اطاراً لتوقيع معاهدة السلام بين مصر و اسرائيل التي وقعت في ٢٦ آذار/مارس من العام ١٩٧٩، و التي ستنال منا كل الاهتمام في هذه الدراسة دون غيرها من الاتفاقيات.

لقد وضعت تلك المعاهدة، كما قلنا سابقاً، الاطار القانوني للعلاقات المصرية–الاسرائيلية التي ركزت على السلام و التعاون بين الدولتين على المستوى الرسمي. كما نصت على وجوب خلق علاقات اجتماعية، اقتصادية و ثقافية بين الشعبين المصري و الاسرائيلي اللذين لم يعرفا الا العداوة بينهما منذ قيام دولة اسرائيل عام ١٩٤٨، مما شكل ابتكاراً جديداً في تاريخ العلاقات الدولية سيخضع في ما بعد الى اختبار حقيقي على أرض الواقع.

بدايةً و انطلاقاً من ديباجة معاهدة السلام هذه نرى أنها لا تهدف الى بناء العلاقات المصرية–الاسرائيلية فقط، بل الى توسيع دائرتها لتشمل باقي الدول العربية، التي هي في حالة عداوة مع اسرائيل، و بالأخص تلك الدول التي تسمى بدول الطوق، التي لها حدود مشتركة مع اسرائيل، و ذلك انطلاقاً مما نصت عليه الديباجة حرفياً على الشكل التالي:

"ان حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة دولة اسرائيل، و اقتناعاً منهما بالضرورة الماسة لاقامة سلام عادل وشامل ودائم فى الشرق الأوسط وفقاً لقراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ اذ تؤكدان من جديد التزامهما باطار السلام فى الشرق الأوسط المتفق عليه فى كامب ديفيد في أيلول/سبتمبر ١٩٧٨.
واذ تلاحظان أن الاطار المشار إليه انما قصد به أن يكون أساساً للسلام ليس بين مصر واسرائيل فحسب بل أيضاً بين اسرائيل وأي من جيرانها العرب كل فيما يخصه ممن يكون على استعداد للتفاوض من أجل السلام معها على هذا الأساس.
ورغبة منهما فى انهاء الحرب بينهما واقامة سلام تستطيع فيه كل دولة فى المنطقة أن تعيش فى أمن.
واقتناعاً منهما بأن عقد معاهدة سلام بين مصر واسرائيل يعتبر خطوة هامة فى طريق السلام الشامل فى المنطقة والتوصل إلى تسوية النزاع العربى الاسرائيلى بكافة نواحيه، واذ تدعوان الأطراف العربية الأخرى فى النزاع الى الاشتراك فى عملية السلام مع اسرائيل على أساس مبادئ اطار السلام المشار اليها آنفاً واسترشاداً بها.
واذ ترغبان أيضا فى انماء العلاقات الودية و التعاون بينهما وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولى التى تحكم العلاقات الدولية فى زمن السلم.
قد اتفقتا على الأحكام التالية بمقتضى ممارستهما الحرة لسيادتهما من أجل تنفيذ الاطار الخاص بعقد معاهدة السلام بين مصر واسرائيل"[١].

يظهر من خلال هذه الديباجة استناد معاهدة السلام الى قرارين تم اتخاذهما في مجلس الأمن الدولي هما القرار ٢٤٢ الصادر في ٢٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٧ كنتيجة للهزيمة التي مني بها العرب في الحرب العربية الاسرائيلية الثالثة في حزيران عام ١٩٦٧، و الذي نص في أهم بنوده على وقف

[١] ديباجة معاهدة السلام المصرية–الاسرائيلية لعام ١٩٧٩.

الأعمال الحربية و انسحاب اسرائيل من الأراضي التي احتلتها في تلك الحرب، و القرار الثاني هو قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ الصادر في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ اثر الحرب التي خاضتها مصر و سوريا مع اسرائيل، و الذي دعا الى وقف الأعمال العسكرية و تطبيق القرار ٢٤٢ و الى بدء المفاوضات تحت الاشراف الملائم و الذي سيكون فيما بعد الاشراف الأمريكي .

كما يظهر بوضوح أيضاً أن تلك الديباجة تشير بمعظمها الى سلام يتعدى مصر و اسرائيل ليشمل باقي الدول العربية المجاورة لها. مما يوحي بأن اسرائيل، التي تعتبر العدو الوحيد بين دول المنطقة، تحاول عبر هذه المعاهدة دفع مصر أو استخدامها للتأثير على جيرانها العرب بغية التوصل لعقد اتفاقيات سلام مماثلة معها، و عليه فان تلك الديباجة قد حددت الغاية من اقامة تلك العلاقات، التي تتمثل أولاً بعزل مصر عن الصراع العربي–الاسرائيلي و ثانياً بجعلها تلعب دور المساعد و المعاون لاسرائيل على تحقيق هدفها الأساسي و الجوهري، و هو تطبيع علاقاتها مع العرب.

و عند الانتقال من الديباجة الى البنود التي تتضمنها هذه المعاهدة نرى أنها نصت:

**أولاً– على انهاء حالة الحرب بين البلدين:** لقد أنهت تلك المعاهدة حالة الحرب بين مصر و اسرائيل التي بدأت منذ نشوء دولة اسرائيل و ذلك وفقاً للفقرة الأولى من المادة الأولى التي نصت على التالي : " تنتهي حالة الحرب بين الطرفين ويقام السلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة"[١].

**ثانياً– انسحاب القوات الاسرائيلية:** ان معاهدة السلام نصت على الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من الأراضي المصرية وفقاً لجدول زمني محدد و ذلك بعد أن اتفقت الدولتان على حدود واضحة تفصل بينهما، وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة الأولى حيث نصت حرفياً على أن "تسحب إسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء الى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب، كما هو وارد بالبروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الأول) وتستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء"[٢].

[١] الفقرة الأولى من المادة الأولى من معاهدة السلام المصرية–الاسرائيلية لعام ١٩٧٩.

[٢] الفقرة الثانية من المادة الأولى من معاهدة السلام المصرية–الاسرائيلية لعام ١٩٧٩.

الا أن عبارة "سيادتها الكاملة" سوف تثير نوعاً من التضارب بين نص هذه الفقرة و ما ورد في "البروتوكول الخاص بالانسحاب الاسرائيلي و ترتيبات الأمن" الملحق بهذه المعاهدة و الذي ينص على سيادة مشروطة في سيناء حيث تضمنت المادة الثانية من البروتوكول المذكور الخريطة التالية :

المصدر : معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية – الخريطة رقم (١) الخاصة بالحدود الدولية وخطوط المناطق

و كما هو واضح أمامنا في هذه الخريطة فان منطقة سيناء بكاملها مقسمة الى ثلاث مناطق محدودة التسليح ولو بدرجات مختلفة. و سنكتفي هنا بالاشارة الى أن التواجد في المنطقة (C) الظاهرة في الخريطة، محصور فقط بالقوات الدولية و عدد محدود من الشرطة المدنية المصرية كما هو وارد في المادة الثانية من البروتوكول المذكور. مما يبرز ذلك التناقض الذي سبق الكلام عنه.

أما الفقرة الثالثة من المادة الأولى من المعاهدة فانها تنص على اقامة علاقات ودية (وفقاً للمادة الثالثة التي سيأتي بحثها) وذلك عند اتمام اسرائيل لانسحابها المرحلي، المنصوص عليه في الملحق الأول، و حسب المادة الأولى من الملحق الأول فان الانسحاب المرحلي سيتم في خلال تسعة أشهر من تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة، أما الانسحاب النهائي فسيتم في خلال مدة لا تتجاوز الثلاث سنوات.

و عليه فان مصر مُطالبة، من خلال هذه المعاهدة، باقامة علاقات ودية مع اسرائيل بعد اتمام الانسحاب المرحلي و ليس النهائي و ذلك حسب ما ورد في الملحق الأول من المعاهدة، و بالتالي تصبح مصر ملزمة باقامة علاقات ودية مع اسرائيل في ظل احتلال تلك الأخيرة لأراض مصرية.

بمعنى آخر ان هذه المعاهدة قد "ربطت ربطاً وثيقاً و محكماً بين عملية الانسحاب و بين التطبيع الكامل للعلاقات بين مصر و اسرائيل سياسياً و اقتصادياً و ثقافياً"[1].

ثالثاً– في حين نصت المادة الثانية من المعاهدة على تعهد الطرفين باحترام الحدود المبينة في الخريطة، بما في ذلك المياه الاقليمية و مجالهما الجوي، أتت المادة الثالثة لترسم شكل تلك العلاقات الودية التي سبق ذكرها.

و هي تتألف من ثلاثة فقرات تنص الفقرة الأولى منها على أن:

"يطبق الطرفان فيما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول في وقت السلم، وبصفة خاصة:

أ– يقر الطرفان ويحترم كل منهما سيادة الآخر وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي.

ب– يقر الطرفان ويحترم كل منهما حق الآخر في أن يعيش في سلام داخل حدوده الآمنه والمعترف بها.

ج– يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، أحدهما ضد الآخر على نحو مباشر أو غير مباشر، وبحل كافة المنازعات التي تنشأ بينهما بالوسائل السلمية".

---

[1] نافعة (حسن)، **مصر والصراع العربي–الإسرائيلي"من الصراع المحتوم ...إلى التسوية المستحيلة"**، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، عام ١٩٨٧، ص ٧٣ .

يتضح من تلك الفقرة أنها استندت بالكامل على أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، تلك الأحكام و المبادئ التي من المفترض أن تحكم العلاقات بين كل الدول و الكيانات السياسية المستقلة، فمن الطبيعي أن يتعهد الطرفان بالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها و التعهد بحل المنازعات بالطرق السلمية و باحترام حق الآخر في العيش بسلام داخل حدوده الآمنة و المعترف بها و ذلك حفاظاً على السلم و الاستقرار الدوليين.

كما أن الاقرار باحترام كل طرف لسيادة الآخر و سلامة أراضيه و استقلاله السياسي أمر واجب على الدول المستقلة و ذات السيادة، و لكن هل يجتمع احترام الاستقلال السياسي مع فرض التطبيع السياسي و الاقتصادي و الثقافي!

أما الفقرة الثانية من المادة الثالثة فقد نصت على أن: "يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو أفعال العنف أو التهديد بها من داخل أراضيه أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته أو مرابطة على أراضيه ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر. كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو الإثارة أو المساعدة أو الاشتراك في فعل من أفعال الحرب العدوانية أو النشاط الهدام أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر في أي مكان. كما يتعهد بأن يكفل تقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة".

و لا شك أن أغلب تلك التعهدات تساهم في بناء السلام بين الدولتين المتصالحتين، و قد قلنا أغلبها و ليس كلها لأن هذه الفقرة قد تضمنت عبارتين ربما تؤديان الى الخلاف بدل التفاهم بينهما و ذلك ان لم يتم تحديد و توضيح ما هو المقصود بعبارة "النشاط الهدام" و عبارة "في أي مكان". فعبارة "النشاط الهدام" تشير الى ما لا يمكن حصره قبل امكان ضبطه، أما عبارة "في أي مكان" فربما تتعدى الأرض و غلافها الجوي أيضاً فمن الذي يمكنه ضمان ذلك! و ليس من المستغرب أن تكون هاتين العبارتين قد وضعتا أصلاً بهدف خلق المشاكل في المستقبل.

أما الفقرة الثالثة و الأخيرة من المادة الثالثة و التي نصت على اقامة علاقات طبيعية بين أعداء الأمس فقد تضمنت التالي: "يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما ستضمن الاعتراف الكامل و اقامة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية بينهما، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع التمييزي المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع. كما يتعهد كل طرف بأن يكفل

تمتع مواطني الطرف الآخر الخاضعين للاختصاص القضائي بكافة الضمانات القانونية وبوضع البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الثالث) الطريقة التي يتعهد الطرفان بمقتضاها – بالتوصل إلى إقامة هذه العلاقات وذلك بالتوازي مع تنفيذ الأحكام الأخرى لهذه المعاهدة".

هنا و من هذه الفقرة بالذات يمكننا استخلاص الشكل الواضح للتعاون الذي تفرضه هذه المعاهدة، التي بدأت بعبارة "العلاقات الطبيعية" الا أن ما تلا تلك العبارة سيشير الى علاقات وثيقة و وطيدة تتخطى الطبيعية، حيث أن اقامة علاقات طبيعية و علاقات تجارية و ثقافية بين دولتين يدخل في اطار الأعمال السيادية لكل دولة، الا أن معاهدة السلام المصرية–الاسرائيلية نصت على التبادل التجاري و الثقافي و الدبلوماسي بين الطرفين باعتباره "جزءاً من المعاهدة"، و بالتالي فان التطبيع أصبح ملزماً لكلتا الدولتين[1]. فبالاضافة الى الاعتراف الكامل بين الدولتين و اقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما، ذهبت تلك الفقرة الى فرض اقامة علاقات اقتصادية و ثقافية، الأمر الذي لا يكون بالقوة أو بالفرض، بل ان الدول و شعوبها لها ملء الحرية في اختيار أنظمتها الاقتصادية فضلاً عن حرية اختيار شركائها الاقتصاديين، كما لها ملء الارادة في اقامة علاقات ثقافية مع كل ما يتطلب ذلك من تنسيق بين أي دولتين متقاربتين فكيف اذا كان ذلك بين دولتين لم تعرفا الا العداوة و الحروب بينهما!

و بالاضافة الى ذلك جاء شرط رفع الحواجز الاقتصادية و حرية الانتقال أمام السلع و الأفراد، مما يدل على توجه من قبل الدولتين الى بناء علاقات لم تكن موجودة سابقاً ليس فقط على المستوى الرسمي و الدبلوماسي بل على المستوى الاجتماعي أيضاً عبر خلق صلة اقتصادية معيشية بين الدولتين و شعبيهما و عبر احداث خرق ثقافي في وجدان تلك الشعوب.

**رابعاً**– نصت المادة الرابعة من الاتفاقية على وجوب تمركز قوات دولية و مراقبين دوليين تابعين للأمم المتحدة في المناطق الحدودية المصرية و الاسرائيلية، وذلك حسب الفقرة الاولى من المادة الرابعة التي نصت على أنه "بغية توفير الحد الأقصى من الأمن لكلا الطرفين وذلك على أساس الرضى المتبادل تقام ترتيبات أمن متفق عليها بما في ذلك مناطق محدودة التسليح في الأراضي المصرية أو الإسرائيلية وقوات

[1] خليل (عادل عبد الغفار)، **الاعلام و الرأي العام "دراسة حول تطبيع العلاقات المصرية–الاسرائيلية"**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام ٢٠٠٣، ص ١٨٢.

أمم متحدة ومراقبين من الأمم المتحدة وهذه الترتيبات موضحة تفصيلاً من حيث الطبيعة والتوقيت في الملحق الأول وكذلك أية ترتيبات أمن أخرى قد يوقع عليها الطرفان".

كما نصت الفقرتان الثانية و الرابعة من تلك المادة على شروط محددة لسحب تلك القوات أو المراقبين الدوليين أو لادخال أي تعديلات على تلك الترتيبات الأمنية.

الأول متعلق بسحب المراقبين الدوليين الذي لا يتم الا عبر موافقة مجلس الأمن مع التصويت الاجابي للأعضاء الخمس الدائمين ما لم يتفق الطرفان، المصري و الاسرائيلي على خلاف ذلك. و يتعلق الشرط الثاني باجراء تعديلات على الترتيبات الأمنية التي لا تتم الا بموافقة الطرفين أيضاً.

و عليه فان تلك المادة تظهر أن السلام المصري–الاسرائيلي خاضع للضبط و المراقبة من قبل طرف ثالث هو الأمم المتحدة ما لم تتفق الدولتان صاحبتا العلاقة على خلاف ذلك.

**خامساً– نصت المادة السادسة حرفياً على التالي:**

١– لا تمس هذه المعاهدة ولا يجوز تفسيرها على نحو يمس بحقوق والتزامات الطرفين وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

٢– يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نيه التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أى فعل أو امتناع عن فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل عن أية وثيقة خارج هذه المعاهدة.

٣– كما يتعهدان بأن يتخذا كافة التدابير اللازمة لكي تطبق في علاقاتهما أحكام الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي يكونان من أطرافها بما في ذلك تقديم الاخطار المناسب للأمين العام للأمم المتحدة وجهات الايداع الأخرى لمثل هذه الاتفاقيات.

٤– يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أي التزامات تتعارض مع هذه المعاهدة.

٥– مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة يقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأي من التزاماتهما الأخرى، فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافذة[١].

[١] معاهدة السلام بين مصر و اسرائيل الموقعة "في كامب ديفد" عام ١٩٧٩.

اذاً فان الطرفين قد تعهدا بأن يطبق كل منهما التزاماته الواردة في تلك المعاهدة بحسن نية بصرف النظر عن الأفعال الصادرة عن الطرف الآخر و بصرف النظر عن أية وثيقة خارج تلك المعاهدة، كما تعهدا، حسب الفقرتين الرابعة و الخامسة من المادة السادسة، بعدم الارتباط بأي التزامات تتعارض مع تلك المعاهدة، بل و بتقديم الالتزامات الناشئة عنها على أي التزمات سابقة أو لاحقة تتعارض معها. و بالتالي اعتبار تلك المعاهدة أسمى من غيرها، سابقة كانت أم لاحقة، مما يجعل العلاقات بين مصر و اسرائيل في موقع متقدم على باقي العلاقات بينهما وبين باقي الدول.

أما المادة السابعة فتشير الى حل أي خلافات تنشأ بشأن تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة عن طريق المفاوضات، و ان لم يتيسر ذلك، يتم اللجوء الى التوفيق أو الى التحكيم الدولي.

و اعتبرت الفقرة الثالثة من المادة التاسعة أن كافة البروتوكولات والملاحق والخرائط الملحقة بهذه المعاهدة جزءاً لا يتجزأ منها. و سوف تظهر أهمية تلك الفقرة في المبحث الثاني المتعلق بتأثير الولايات المتحدة الأمريكية على العلاقات المصرية–الاسرائيلية، خصوصاً اذا ما علمنا بأن أحد تلك الملاحق هو الاتفاقية الأمنية الاسرائيلية–الأمريكية التي تتعهد من خلالها الولايات المتحدة بالتدخل لمصلحة اسرائيل عند حدوث أي خرق للمعاهدة من الجانب المصري.

وأخيراً بعد أن تطرقنا لأهم بنود المعاهدة المصرية–الاسرائيلية، يمكننا استخلاص عدة نقاط تحدد لنا الاطار القانوني للعلاقات المصرية–الاسرائيلية، و تلك النقاط هي:

١- استندت المعاهدة في مقدمتها على قرارات دولية ملزمة صادرة عن مجلس الأمن هما القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، بالاضافة الى اطار السلام في الشرق الأوسط.

٢- تلعب مصر، استناداً لاطار السلام و المعاهدة، دور المساعد و المعاون لاسرائيل على تحقيق هدف يعد بالأساس هدفاً جوهرياً لاسرائيل هو التنسيق و العمل بين الطرفين لتوسيع نطاق السلام ليشمل دول المنطقة.

٣- و على هذا الأساس أنهت تلك المعاهدة حالة الحرب و بدأت مرحلة السلام.

٤- و نصت على الانسحاب من كل الأراضي المحتلة و اقامة علاقات ودية.

٥- و على الاحترام المتبادل للحدود و للسيادة و للاستقلال السياسي، على الرغم من أن سيادة مصر منقوصة في منطقة سيناء و ذلك استناداً الى ما يسمى ب"البروتوكول الخاص بالانسحاب الاسرائيلي و ترتيبات الأمن" الملحق بالمعاهدة.

٦- كما نصت على وجوب بناء علاقات دبلوماسية و اقتصادية و ثقافية أي ما سيعرف لاحقاً بالتطبيع.

٧- ان السلام المصري–الاسرائيلي خاضع للضبط و المراقبة من قبل طرف ثالث هو الأمم المتحدة ما لم تتفق الدولتان صاحبتا العلاقة على خلاف ذلك.

٨- ان التزامات مصر و اسرائيل الناشئة عن تلك المعاهدة تتفوق على أي التزامات ناشئة عن أي اتفاقية أو معاهدة سابقة أو لاحقة، بالتالي فان العلاقات بين مصر و اسرائيل هي في موقع متقدم على باقي العلاقات.

في النهاية و بالترجمة العملية لتلك النقاط يمكننا القول "أن هذه المعاهدة لم تربط انسحاب اسرائيل من الأراضي المصرية بالقاعدة القانونية الدولية القاضية بعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة"، على اعتبار أن الوجود العسكري الاسرائيلي هو وجود غير شرعي و يمثل اعتداءاً على السيادة المصرية، "انما تمت مكافأة اسرائيل على هذا الانسحاب بمنحها اعتراف أكبر دولة عربية بسيادتها على أرض فلسطين" بالاضافة الى التطبيع الكامل للعلاقات معها[١].

كما أن المعاهدة "جعلت منطقة سيناء أرضاً مفتوحة بلا دفاعات مصرية أمام أي غزو اسرائيلي محتمل، فضلاً عن وجود قوات دولية في سيناء لا يجوز لمصر أن تطلب سحبها منفردة مما يجعلها قوات احتلال أجنبي، و هو احتلال دائم لأنه غير مشروط بمدة محددة"[٢].

بالاضافة الى "أن المعاهدة تلزم مصر ليس فقط بتحطيم التزامتها العربية و التزام الحياد في الصراع العربي الاسرائيلي، بل تلزمها أيضاً بأن تكون طرفاً منحازاً لاسرائيل، لأن اعتراف مصر باسرائيل و

---

[١] نافعة (حسن)، **مصر والصراع العربي–الإسرائيلي"من الصراع المحتوم ...إلى التسوية المستحيلة"**، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، عام ١٩٨٧، ص ٧٥–٧٦.

[٢] المرجع نفسه ص ٧٦.

التطبيع معها في ظل استمرار الصراع العربي–الاسرائيلي يعتبر على الأقل انكاراً لحق العرب و الفلسطينيين في الصراع"[1].

الا أن جميع الاتفاقيات بين مصر و اسرائيل، و حتى معاهدة السلام، التي تشكل الاطار القانوني الأهم و الأشمل للعلاقات المصرية–الاسرائيلية، كلها خاضعة في تطبيقها و حتى في تفسيرها الى عوامل مؤثرة، ان لم نقل أن المعاهدة نفسها كانت نتيجة لتلك العوامل.

و من تلك العوامل، عامل موازين القوى الذي لا يمكن اغفاله بأي شكل من الأشكال.

اذ على الرغم من كل المواثيق و الاتفاقيات الدولية و تدخل المنظمات الدولية، ما تزال القوة هي المحدد و الضابط الرئيسي لكل ما يسمى اليوم بالعلاقات الدولية.

فكيف اذا كات الولايات المتحدة الأمريكية، أقوى دولة في العالم و الحليف الأول لدولة اسرائيل، لا تنفك تتدخل بل و تسيّر العلاقات بين دول المنطقة، فما هو دورها و تأثيرها على العلاقات المصرية–الاسرائيلية ؟

هذا ما سنحاول اظهاره في المبحث الثاني من الفصل الأول من هذه الدراسة.

[1] المرجع نفسه ص ٧٧.

# المبحث الثاني: الولايات المتحدة الأمريكية و العلاقات المصرية–الاسرائيلية

ان الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى، لها تأثيرها على مجمل العلاقات الدولية، و بالأخص على العلاقات المصرية–الاسرائيلية التي لها طابع خاص، نظراً للعلاقات المميزة التي تجمع بين أمريكا و اسرائيل، و نظراً للدور الذي تلعبه الولايات المتحدة كمهندس أساسي للعلاقات المصرية–الاسرائيلية.

و كمحاولة لاظهار مدى تأثير الولايات المتحدة على العلاقات المصرية–الاسرائيلية، قمنا بتقسيم هذا المبحث الى أربعة فقرات على الشكل التالي:

- أولاً: الولايات المتحدة كقوة عظمى
- ثانياً: التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية و اسرائيل
- ثالثاً: العلاقات الأمريكية–المصرية
- رابعاً: تأثير الولايات المتحدة على العلاقات المصرية–الاسرائيلية.

## - الفقرة الأولى : الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى

أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية، بعد الحرب العالمية الثانية، قدرتها الاستثنائية على القيادة و التأثير في العلاقات الدولية. و تزعمت المعسكر الغربي الذي سرعان ما أثبت تفوقه على المعسكر الاشتراكي، وذلك بعد تفكك الاتحاد السوفياتي و زواله من الخريطة السياسية.

و كانت الولايات المتحدة قد تمكنت من تحقيق هذا الانتصار عبر أدواتها الاقتصادية و العسكرية و السياسية، التي مازالت تستعملها، منذ التسعينيات من القرن الماضي حتى اليوم، بهدف السيطرة على العالم.

فعلى الصعيد الاقتصادي، ما زالت الولايات المتحدة تمتلك أقوى اقتصاد في العالم، تغذيه وفرة الموارد الطبيعية والبنية التحتية المتطورة والإنتاجية العالية و هي من أكثر الدول تصديراً واستيراداً. و على الرغم من امتلاكها ثروات كبيرة من الموارد منجمية و مع أنها الدولة الأولى في العالم في إنتاج الكهرباء والطاقة النووية، فانها من أكثر البلدان استيراداً للطاقة، ما يدل على ضخامة استهلاكها، بالتالي ضخامة اقتصادها.

و "طبقاً لصندوق النقد الدولي، يشكل إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة، البالغ ١٤,٨٧ تريليون دولار، بنسبة ٢٤ ٪ من الناتج العالمي"[١]. و هي تهيمن اليوم على أسواق المال عبر قطاعاتها المصرفية العالمية.

كما تعد الولايات المتحدة رائدة في مجال البحث العلمي والابتكار التكنولوجي منذ أواخر القرن التاسع عشر. فخلال الحرب الباردة، أدى سباق غزو الفضاء إلى تقدم سريع في إنتاج الصواريخ وعلوم المواد والكمبيوتر. فقد "طورت الولايات المتحدة و تحكمت بما يعرف بشبكة الانترنت، و هي تعد اليوم من أكثر الدول تمويلاً لبرامج البحث العلمي، و المنتجة لأحدث الوسائل التقنية و التكنولوجية"[٢].

بالاضافة الى أنها "تمثل القوة الزراعية الأولى على مستوى العالم، سواء من حيث إنتاجها أو صادراتها. زيادة على تمتع الفلاحة الأمريكية بأراضي خصبة ومناخ مناسب فإنها تتميز بقطاع التصنيع الغذائي"[٣]. وبالتالي فهي تتحكم بحركة و أسعار المواد الغذائية الاستراتيجية، مثل (حبوب الذرة، القمح، الشعير..)، فتتحكم من خلالها بسياسات الدول التي هي في أمس الحاجة لتلك المواد.

أما على صعيد القدرات العسكرية، فيمكننا القول أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك القوة العسكرية الأضخم و الأعتى في العالم على مر العصور.

---

[١] أنظر مقدرات الولايات المتحدة الأمريكية على الرابط التالي: http://en.wikipedia.org/wiki/United_States.

[٢] المصدر نفسه.

[٣] المصدر نفسه.

فقد "وصل عدد العاملين ضمن القوات المسلحة الأمريكية الى ١,٤ مليون شخص، موظفين في الخدمة الفعلية. بينما يصعد احتياطي الحرس الوطني بإجمالي عدد القوات إلى ٢,٣ مليون شخص"[١]. و على الرغم من ضخامة الجيش الأمريكي، الا أن ميزته الفعلية تكمن أساساً بالعدد الهائل للقطع العسكرية الأكثر حداثةً و ذات التقنية الأعلى في العالم. اذ يمكن نشر القوات الأمريكية بسرعة عبر أساطيل القوات الجوية و الأساطيل البحرية التي تضم حاملات طائرات هي الأكثر ضخامة و تطوراً في العالم.

حيث "بلغ مجموع الإنفاق العسكري الأمريكي خلال عام ٢٠٠٨ الى أكثر من ستمئة مليار دولار أي ما يزيد على ٤١ ٪ من الإنفاق العسكري العالمي و أكبر من مجموع ما تنفقه الدول الأربعة عشر التالية في الترتيب مجتمعة، على النفقات العسكرية الوطنية. حيث بلغ نصيب الفرد من هذا الإنفاق حوالي تسعة أضعاف المتوسط العالمي"[٢].

كما "تحتفظ القوات الأمريكية بحوالي ألف قاعدة عسكرية في أكثر من مئة و ثلاثين دولة من دول العالم"، تتنوع مهامها من القيام بالواجبات العسكرية المباشره أو أعمال الدعم و "الاسناد اللوجستي" أو القيام بعمليات حفظ السلام تحت غطاء الأمم المتحدة، الأمر الذي دفع بعض الباحثين الى وصف الولايات المتحدة بأنها تحافظ على "امبراطورية من القواعد العسكرية"[٣].

و قد ورد في كتاب "سقوط الإمبراطورية الأمريكية" ل(يوهان جالتونج) الباحث النروجي المختص في علوم السلام، ما مفاده : أن "الامبراطوريات لها أشكال مختلفة. و الامبراطورية الأمريكية لها هيكل جديد مبني على القوة العسكرية و الاقتصادية و الثقافية"، و أن أحد مخططي وزارة الدفاع الأمريكية البنتاغون، يقول: "إن دور القوات المسلحة للولايات المتحدة هو المحافظة على استقرار العالم من أجل اقتصادنا والانفتاح على غزونا الثقافي. ومن أجل هذين الهدفين سنقوم بمقدار لا بأس به من القتل"[٤]. بكلمات

---

[١] المصدر نفسه.

[٢] المصدر نفسه.

[٣] أنظر القواعد العسكرية الأمريكية على الرابط التالي: http://arabic.rt.com/forum/archive/index.php/t-39473.html.

[٤] أنظر موقع العربية على الرابط التالي: http://www.alarabiya.net/views/2011/07/01/155565.html.

أخرى، فان مركز العالم هو الولايات المتحدة الأمريكية و ما تبقى ليس الا مجالها الحيوي، الذي يجب السيطرة عليه عسكرياً.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تهيمن على شبكة من المؤسسات الدولية، تستخدمها أحسن استخدام لفرض شبه هيمنة على القرار الدولي و السياسة الدولية.

فهي المساهم الأساسي في تشكيل كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، و هي الدولة الوحيدة في العالم التي تمتلك حق النقض في ما يتعلق بالقرارات الصادرة عنهما، و بالتالي ان كل دولة ترغب بالاستفادة من تلك المؤسسات الاقتصادية، لا بد أن تحصل بداية على رضى الولايات المتحدة ثم تخضع في ما بعد الى شروط تلك المؤسسات المالية الدولية، عبر ما يعرف بنظام التثبيت و التصحيح الهيكلي، التي تخدم بدورها النظام الرأسمالي الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية.

و هي تتزعم حلف شمال الأطلسي، الذي يعتبر أقوى حلف عسكري في العالم، و الأكثر فاعلية في المجال الأمني، فتستعين به باعتباره بديلاً عن القوات الأممية و ذلك لتنفيذ القرارت الصادرة عن مجلس الأمن، كما تستخدمه كغطاء دولي لتدخلها في أي مكان في العالم بهدف تحقيق مشاريعها الخاصة.

لكل تلك الأسباب فان الولايات المتحدة الأمريكية تهيمن سياسياً على الأمم المتحدة، ليس فقط عبر امتلاكها حق النقض في مجلس الأمن، بل أيضاً من خلال التمويل و من خلال التأثير على أصوات الكثير من الدول، من بينها الدول الأربع الأخرى التي تمتلك حق النقض في مجلس الأمن الدولي.

وعليه يمكننا أن نتصور الدور السياسي الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى العلاقات الدولية. فهي باختصار، كيان عسكري اقتصادي سياسي متحكم بالاقتصاد العالمي و النظام المالي الدولي و بالعلاقات الدولية من خلال تفوقها العسكري و احكام قبضتها على المؤسسات الدولية السياسية و الاقتصادية و الأمنية.

اذ لم يعد أمام باقي دول العالم، خصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، الا التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، بدل المواجهة التي لن تؤدي الا الى العزلة و الافلاس.

و لن تشذ مصر أو اسرائيل عن تلك القاعدة، و ان كان لاسرائيل علاقات استثنائية مع الولايات المتحدة، و لن يكون بوسعهما الا الخضوع لسياسات الولايات المتحدة التي تتحكم بالجزء الأهم من العلاقات الدولية. فما هي طبيعة العلاقات التي تجمع الولايات المتحدة الأمريكية بكل من اسرائيل و مصر؟ و بالتالي كيف تؤثر على العلاقات المصرية–الاسرائيلية؟

- **الفقرة الثانية : التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية و اسرائيل**

لم يكن انشاء دولة اسرائيل على أرض عربية مجرد هدية من الدول الغربية لليهود، بدافع تعاطف الغرب مع قضيتهم أو ايمانه بحقهم التاريخي، بل ان انشاء دولة اسرائيل يشكل تلاقياً لأحلام اليهود، باقامة دولتهم على الأراضي المقدسة، مع أهداف الغرب بتثبيت موطئ قدم لهم في قلب العالم العربي و الشرق الاوسط عن طريق هذه الدولة.

ففي أواخر القرن التاسع عشر حدد (ثيودور هرتزل)، مؤسس الحركة الصهيونية، في كتابه "الدولة اليهودية"، وظيفة الكيان الصهيوني بقوله: "نبني من أجل أوروبا مخفراً أمامياً في فلسطين للوقوف ضد آسيا، و سيكون هذا المخفر طليعة العالم المتمدن ضد البربرية، ليشكل جداراً فاصلاً بين السكان العرب في آسيا، و السكان العرب في شمال افريقيا"[1].

و لكن هذا المخفر تحول من خدمة أوروبا الى خدمة الولايات المتحدة التي لم ترث الدور الاستعماري لأوروبا فحسب، بل تمكنت من تطوير أدواتها الاستعمارية، بالتزامن مع تطور أدوات العولمة.

لذلك جاء تلاقي هذه المصالح ليشكل دعماً غربياً غير محدود لاسرائيل، تمثل بضمان بقائها و تفوقها على محيطها، من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

فقد صور وزير الطيران الأمريكي عام ١٩٥٠، (ستيوارت سيمينغتون)، اسرائيل على أنها "حاملة طائرات أمريكية لا تغرق". هذا الوصف يوضح الدور الذي تؤديه اسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية، كما

[1] أنظر العلاقات الأمريكية–الاسرائيلية على الرابط التالي:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Isar-Ameri/sec06.doc_cvt.htm

أنه يشير الى الالتزامات المفروضة على الولايات المتحدة تجاه اسرائيل، كونها موقعاً متقدماً للحفاظ على مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط[١].

كما عبر النائب الأمريكي الجمهوري (جاكوب جافيتش)، عن أهمية اسرائيل للولايات المتحدة الأمريكية، حين اعتبر "ان اسرائيل قاعدة يمكن الاعتماد عليها من قبل العالم الحر في الأمور العسكرية و الاستراتيجية في الشرق الأوسط"[٢].

هذا مع عدم اغفال تأثير اللوبي الصهيوني على مراكز القرار في الولايات المتحدة الأمريكية. فقد كتبت صحيفة (النيويورك تايمز) في تقريرها عام ١٩٨٧ أن اللوبي الصهيوني أصبح "قوة رئيسية تشارك في رسم سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط"[٣].

و في عام ١٩٨٨ كتبت (كاثلين كرستسون)، محللة سابقة في وكالة الاستخبارات الأمريكية (سي.أي.اي)، تقول: " ان (ايباك)، أي (اللجنة الأمريكية–الاسرائيلية للشؤون العامة) أو ما يعرف باللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، قد أصبحت في عهد الرئيس ريغن، شريكة في صنع السياسة... و انها متغلغلة في البيت الأبيض، و في الكونغرس، الى حد يستحيل معه معرفة أين ينتهي ضغط اللوبي و أين يبدأ التفكير الرئاسي المستقل"[٤].

و قال (توماس أ. داين)، المدير التنفيذي ل(ايباك)، أن جورج شولتز، وزير الخارجية الأمريكية في عهد ريغن، قد تعهد له بأن "يُعد ترتيبات مؤسساتية بحيث أنه اذا حدث بعد ثماني سنوات، أن شغل

---

[١] المصدر نفسه.

[٢] المصدر نفسه.

[3] Shipler, David, (On Middle East Policy, a Major Influence), New York Times, Middle East Policy, july 6, 1987.

[4] Christison, Cathleen, (Blid Spots: Offical U.S. Myths about the Middle East), Journal of Palestine Studies, winter 1988.

منصب وزير الخارجية شخص لا يقف موقفاً ايجابياً من اسرائيل، فانه لن يكون باستطاعته أن يتغلب على العلاقة البيروقراطية التي أقمناها بين الولايات المتحدة و اسرائيل"[١].

انطلاقاً من كل ذلك، يمكننا أن نفهم تصريح وزير الخارجية الأمريكية أمام الكونغرس الأمريكي في ١٢ حزيران ١٩٧٨، بأن "التزامنا بأمن و قوة و رخاء اسرائيل لا رجعة فيه. و هذا مظهر من مظاهر السياسة الخارجية الأمريكية الثابتة تجاه اسرائيل"[٢].

بالاضافة الى ما ذكره الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون في خطابه، في مؤتمر صانعي السلام في شرم الشيخ في ١٣ آذار عام ١٩٩٦، حين قال "أن لدى الولايات المتحدة الأمريكية التزاماً أدبياً نحو تحقيق أمن اسرائيل، و بقدر ما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق السلام العادل و الدائم في المنطقة، فانها بالدرجة الأولى تسعى الى ضمان أمن اسرائيل". الأمر الذي استمرت تؤكده ادارتا جورج بوش الابن و باراك أوباما[٣].

و قد اكتشف وليام كوانت، في كتابه "عملية السلام بين الدبلوماسية الأمريكية و الصراع العربي الاسرائيلي"، أن هناك موقفاً ثابتاً للسياسة الأمريكية، منذ عام ١٩٦٧، يلتزم به جميع الرؤساء الأمريكيين، و هو "الدعم الكامل لاسرائيل على أن ينفذه كل رئيس بطريقته الخاصة"[٤].

بعد استعراض هذا الجزء من المواقف الأمريكية تجاه اسرائيل، لا بد من الانتقال الى تحديد الركائز الفعلية و العملية للعلاقات الأمريكية–الاسرائيلية، من خلال معرفة ما تقدمه اسرائيل لأمريكا و ما تقدمه أمريكا لاسرائيل.

باختصار ان ما تقدمه اسرائيل لأمريكا يتمثل بالنقاط التالية:

---

[١] بول فندلي، **الخداع "في العلاقات الامريكية–الاسرائيلية"**، ترجمة: محمود يوسف زايد، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، بيروت، عام ١٩٩٣، ص ١١٧.

[٢] المرجع نفسه.

[٣] المرجع نفسه.

[٤] المرجع نفسه.

١- ان اسرائيل تحتل مكاناً استراتيجياً في قلب الشرق الأوسط و العالم العربي، و تحقق تقسيم العالم العربي الى شرق و غرب، و تشكل حلقة وصل بين أوروبا و آسيا، ما يمنحها ميزة عسكرية كبيرة، و عليه تمثل قوة اسرائيل ضمانة لوجود حليف استراتيجي، يحقق المصالح الأمريكية في المنطقة.

٢- تأمين منابع البترول، تلك المادة التي يتعلق تدفقها بمسألة الأمن القومي الأمريكي. و على الرغم من تولي الولايات المتحدة تلك المهمة منذ العام ١٩٩٠، عبر تواجدها في منطقة الخليج، الا أن وجود اسرائيل كان و مازال أداة ضغط قريبة من دول الخليج أي قريبة من منابع النفط.

٣- ان تجربة الولايات المتحدة في ادارة النظام الدولي تتطلب وجود حلفاء استراتيجيين لها في كل منطقة حساسة، و هذا ما تؤمنه لها اسرائيل في الشرق الأوسط.

٤- ان تجربة الولايات المتحدة الأمريكية مع الدول العربية تتسم دائماً بالتشكيك، نظراً للاختلافات القائمة بين الأنظمة و العقائد و أساليب الحكم الشرقية و تلك الغربية. في حين أن اسرائيل تتسم بالنمط الغربي الذي يمكن للولايات المتحدة الاعتماد عليه.

في المقابل ان ما تقدمه أمريكا لاسرائيل، و باختصار أيضاً، هو التالي:

١- ان الولايات المتحدة الأمريكية تضمن بقاء اسرائيل، و تفوقها العسكري على محيطها.

٢- تدعم الولايات المتحدة الصناعات الاسرائيلية، خصوصاً العسكرية منها، عبر شراء فوائض الانتاج، بغية ضمان استمرارها.

٣- تتحمل الولايات المتحدة تكاليف مد اسرائيل بأحدث التكنولوجيات، في مجال التصنيع العسكري و المدني و في مجال الربط المعلوماتي.

٤- تستغل الولايات المتحدة دورها الفاعل في الأمم المتحدة و سائر المنظمات الدولية، لتغطية كل الأفعال الصادرة عن اسرائيل، كما تضمن عدم ادانتها دولياً، كلما أقدمت اسرائيل على استخدام العنف، و القيام بأعمال عدوانية.

٥- توظف الولايات المتحدة كل طاقاتها في خدمة تطبيع العلاقات العربية-الاسرائيلية بشكل عام، من خلال تطوير آليات التطبيع نفسها عبر دمجها بآليات العولمة، الأمر الذي سيتم بحثه بشكل مفصل في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

بالنهاية اذا كانت تلك العلاقات مبنية على القدرة الهائلة التي يمتلكها اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، و التي تمكنه من التأثير على قرارت الادارات الأمريكية المتعاقبة، أو كانت مبنية على تلاقي المصالح بين كل من أمريكا و اسرائيل، أو كانت مبنية على اجتماع كل تلك العوامل، فان النتيجة هي تحالف استراتيجي مميز دفعت الكثير من المحللين لاعتبار اسرائيل ولاية جديدة تضاف الى الولايات المتحدة الأمريكية.

- **الفقرة الثالثة : العلاقات الأمريكية–المصرية**

استطاعت الدبلوماسية الأمريكية، أثناء الحرب الباردة، تحديد النفوذ السوفياتي في منطقة الشرق الأوسط، من خلال تمكنها من استئناف علاقاتها مع مصر في آذار من العام ١٩٧٤. و استطاعت خلال سنوات قليلة أن تطور علاقاتها معها حتى أصبحت منذ عام ١٩٧٨ المصدر الرئيسي الذي يزودها بالسلاح ويمنحها المساعدات الاقتصادية الأمر الذي زاد من حدة الانتقادات الداخلية والعربية للنظام المصري، إلى حد أن البعض اتهمه بالعمالة للولايات المتحدة الأمريكية[١].

في حين كان السادات يدرك أهمية علاقات مصر الاستراتيجية مع العالم العربي و مع الاتحاد السوفياتي، لكنه اعتبر أن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة القادرة على اقرار السلام في الشرق الأوسط. لذلك يمكن اعتبار جميع تصرفات السادات على صعيد سياساته الداخلية و الخارجية كما لو أنها كانت محاولة لاغراء الدور الأمريكي و اثبات حسن النوايا اتجاهه[٢].

[١] خضر، عبد الوهاب، (مرة أخرى...حول المعونة الأمريكية لمصر)، الحوار المتمدن، العدد: ٣٠٨٣، في ٢٠١٠/٨/٣.

[٢] نافعة (حسن)، **مصر والصراع العربي–الإسرائيلي"من الصراع المحتوم ...إلى التسوية المستحيلة"**، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، عام ١٩٨٧، ص ٤٧.

كما يبدو أن الولايات المتحدة بدورها اعتبرت أن السادات هو رجلها، اذ قال المفاوض الأمريكي (جوزيف سيسكو) لمحمود رياض، عندما كان مندوب مصر في الأمم المتحدة، في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧١ " اننا نريد أن نجعل من السادات بطلاً "[١].

بذلك تصبح صفة العمالة لها ما يبررها بالنسبة للعديد من الدول العربية و من قبل بعض المراقبين الدوليين، انما صفة التبعية تبدو برأينا أكثر تعبيراً عن الواقع بعد أن أدت السياسة الساداتية الى القطيعة مع العالم العربي و الى خسارة الاتحاد السوفياتي كداعم استراتيجي و الاعتماد بالكامل على العطف الأمريكي.

لقد بدأت أولى ملامح تلك التبعية منذ أن خرج السادات بعد أيام من حرب ١٩٧٣ ليقول أن ٩٩% من أوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط في أيد الولايات المتحدة الأمريكية، وبعدها استقبلت مصر لأول مرة الرئيس الأمريكى نيكسون لتبدأ مرحلة جديدة من العلاقات المصرية–الأمريكية. و بدأت مصر باستيراد السلاح من الولايات المتحدة بعد أن كانت تستورده من الاتحاد السوفياتي، كما بدأت المناورات العسكرية المشتركة بين القوات المصرية و تلك الأمريكية.

و في مرحلة لاحقة لجأت مصر إلى منظمات الاقراض الدولية، الخاضعة للسيطرة الأمريكية، مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولي للانشاء والتعمير، للاستدانة منها لتصحح من خلالها الاختلالات في هيكليتها الاقتصادية و التوجه نحو اقتصاد السوق، بالغاء الدعم الحكومي على السلع الأساسية وبدء بيع القطاع العام لتغرق بذلك مصر في بحر من الديون و يتحول نظامها السياسي الى التبعية الكاملة، عسكرياً و اقتصادياً و سياسياً، للاستراتيجية الأمريكية.

فتبعية مصر العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية قد ظهرت من خلال عدة مظاهر منها التحالف الاستراتيجي بين الدولتين "The Strategic alliance" بما يعنيه من تعاون عسكري وتدريب ومناورات مشتركة وبرامج تسليح وتصنيع عسكري ومحاربة الارهاب. و المعروف أن من يقوم بتسليح دولة ما، يبقيها و قواتها المسلحة خاضعة لنفوذه، لحاجتها الدائمة الى الذخائر و قطع الغيار.

[١] المرجع نفسه ص ٤٧.

و على الرغم من ذلك التحالف العسكري المسمى بالاستراتيجي، و على الرغم من المساعدات العسكرية المقدمة سنوياً من قبل الولايات المتحدة لمصر، الا أن القدرات العسكرية المصرية لم ترق الى مستوى التهديد بالنسبة لاسرائيل، و هذا بالتحديد ما حرصت عليه الولايات المتحدة من خلال هذا التحالف.

أما بالنسبة للتبعية الاقتصادية، فقد بدأت مع تنفيذ مصر برنامجاً وطنياً للإصلاح الاقتصادي "Pursuit" of economic reform" قائم على مساعدات اقتصادية أمريكية من خلال المؤسسات الدولية، و من خلال المعونات الأمريكية المقدمة سنوياً لها. فتطبيقاً لهذه السياسة طلب الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون عام ١٩٧٤ من الكونغرس اعتماد مبلغ ٢٥٠ مليون دولار كمعونة اقتصادية لمصر توزع بين تطهير قناة السويس وتعمير مدن القناة وأيضاً لشراء المنتجات الغذائية والصناعية.

كما تم إدراج مصر عام ١٩٧٥ في برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية، أما بعد توقيع مصر و إسرائيل على معاهدة السلام بينهما عام ١٩٧٩ تعهد الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر بتقديم ما قيمته مليار دولار سنوياً كمساعدة اقتصادية لمصر.

بالاجمال تمثل المعونات الأمريكية لمصر حوالى ٥٧% من إجمالي ما تحصل عليه من معونات ومنح دولية، سواء من الاتحاد الأوروبي و اليابان و غيرهما من الدول، ما يعكس حاجة مصر للدعم الأمريكي.

ولكن مركز الأهرام الاستراتيجى يشير الى أن "٧٠% من المعونة الأمريكية لمصر تعود مرة أخرى إلى الولايات المتحدة"، من خلال الشروط التي تفرضها لاستمرار معونتها، من بينها حصولها على حصة من أي زيادة في نصيب مصر من المشتريات الخارجية، "و ربط المعونات باشراف وخبراء أميركيين، تقدر بعض المصادر أن عددهم يصل الى ستة و عشرون ألف خبير، يحصلون وحدهم على ٣٥% من القيمة السنوية للمعونات التى تقدم لمصر"[١]. كما أن "هناك أكثر من ألف و مئتي شركة أمريكية استفادت من

[١] عن المعونة الأمريكية لمصر على الرابط التالي:
.http://www.egyptiantalks.org/invb/index.php?showtopic=8343

المعونات التى قدمت لمصر سواء من خلال تصريف منتجاتها أو من خلال تنفيذ مشاريع في مصر"[١]. و من خلال فتح السوق المصري للسلع الأميركية رغم ارتفاع أسعارها مقارنة بمثيلاتها الأسيوية. رغم ذلك فان الاقتصاد المصري لم ينتعش حيث "بلغت قيمة الصادرات المصرية للولايات المتحدة طوال سنوات المعونة حوالي ٦,٧ مليار دولار فقط"[٢]. ليبقى بذلك الميزان الاقتصادي لصالح الولايات المتحدة على حساب مصر.

و في حين "كان الهدف الأساسي من المعونة الأميركية لمصر يتمثل بدعم المشاريع الاقتصادية والخطط التنموية فيها"، الا أن تلك المعونة "تحولت عن مسارها الأساسي مع بداية الألفية الجديدة، لتضخ أموالها في قنوات أخرى مثل دعم برامج التعليم في المدارس التجريبية، ودعم برامج تدريب القادة والصحافيين المصريين بهدف التحكم السياسي والثقافي والاجتماعي في الشارع المصري"[٣]. حيث تردد على لسان (ليز تشيني) نائب مساعد وزير الخارجية الأميركية "أن المعونة الأميركية سيكون من مهامها الجديدة بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر الترويج لمناهج تعليم جديدة وتغيير الخطاب الديني وتطبيق الديموقراطية في مصر"[٤].

كما أن تبعية مصر السياسية للولايات المتحدة الأمريكية تظهر من خلال "ربط العديد من المسؤولين وصناع القرار المصريين بالسياسة الأمريكية باعتبارها الممول الأساسي للنظام المصري، من خلال المعونة الأمريكية"، التي تساهم في "اخضاع العديد من المسؤولين المصريين من أعلى مستويات الحكم، و تساهم كذلك في دعم الترابط العضوى بين السياسة المصرية والسياسة الأمريكية وجعل النظام في مصر جزءاً من المنظومة الأمريكية"[٥].

---

[١] المصدر نفسه.

[٢] عن المعونة الأمريكية لمصر على الرابط التالي: http://manar9.mam9.com/t6318-topic.

[٣] المصدر نفسه.

[٤] المصدر نفسه.

[٥] المصدر نفسه.

و قد أوضحت دراسة، قدمها مكتب "محاسبة الإنفاق الحكومي" التابع للكونجرس الأمريكي، بشأن طبيعة وكيفية صرف مصر للمعونة، أن المساعدات الأمريكية لمصر "تساعد في تعزيز الأهداف السياسية الأمريكية في المنطقة"[1].

كذلك تتجلى التبعية السياسية بالالتزام بالسلام "Commitment to Peace" بما يعنيه من تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي على جميع المسارات وتحقيق الأمن والاستقرار الوطني والإقليمي، و لو على حساب قضايا الأمة العربية.

و تتجلى هذه التبعية أيضاً بالغطاء العربي و الاسلامي الذي تقدمه السلطة المصرية للولايات المتحدة، ان في أفغانستان عبر ارسال بعثات طبية أو في العراق العربي عبر تأييد الاحتلال و تولي تدريب الدبلوماسيين العراقيين، بل و حتى بتأمين الغطاء الشرعي للعدوان الاسرائيلي على لبنان عام ٢٠٠٦ بعد أن اتهمت القيادة المصرية حزب الله بالتهور و الارهاب.

بعبارة أخرى ان التبعية السياسية جعلت من نظام حسني مبارك جزءاً من المنظومة السياسية الأمريكية، بعد أن كانت مصر في طليعة المناصرين للعروبة و للقضايا العربية.

الأمر الذي جعل الكثير من الشعوب العربية تأمل خيراً بعد سقوط نظام مبارك، و تولي الاخوان المسلمين الحكم في مصر، مع العلم بأنهم تعهدوا بالمحافظة على اتفاقية السلام مع اسرائيل.

أما الآن، و استناداً الى كل تلك المعطيات، كيف يمكن وصف تأثير الولايات المتحدة الأمريكية على العلاقات المصرية–الاسرائيلية ؟

## - الفقرة الرابعة : الولايات المتحدة الأمريكية و العلاقات المصرية–الاسرائيلية

[1] نشرتها صحيفة واشنطن ريبورت في مايو ٢٠٠٦، ( U.S. Foreign Assistance to the Middle East (http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL32260.pdf

بعد استعراض تلك المعطيات، نلاحظ أن العلاقات الأمريكية–الاسرائيلية مميزة و وطيدة جداً لدرجة وصف اسرائيل بأنها جزء من الولايات المتحدة الأمريكية، في حين أن مصر خاضعة و تابعة للولايات المتحدة في علاقاتها معها، و بالتالي يمكننا التوصل بسهولة الى بعض الاستنتاجات، لعل أهمها أن تأثير الولايات المتحدة على العلاقات المصرية–الاسرائيلية كان منذ البداية و سيبقى في مصلحة اسرائيل.

اذ شكلت اسرائيل، بسبب ترابطها العضوي بالولايات المتحدة، جزءاً لا يتجزأ من المشروع الأمريكي في الشرق الأوسط، و لقد أعطى هذا الوضع ثقلاً لاسرائيل على حساب مصر.

منذ البداية مثلت عملية السلام في الشرق الأوسط هدفاً أساسياً للولايات المتحدة و لاسرائيل. و لقد دفعت الولايات المتحدة مصر لتلعب دوراً هاماً باتجاه تحقيق سلام طبيعي بين العرب و اسرائيل.

ففي الثمانينيات من القرن الماضي طور نظام مبارك علاقاته بأمريكا و إسرائيل بحيث لعبت مصر دور المدخل الذي ولجت من خلاله اسرائيل الى المنطقة، و منذ التسعينيات من القرن نفسه أصبحت مصر تمثل حجر الزاوية فيما أطلق عليه وقتها عملية التسوية الشاملة سواء على المستوى الثنائي أو الإقليمي أو الدولي.

كما اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية الضامن الأساسي للسلام المصري–الاسرائيلي، و بما أن هذا السلام هو في مرحلة البناء، سياسياً و اقتصادياً و اجتماعياً، فان الولايات المتحدة أخذت على عاتقها تلك المهمة، على كل تلك الأصعدة عبر ممارسة شتى أنواع الضغوظ على مصر بغية تطويعها و استخدامها أداة لتحقيق هذه الأهداف. ولكن ذلك لم يمنع ظهور بعض الاختلافات في وجهات النظر بين مصر و أمريكا خاصة مع تبنى السياسة الأمريكية للعديد من المواقف الاسرائيلية الغير مقبولة و التي تهدف الى احراج مصر بشكل متواصل أمام باقي الدول العربية.

فالولايات المتحدة الأمريكية تسخر قدراتها السياسية و الدبلوماسية، في التأثير على القرار السياسي المصري، لتبقيه متوجهاً نحو السلام مع اسرائيل، على الرغم من الجرائم التي ترتكبها هذه الأخيرة في حق العرب و التي تحرج النظام المصري أمام شعبه قبل أن تحرجه أمام باقي الدول العربية و العالم. و تستخدم تلك القدرات بالاضافة الى قدراتها الاقتصادية و الثقافية، في انشاء علاقات اقتصادية بين

اسرائيل و مصر و توسيعها أيضاً، كما تستخدمها لاحداث خرق ثقافي يخدم اسرائيل عبر جعلها مقبولة كجزء من المنطقة، ليس فقط بالنسبة للأنظمة العربية فقط بل أيضاً بالنسبة لشعوبها. بعبارة أخرى تساهم الولايات المتحدة بعملية التطبيع المصري–الاسرائيلي كمدخل للتطبع العربي–الاسرائيلي.

و يشكل تفوق اسرائيل العسكري على باقي دول المنطقة جزءاً أساسياً من الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، و تبقي تأثيرها دائماً في هذا الاتجاه.

و يمكننا تلخيص تأثير الولايات المتحدة الأمريكية على العلاقات المصرية–الاسرائيلية بأربع نقاط أساسية، و هي:

١ – الضغط على المصريين باتجاه تقبل اسرائيل و بناء سلام طبيعي معها. حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية المهندس الأساسي لمعاهدة السلام و ملحقاتها. و عبر تلك المعاهدة بالذات، تحقق هدف اسرائيل بخرق التضامن العربي، و تحييد أكبر دولة عربية، و أقواها في ذلك الحين، عن الصراع العربي الاسرائيلي.

ليس هذا فحسب، بل ان تلك المعاهدة، بمضامين بنودها، لم تكن لتبصر النور لولا الضغوط الأمريكية المساندة دائماً لمطالب الاسرائيليين.

٢ – الضغط على باقي الدول العربية باتجاه توسيع دائرة السلام المصري–الاسرائيلي. وذلك باستخدام مصر نفسها كأداة و وسيلة لتوسيع دائرة السلام المصري–الاسرائيلي ليشمل بلداناً عربية أخرى لا تعترف باسرائيل و تعاديها و تشكل خطراً على استمرارها، مما يخدم أكثر فأكثر أهدافاً اسرائيلية و أمريكية.

٣ – ان الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دور الضامن للسلام المصري–الاسرائيلي، ليس فقط عبر الضغوط الاقتصادية و السياسية و الدبلوماسية، بل من خلال معاهدات ملحقة بمعاهدة كامب دايفد، مثل المعاهدة الأمنية الأمريكية–الاسرائيلية، الموقعة من قبل الطرف المصري عبر الرئيس السادات و التي وافق عليها البرلمان المصري كجزء لا يتجزأ من معاهدة السلام المصرية–الاسرائيلية.

٤ – كما تؤدي السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط الى ضمان تفوق اسرائيل، العسكري و الاقتصادي و السياسي، على مصر و على باقي دول المنطقة.

أخيراً يمكننا القول بأن العلاقات المميزة التي تجمع الولايات المتحدة الأمريكية باسرائيل بالاضافة الى تبعية مصر المطلقة للسياسة الأمريكية، جعلت من السياسة المصرية جزءاً متمماً للسياسة الأمريكية في المنطقة و التي تصب أساساً في مصلحة بقاء اسرائيل و تنمية قدراتها على حساب كل من مصر و باقي الدول العربية.

## المبحث الثالث: تأثير العوامل الداخلية و الاقليمية على العلاقات المصرية–الاسرائيلية

من الطبيعي أن تؤثر العوامل الاقليمية المحيطة بدولة ما، على سياسات تلك الدولة الداخلية منها و الخارجية. و بما أن مصر و اسرائيل دولتان متجاورتان، فان ذلك يعني تأثرهما بنفس العوامل الاقليمية و الدولية التي تؤثر بدورها على علاقات الواحدة منها بالأخرى.

و نظراً لطبيعة العلاقات المصرية–الاسرائيلية، نرى أن هذه العلاقات تتأثر بعوامل داخلية و اقليمية مترابط بعضها مع البعض الآخر.

فبالنسبة للعوامل الداخلية لا يمكننا اغفال العداوة الحقيقية بين الشعبين المصري و الاسرائيلي، بسبب الحروب السابقة بينهما و التي راح ضحيتها أكثر من مئة و خمسون ألف جندي مصري، كانت اسرائيل هي البادئة بأغلبها، بالاضافة الى العامل الديني، حيث يدين مجمل الشعب المصري بالدين الاسلامي الذي يعتبر اليهود أعداء الله حسب بعض الفتاوى الاسلامية الرائجة بين المسلمين و التي تستند الى بعض الآيات القرآنية مثل الآية التالية: "لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ آمَنُواْ الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُواْ وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ قَالُوَاْ إِنَّا نَصَارَى ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَاناً وَأَنَّهُمْ لاَ يَسْتَكْبِرُونَ"[1].

بالاضافة الى تعاطف الشعب المصري مع القضية الفلسطينية، و ذلك من خلال متابعته لتفاصيل الصراع العربي–الاسرائيلي و بالتالي تفاعله مع أحداث تلك القضية و تطوراتها كما لو أنها قضيته. كما أنه أيضاً شعب متعاطف مع كل الشعوب العربية و بالأخص تلك التي تتعرض لعدوان اسرائيلي، و عليه فانه ليس من السهل على أي نظام في مصر أن يعادي الدول العربية لارضاء اسرائيل.

[1] القرآن الكريم، صورة المائدة، الآية ٨٢.

ينعكس هذا التعاطف و التفاعل حكماً على مسار التطبيع المصري–الاسرائيلي، و بالأخص بشقيه الشعبي و الثقافي اللذان يؤثران في بعض الأحيان على الموقف المصري الرسمي و بالتالي على مسار التطبيع.

ولكن قضية التطبيع لا تختصر بهذا المستوى. فالأغلبية الساحقة من الشعوب العربية، تعادي اسرائيل صراحة ولكن أنظمتها بأغلبيتها اما متحالفة مع الولايات المتحدة الداعمة لاسرائيل أو قابعة تحت احتلالها، أو لا تملك لا المجال الكافي و لا الأدوات الكافية لمنازعة التحالف الأمريكي–الاسرائيلي في الشرق الأوسط.

و لم يكن النظام المصري في عهد مبارك بعيداً عن ذلك الجو، فهو قمعي و حديدي في الداخل و تابع للولايات المتحدة على المستوى الدولي، في ظل الضعف الذي يتمتع به الشارع المصري في تأثيره على السلطة، الذي لم يطال المواقف الرسمية المصرية الا عبر بعض التصريحات و الاستنكارات التي بقيت صورية و لم تؤثر فعلياً على العلاقات المصرية–الاسرائيلية الرسمية، الا أن الاستخفاف بها من الجانب الرسمي أثر في وجدان الشارع المصري الذي زاد حقده على التطبيع و على الطبقة الحاكمة في مصر.

أما التفاعلات الاقليمية على العلاقات المصرية–الاسرائيلية فقد كانت متفاوتة بحسب عوامل و ظروف كل دولة من الدول المحيطة بكل من مصر و اسرائيل أو التي تربطها علاقة ما مع هذه الدولة أو تلك.

ففي حين شكلت الحالة الفلسطينية و الوضع اللبناني و الوضع السوري عوامل خلاف بين مصر و اسرائيل بسبب الاعتداءات الاسرائيلية على تلك الدول و التي أعاقت نوعاً ما عملية التطبيع، أدت في المقابل، موجة التطبيع التي خاضها كل من الأردن و دول الخليج الى تقارب بين البلدين، اذ لعبت مصر دور المساعد لاسرائيل على توسيع دائرة السلام مع العرب، كما شكلت الحالة العراقية و احتلاله من قبل الولايات المتحدة عامل ضغط لمصلحة اسرائيل، حيث شكل هذا الاحتلال أداة ضغط على العرب.

سنحاول من خلال المساحة المتاحة لنا في هذا المبحث، أن نظهر، قدر الامكان، تأثير العوامل الخارجية على العلاقات المصرية الاسرائيلية، و لكن بغية فهم هذه العوامل بشكل أفضل، لا بد لنا أولاً

من التوسع في شرح العوامل الداخلية في كل من مصر و اسرائيل و مدى تأثيرها على العلاقات بين الدولتين.

## - الفقرة الأولى : العوامل الداخلية و تأثيرها على العلاقات المصرية–الاسرائيلية

هنالك خمسة عوامل داخلية، في كل من مصر و اسرائيل، تؤثر على العلاقات المصرية–الاسرائيلية، أهم تلك العوامل هي: عامل الدين، عامل التعاطف المصري مع القضية الفلسطينية، عامل الأمن القومي المصري، عامل العداوة و الكراهية بين الشعبين و عامل التشدد الاسرائيلي.

**أولاً– العامل الديني:** يشكل الدين بشكل عام "عاملاً شديد التأثير في توجيه تصرفات الشعوب و الجماعات و الأفراد و في تشكيل الرأي العام و توجيهه في جميع ميادين الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية"[١].

و الشعب المصري يدين بالاسلام و هو يعتبر شعباً متديناً، و بحسب الدستور المصري لعام ١٩٧١ فان الديانة الرسمية للدولة هي الإسلام ويدين بها غالبية سكان مصر بنسبة "تفوق ال٩٠% حسب آخر إحصاء رسمي حصل في العام ١٩٨٦"[٢]، و على الرغم من تفاوت نتائج الاحصاءات التقديرية اليوم الا أن جميعها يقدر نسبة المسلمين في مصر بأكثر من ٨٠%. و لقد "تزايد المد الديني في مصر مع حركة التنوير الاسلامي و دخول الاسلام معترك الحياة السياسية المصرية، خصوصاً بعد تأسيس حركة الاخوان المسلمين على يد حسن البنا عام ١٩٢٧"[٣].

---

[١] خليل (عادل عبد الغفار)، **الاعلام و الرأي العام** "**دراسة حول تطبيع العلاقات المصرية–الاسرائيلية**"، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام ٢٠٠٣، ص ١١١.

[٢] أنظر الديموغرافيا المصرية في وكيبيديا المسوعة الحرة على الرابط التالي : http://ar.wikipedia.org.

[٣] نافعة (حسن)، **مصر والصراع العربي–الإسرائيلي**"**من الصراع المحتوم ...إلى التسوية المستحيلة**"، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، عام ١٩٨٧، ص ١٦.

كما أن الاسرائيليين يدينون بشكل متعصب بالدين اليهودي و يعتبرون دولتهم ملاذاً يهودياً لجميع يهود العالم.

و هناك بالأساس عداوة تاريخية بين الديانتين اليهودية و الاسلامية، بدأت مع ظهور الدين الاسلامي و خوضه حروب عدة مع اليهود، حيث أن اليهود لطالما وصفوا بأسوأ الصفات في القرآن الكريم الذي يعتبر المرجع الأول و المقدس للمسلمين على اختلاف مللهم و مذاهبهم، و على سبيل المثال لا الحصر فقد وردت في القرآن الكريم الآية ٨٢ من صورة المائدة التي سبق ذكرها. لذلك لا يمكن لشعب يدين بالاسلام أن يسالم اليهود الصهاينة خصوصاً اذا ما كانوا هم المعتدون و هم الذين أتوا ليستولوا على الأراضي الفلسطينية و يطردوا منها سكانها. و لقد اعتبرت الشعوب الاسلامية و منها الشعب المصري أن ما يحدث على الأراضي الفلسطينية هو اعتداء على الأمة الاسلامية يستدعي الجهاد، في حين اعتبر آخرون أن صراع سياسي بامتياز و هو بالأساس صراع مصالح يقوده الغرب.

**ثانياً– عامل التعاطف المصري مع القضية الفلسطينية:** لقد عارضت مصر، على الصعيد الرسمي و الشعبي، حركة هجرة اليهود المبرمجة الى الأراضي الفلسطينية، منذ اندلاع الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦.

و يرجع التعاطف و التضامن المصريين مع الشعب الفلسطيني الى دافعين رئيسيين، هما :

١– الدافع الديني: ان الصورة النمطية التي استقرت في أذهان الشعب المصري للصراع الدائر على الساحة الفلسطينية، هي صورة الجهاد المقدس ضد خطر يهودي موجه ليس فقط ضد الوطن الفلسطيني و الشعب الفلسطيني بصفتهما تلك، بل باعتبار فلسطين جزءاً من الأرض الاسلامية أو "دار الاسلام" و باعتبار الشعب الفلسطيني جزءاً من الأمة الاسلامية. بعبارة أخرى فان الشعب المصري اقتنع بأن "الخطر الصهيوني موجه ضد الاسلام بشكل عام"، و بالتالي فان "الانتصار لقضية الشعب الفلسطيني هو انتصار للدين الاسلامي نفسه"[١].

[١] نافعة (حسن)، **مصر والصراع العربي–الإسرائيلي"من الصراع المحتوم ...إلى التسوية المستحيلة"**، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، عام ١٩٨٧، ص ١٥–١٦.

٢- الدوافع الانسانية: لم يقتصر تعاطف الشعب المصري مع قضية الشعب الفلسطيني على الدافع الديني فحسب، بل ان تعرض الشعب الفلسطيني للظلم و الاضطهاد و تعرض أرضه للنهب و السلب من قبل العصابات اليهودية التي تساندها قوى أجنبية و استعمارية، كل ذلك أدى الى خلق حالة من التعاطف و التضامن المطلق من قبل الشعب المصري تجاه الشعب الفلسطيني في نضاله المستمر ضد اليهود، بغض النظر عن نتائج الحروب المصرية-الاسرائيلية و عن حالة السلام المصري-الاسرائيلي. لا بل ان ذلك السلام نفسه يبقى مهدداً و منقوصاً بسبب النزاع الفلسطيني-الاسرائيلي و تأثيره على وجدان المصريين.

فعلى الرغم من خروج مصر من دائرة الصراع العربي-الاسرائيلي، الا أنها بقيت ملتزمة بالقضية الفلسطينية، ولو بالتصاريح و المواقف الكلامية فقط.

فالرأي العام المصري يعتبر أن القضية الفلسطينية هي "قلب الصراع العربي-الاسرائيلي" والموضوع الأكثر حساسية الذى "يثير مشاعر التضامن القوية" معها، الأمر الذي ينعكس على مواقف النظام المصري. لذا فان التقدم نحو تسوية مع الفلسطينيين والاحساس بالتفاؤل حول استمرار هذا التقدم من شأنه أن يؤثر بشكل ايجابى على العلاقات المصرية-الاسرائيلية[١].

**ثالثاً- عامل الأمن القومي المصري:** ان المشاركة المصرية في الصراع العربي-الاسرائيلي لم تكن مدفوعة بمشاعر التضامن العربي و الاسلامي فحسب، بل كانت مدفوعة أساساً "بمخاوف مصرية على أمن مصر القومي" و لأسباب تتعلق بالحرص على الاستقلال و التنمية[٢].

اذ أن دروس التاريخ و الاعتبارات الجيوبوليتيكية كانت تؤكد دائماً على أن "من يسيطر على الشام يمكن أن يسيطر على مصر بسهولة، و بالتالي فان حدود مصر الأمنية تقع في الواقع فيما وراء

---

[١] سلطان (دايفد)، **أسرار التطبيع بين مصر و اسرائيل**، ترجمة: عمرو زكريا، ط١، عام ٢٠١٠، ص ٥٣.

[٢] نافعة (حسن)، **مصر والصراع العربي-الإسرائيلي"من الصراع المحتوم ...إلى التسوية المستحيلة"**، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، عام ١٩٨٧، ص ١١.

فلسطين". كذلك فقد أحسّت البرجوازية المصرية منذ القدم أن قيام دولة يهودية في فلسطين سوف يسبب "ضرراً جسيماً" للاقتصاد المصري[1].

**رابعاً– عامل العداوة و الكراهية بين الشعبين:** استناداً الى العوامل السابقة، كان لا بد من أن يولّد التصادم بين الدولتين في أربع حروب كبرى، كراهيةً و عداوةً بين الشعبين خصوصاً من قبل الشعب المصري الذي تعرض للكثير من الاعتداءات العسكرية الاسرائيلية، و كذلك عمليات تجسسية وعمليات سلب لأراضيه و ثرواته من قبل الاسرائيليين، قبل أن تبادر مصر لأول مرة الى شن حرب رد الاعتبار عام ١٩٧٣. و قد كانت حصيلة كل تلك الحروب كارثية على الشعب المصري، حيث خسر أكثر من مئة و خمسين ألف قتيل خلالها في حين لم تخسر اسرائيل سوى بضعة آلاف. لهذا السبب من الصعب أن تزول تلك العداوة بمجرد توقيع بعض الاتفاقيات و سيبقى المصريون يذكرون تلك المآسي و يذكرون من كان وراءها.

**خامساً– عامل التشدد الاسرائيلي و وصول اليمين المتطرف الى الحكم عام ١٩٩٦:** ان عامل التشدد الاسرائيلي يتمثل بالتشدد الديني و بالتشدد السياسي خصوصاً مع وصول ما يسمى باليمين المتطرف، الذي يتزعمه حزب الليكود، الى الحكم في اسرائيل.

و يقوم التوجه الديني على "أن الشعب الاسرائيلي هو الشعب المختار" و "أن أرض اسرائيل من النيل الى الفرات" و قد انعكس هذا التوجه على الساحة السياسية في اسرائيل كما ظهر في انتخابات ١٩٩٦، حيث حققت الأحزاب اليمينية المتطرفة النتائج الأكبر منذ نشوء دولة اسرائيل[2].

فعلى الرغم من اتباع سياسة موحدة في اسرائيل تهدف دائماً الى الحفاظ على المكتسبات العسكرية و السياسية و الاقتصادية، و الى اضافة مكاسب جديدة على حساب العرب، الا أن بعض الحكومات الاسرائيلية تبدي أحياناً مرونة أكبر بالتعاطي مع بعض الملفات المختلف عليها بين اسرائيل و العرب،

---

[1] سلطان (دايفد)، **أسرار التطبيع بين مصر و اسرائيل**، ترجمة: عمرو زكريا، ط١، عام ٢٠١٠، ص ١٧.

[2] خليل (عادل عبد الغفار)، **الاعلام و الرأي العام "دراسة حول تطبيع العلاقات المصرية–الاسرائيلية"**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام ٢٠٠٣، ص ٢١٠.

في حين أن هنالك حكومات تسقط حتى المرونة الشكلية في تعاملها مع ملفات حساسة بالنسبة للمصريين.

و كان تشكيل حكومة حزب الليكود برئاسة مناحيم بيغن، في عام ١٩٧٧، بمثابة الزلزال الذي ضرب السياسة الاسرائيلية. اذ أدى انتصار بيغن الى تنحية حزب العمل الاشتراكي الذي يتزعمه ديفد بن غوريون و حكم اسرائيل منذ قيامها في عام ١٩٤٨. فكان هذا انتصاراً "للقومية الاسرائيلية التي تؤمن بالمسيح المنتظر" على تيار "الصهيونية العلمانية السائد"[١].

ففي حين أن مسؤولي حزب العمل أعلنوا ولاءهم لصهيونية "انسانية و توفيقية"، و ان لم يمارسوها عملياً، و وافقوا في عام ١٩٤٨ على فكرة تقسيم فلسطين و على صيغة مبادلة الأرض بالسلام كما وردت في قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢، فان مسؤولي الليكود لم يتظاهروا حتى بقبول ذلك[٢]. و ظل جوهر اعتقادهم يرتكز على المطالبة بحقهم التاريخي المزعوم في "أرض اسرائيل الكبرى"[٣]، مع ما تحمله تلك العبارة من رغبة في الاستمرار بالتوسع على حساب العرب.

و بصفة عامة فان السلام البارد كان سمة علاقات مصر بإسرائيل عندما تكون هناك حكومة لحزب العمل الإسرائيلي، وأن توصيف العلاقات ينتقل إلى الحرب الباردة عندما تتولى حكومة من اليمين الإسرائيلي السلطة في إسرائيل.

وتعد فترة حكومة اسحاق رابين من ١٩٩٢-١٩٩٥ أبرز الأدلة على ذلك، فعقب نجاح حزب العمل الاسرائيلي في تشكيل الحكومة عام ١٩٩٢، تحسنت العلاقات المصرية-الاسرائيلية و توالت الزيارات الرسمية بين القاهرة و تل أبيب[٤].

---

[١] بول فندلي، **الخداع "في العلاقات الامريكية-الاسرائيلية"**، ترجمة: محمود يوسف زايد، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، بيروت، عام ١٩٩٣، ص ٨٩.

[٢] المرجع نفسه، ص ٨٩.

[٣] المرجع نفسه، ص ٨٩-٩٠.

[٤] خليل (عادل عبد الغفار)، **الاعلام و الرأي العام "دراسة حول تطبيع العلاقات المصرية-الاسرائيلية"**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام ٢٠٠٣، ص ١٩٤.

و لكن بعد وصول بنيامين نتنياهو، اليميني المتطرف، الى سدة الحكم في اسرائيل عام ١٩٩٦، و عرقلته تنفيذ التزامات اسرائيل النابعة من اتفاقيات السلام و اندفاعه في خطط الاستيطان، شاع قدر كبير من التوتر في العلاقات العربية–الاسرائيلية، و انعكس ذلك على مسار التطبيع و شاركت مصر في اتخاذ قرارات الجامعة العربية بتجميد التطبيع مع اسرائيل، و تجميد المفاوضات المتعددة الأطراف[١]. كذلك كان وصول أرييل شارون الى الحكم عقب الانتخابات التي جرت في ٢٩ يناير/كانون الثاني ٢٠٠١. الأمر الذي أعاد التوتر الى العلاقات المصرية–الاسرائيلية الذي تصاعد بقرار مصر سحب سفيرها من إسرائيل احتجاجاً على مواصلة العدوان على الشعب الفلسطيني، ثم قرارها تجميد كافة العلاقات مع إسرائيل عدا الدبلوماسية التي "تخدم القضية الفلسطينية" حسب تصاريح المسؤولين المصريين.

من ناحيتها بدأت اسرائيل، بالتنسيق مع الولايات المتحدة، لتوجيه الضغوط على مصر في "قضايا استراتيجية" مثل المعونة الأمريكية لها[٢]. الا أن تلك الضغوط لم تؤد الى قطع العلاقات المصرية–الاسرائيلية و لكنها أدت الى عرقلة عملية التطبيع بشكل أو بآخر.

في ضوء تلك العوامل الداخلية يمكننا الآن الانتقال للحديث عن العوامل الاقليمية التي تؤثر في العلاقات المصرية–الاسرائيلية.

## - الفقرة الثانية: العوامل الاقليمية و مؤثراتها

ان الحديث عن تأثير العوامل الاقليمية على العلاقات المصرية–الاسرائيلية يقسم الى جزئين أساسيين، الجزء الأول يتناول العوامل التي تؤثر سلباً على العلاقات بين مصر و اسرائيل و بالتالي فهي تعيق

[١] أنظر عوض (محسن)، سالم (ممدوح)، عبيد (أحمد)، **مقاومة التطبيع "ثلاثون عاماً من المواجهة"**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام ٢٠٠٧، ص ٤٦–٤٧.

[٢] المرجع نفسه ص ٤٧.

عملية التطبيع و خصوصاً في شقها الشعبي، أما الجزء الثاني فيتناول العوامل التي تساهم بدفع عجلة التطبيع بين البلدين الى الأمام.

من الأفضل أن تتم دراسة تلك العوامل، بشقيها المعيق لعملية التطبيع و الداعم لها، ضمن جدولها الزمني مع التركيز على الفترة الممتدة منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي حتى اليوم.

**النبذة الأولى: وضع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، و الحروب الاسرائيلية على لبنان**

بالنسبة للشق المتعلق بعرقلة عملية التطبيع بين مصر و اسرائيل يمكننا القول أنه يقتصر بمفاعيله على ما يحدث على الجبهة الفلسطينية و على الجبهة اللبنانية–السورية.

**أولاً– الجبهة الفلسطينية:** ان القضية الفلسطينية هي أساس الصراع العربي–الاسرائيلي و هنا لا بد من الاشارة الى عاملين أساسيين هما :

- الثورات الشعبية الفلسطينية في الأراضي المحتلة.
- الحصار الاسرائيلي لقطاع غزة و قضية الأنفاق.

**١ – الثورات الشعبية الفلسطينية:** أو ما يعرف بالانتفاضات الفلسطينية، حيث "اندلعت الانتفاضة الأولى في العام ١٩٨٧ و راح ضحيتها حوالي ١١٧٠ شهيداً، بينهم ٢٤١ طفل ونحو ٩٠ ألف جريح ومصاب و ١٥ ألف معتقل فضلاً عن تدمير ونسف ١٢٣٠ منزلاً، و تم اعتقال ما يقارب ٦٠٠٠٠ فلسطيني في حين قتل ١٦٠ اسرائيلي فقط"[١]. سمحت هذه الانتفاضة بأن يطّلع العالم ويهتم بالقضية الفلسطينية و جعلت الرأي العام العالمي يتعاطف مع الفلسطينيين. و كان لافتاً في حينها السعي المصري على المستوى الديبلوماسي الى احتواء نتائج تلك الانتفاضة و ذلك تحت وطأة الشارع المصري المتفاعل بشدة معها، فطرح الرئيس المصري حسني مبارك مبادرتين لاحتوائها، كانت الأولى مطلع العام ١٩٨٨ و الثانية في حزيران ١٩٨٩، ارتكزت المبادرتان على اعلان دولة فلسطين و اعادة الضفة الغربية بالكامل

[١] أنظر الانتفاضة الفلسطينية الأولى على الرابط التالي: http://ar.wikipedia.org/wiki/.

الى السلطة الفلسطينية، لتعود و تهدأ تلك الانتفاضة بالفعل في العام ١٩٩١، وتتوقف نهائياً مع توقيع اتفاقية أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩٣.

لتعود و تندلع الانتفاضة الفلسطينية الثانية أو انتفاضة الأقصى، في ٢٨ أيلول عام ٢٠٠٠ التي "راح ضحيتها ٤٤١٢ شهيداً فلسطينياً و٤٨٣٢٢ جريح"[١]. لقد "تفاعل الشارع العربي مع هذه الانتفاضة لدرجة أن دولاً لم تعرف في السابق المظاهرات مثل دول الخليج خرجت فيها مظاهرات تؤيد حقوق الفلسطينيين، وهو ما أحرج الأنظمة العربية التي عقدت قمة طارئة في القاهرة وخرجت ببيان لم تصل فيه إلى مستوى آمال الشارع العربي"، وإن كان فيه دعم وإعطاء صبغة شرعية لانتفاضة الأقصى. وبالمثل "تحرك الشارع الإسلامي في مظاهرات حاشدة دفعت نحو تسمية (مؤتمر الدوحة الاسلامي)، المنعقد في نوفمبر/ تشرين الثاني، ب(قمة الأقصى)" وخرج بيان القمة "ناقماً على الكيان الإسرائيلي" وناقداً لأول مرة الموقف الأمريكي "المتسامح مع القمع الإسرائيلي"[٢].

و كان من الممكن أن تؤدي تلك المظاهرات العربية المتضامنة مع الشعب الفلسطيني الى نتائج أضخم من خلال ضغط الشعوب العربية على حكوماتها لكي تتصدى لاسرائيل، خصوصاً في مصر حيث تعثرت عملية التطبيع و بات سلامها الهش مع اسرائيل مهدداً تحت وقع القمع الاسرائيلي لثوار فلسطين، الا أن متغيرات كثيرة أخذت مجراها على الصعيدين الدولي و الاقليمي، أدت الى احتواء مفاعيل تلك الثورات.

٢ – **الحصار الاسرائيلي لقطاع غزة و قضية الأنفاق:** حصار غزة هو حصار خانق قامت إسرائيل بفرضه على قطاع غزة إثر نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتخابات التشريعية في ٢٠٠٦، ثم عززت إسرائيل الحصار في ٢٠٠٧ بعد سيطرة حماس على غزة.

[١] المصدر نفسه.

[٢] المصدر نفسه.

و قد لجأ سكان القطاع إلى حفر أنفاق تحت الأرض باعتبارها وسيلة لكسر الحصار و الحصول على مواد أساسية غذائية و طبية و غيرها، وبغية الحفاظ على أواصر العلاقات بين كافة أفراد العائلات الممتدة بين غزة ومصر.

الا أن اسرائيل ترى في تلك الأنفاق تهديداً كبيراً لأمنها، و قد عبرت مراراً عن قلقها إزاء ما تعتبره عمليات تهريب لأسلحة متطورة مثل الأسلحة المضادة للدبابات التي استخدمها حزب الله في لبنان بعضها روسي الصنع و البعض الآخر إيراني، وهناك أيضاً الأسلحة المضادة للطائرات التي تمثل "خطراً كبيراً" و التي قد تؤدي إلى تغيير ميزان القوى لصالح حركة حماس حسب الادعاء الاسرائيلي[١].

و كان العديد من مسؤولي الاستخبارات الإسرائيلية قد ألقوا باللوم على مصر بشأن عمليات التهريب التي تتم عبر الأنفاق. تجلى ذلك في العديد من التصريحات الصادرة عن المسؤولين في تل أبيب، من أن المصريين يعرفون من هم هؤلاء المهربين ولكنهم لم يتصدوا لهم.

وبعدها كشف تقرير نشرته صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية عن أن مسؤولين إسرائيليين أرسلوا للإدارة الأمريكية شرائط فيديو تظهر أن قوات حرس الحدود المصرية تدعم المهربين وتساعدهم. و أن اسرائيل تطالب الولايات المتحدة بتجميد جزء من المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر. و كان قد وصل منحى الاتهامات الإسرائيلية للقاهرة أعلاه في العام ٢٠٠٨ عندما ذكرت وزيرة الخارجية الاسرائيلية (تسيبي ليفني)، في شهادتها أمام الكنيست، أن "الفشل المصري في تأمين الحدود مع غزة يمثل معضلة خطيرة ستلقي بتداعياتها السلبية على عملية السلام"[٢].

"و كانت القاهرة ترى أن تل أبيب تبالغ في الخطر الذي يهددها جراء الأسلحة المهربة، بل أنها (أي إسرائيل) تمادت وعملت على الإضرار بالعلاقات المصرية . الأمريكية"[٣]. و قد أتى رد الفعل المصري

---

[١] شارب جيرمي، "الحدود بين مصر وغزة وتأثيرها على العلاقات المصرية . الإسرائيلية "، في ٢٠٠٨/٢/١، مكتب أبحاث الكونجرس.

[٢] المرجع نفسه.

[٣] المرجع نفسه.

"عنيفاً الى حد ما" على هذه الاتهامات، التي تزامنت مع تعليق جزء من المعونة الأمريكية لمصر، إذ صرح الرئيس حسني مبارك في مقابلة صحفية معه قائلاً: "ليفني تجاوزت الخطوط الحمراء معي"، و "حذر وزير الخارجية المصري (أحمد أبو الغيظ) إسرائيل من أنه في حال استمرارها في التأثير سلباً على العلاقات المصرية–الأمريكية ومن ثم على مصالح مصر بصفة عامة، فإن بلاده (أي مصر) ستعمل هي الأخرى على إحداث ضرر بالمصالح الإسرائيلية"[١].

في حين يرى بعض المحللين المتابعين أن مصر تشارك في هذا الحصار بشكل غير رسمي، حيث أغلقت معبر رفح المنفذ الوحيد لقطاع غزة إلى العالم الخارجي من جانب مصر. و بدأت مصر، في خريف ٢٠٠٩، ببناء جدار فولاذي تحت الأرض يمتد على طول الحدود مع قطاع غزة، بالإضافة إلى بضعة أميال بحرية للحدود البحرية وذلك للحد من التهريب وعمليات التسلل على حد قول الحكومة المصرية.

و خلال الحصار بدأت قوات الاحتلال الإسرائيلي في السابع والعشرين من فبراير/ شباط عام ٢٠٠٨ عدواناً جوياً واسعاً على قطاع غزة سمّته "الشتاء الساخن" وألحقته بحملة برية في شمال القطاع، مبررة ذلك بالرد على إطلاق صواريخ فلسطينية على جنوب إسرائيل. أدت تلك الحملة الدموية إلى سقوط عشرات الشهداء ومئات الجرحى معظمهم من المدنيين بينهم عدد كبير من الأطفال. و اكتفت ردود الفعل العربية باصدار "الإدانات الكلامية"[٢].

و "في ١٠ ك١ عام ٢٠٠٨ رفع حقوقيون وقانونيون من بلدان عدة دعوى قضائية أمام المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي ضد حكومة إسرائيل وكبار قادتها السياسيين والعسكريين، بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب والإبادة الجماعية الناجمة عن استمرار الحصار المفروض على قطاع

---

[١] المرجع نفسه.

[٢] الحرب الاسرائيلية على غزة عام ٢٠٠٨ من موقع "الجزيرة" على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/coverage/pages/ed007fa9-88e7-422e-8678-8fb0a5f3011f

غزة". و "دافعت إسرائيل بأن القطاع أصبح "بؤرة للإرهابيين" الذين يعدون ويشنون هجمات بالصواريخ عليها"[١]، وذلك حسب تعبير كبير المستشارين القانونيين بوزارة الخارجية الإسرائيلية.

من ناحية أخرى تتواصل أعمال بناء المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية و بشكل متسارع جداً، ما يشكل انتهاكاً اضافياً لحقوق الشعب الفلسطيني كافة بما فيها حق تقرير المصير، حق المساواة، حق الملكية، الحق في مستوى لائق للحياة وحق حرية التنقل. كما يشكل انتهاكاً لقرارت مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة و معاهدة جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب التي أدانت جميعها السياسات الاسرائيلية بكافة أشكالها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، و التي تدعو دائماً الى وقف الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية[٢]. ما يشكل عامل خلاف اضافي بين مصر و اسرائيل، و ان لم يتعدى هذا الخلاف أبداً اطار التصريحات السياسية.

**ثانياً– الجبهة السورية–اللبنانية:** تعرض لبنان منذ نشأة اسرائيل الى مئات الخروقات من الاسرائيليين براً و بحراً و جواً، شملت كل الأراضي اللبنانية. الا أنه منذ العام ١٩٧٨، بدأت الأحداث على الجبهة اللبنانية–الاسرائيلية تأخذ منحى أكثر خطورة عندما اجتاحت اسرائيل جنوب لبنان وصولاً الى نهر الليطاني مما خلف مئات القتلى و هجّر أكثر من ٢٥٠ ألف مواطن لبناني باتجاه العاصمة بيروت بشهادة الصليب الأحمر اللبناني. "أدى هذا الاجتياح الى صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥ في ١٩٧٨/٣/١٩، الذي دعا الى انسحاب فوري للقوات الاسرائيلية من كل الأراضي اللبنانية، الا أن اسرائيل أبقت تطبيق هذا القرار معلقاً"[٣]"، بل فعلت ما هو أخطر من اجتياح ١٩٧٨ عندما قام الجيش الاسرائيلي، صبيحة السادس من حزيران عام ١٩٨٢، بغزو لبنان انطلاقاً من الجنوب وصولاً الى العاصمة بيروت.

---

[١] الحرب الاسرائيلية على غزة عام ٢٠٠٨ على الرابط التالي:
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=2898

[٢] المصدر نفسه.

[٣] السيد حسين عدنان، **التسوية الصعبة: دراسة في الاتفاقات و المعاهدات العربية الاسرائيلية**، ط١، مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التوثيق، بيروت، عام ١٩٩٨، ص ٥٨.

فمن الملاحظ أن تلك الغزوات قد تزامنت مع مرحلة توقيع السلام و بناء العلاقات بين مصر و اسرائيل، مما يوحي بأن اسرائيل أقدمت على احراج السلطات المصرية خلال المراحل الأولى من انطلاق العلاقات المصرية–الاسرائيلية.

و في حين أن تلك الغزوات أتت في اطار الضغط على العرب بشكل عام و على الجبهة السورية–اللبنانية بشكل خاص "بغية دفعهم للانخراط في تسوية منسجمة مع صيغة كامب ديفيد" و كمحاولة لفرض التطبيع على اللبنانيين و "لمواجهة وحدة الموقف السوري–اللبناني"[١]، الا أن "الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ شكل امتحاناً قاسياً للعلاقات المصرية–الاسرائيلية، فقد طالب المصريون منذ بداية الغزو بانسحاب الجيش الاسرائيلي و لكن دون قطع العلاقات مع اسرائيل"، الى حين حصول مجزرة ضخمة في مخيمات صبرا و شاتيلا في بيروت، حيث يبدو أن "احراجاً كبيراً أصاب السلطات المصرية" غداة تلك المجزرة، "ما أدى الى سحب السفير المصري من تل أبيب". و "تراجعت اجراءات التطبيع بين مصر و اسرائيل" ولكن دون وقف تنفيذ المعاهدة المصرية–الاسرائيلية، و الدليل على ذلك تعيين سفير جديد لمصر في تل أبيب في ١٩٨٦/٩/١١[٢].

أدت الضغوط السياسية و العسكرية على لبنان الى فصل المسارين السوري–اللبناني عن بعضهما البعض مؤقتاً و فرض تسوية أمنية منفردة على لبنان في ١٧ أيار ١٩٨٣، الا أن هذا الاتفاق ما لبث أن سقط تحت وقع الاعتداءات الوحشية الاسرائيلية، كمثل قيامها بعملية "عناقيد الغضب" على جنوب لبنان في نيسان من العام ١٩٩٦ التي استمرت ستة عشر يوماً تخللتها ١١٠٠ غارة اسرائيلية حصدت أرواح المئات من اللبنانيين المدنيين[٣]، اضافة الى المعارضة الشعبية الداخلية و تنامي المقاومة المسلحة في الجنوب اللبناني و التي ظلت انتصاراتها تحرج كل الأنظمة المطبعة مع اسرائيل خصوصاً بعد تمكنها في العام ٢٠٠٠ من دحر الاحتلال الاسرائيلي من دون قيد أو شرط. و باتت المقاومة اللبنانية أمثولة للشعوب العربية الرافضة للتطبيع و خصوصاً شعوب دول الطوق، و بات من الصعب على الحكام العرب

---

[١] انظر المرجع نفسه من ص ٥٩–٦١.

[٢] أنظر المرجع نفسه ص ٦٥.

[٣] أنظر عملية "عناقيد الغضب" على الموقع التالي: ar.wikipedia.org

الاندفاع نحو التطبيع مع اسرائيل أو حتى عدم الاعتراف بجدوى المقاومة اللبنانية و أسلوبها لاسترجاع الأراضي المحتلة كبديل عن الأساليب الديبلوماسية العلنية و السرية التي تحقق، بالدرجة الأولى، الأهداف الاسرائيلية–الأمريكية الهادفة أساساً الى التطبيع.

الا أن العوامل نفسها التي أدت الى احتواء الانتفاضات الفلسطينية و الى استيعاب التطاول الاسرائيلي المستمر على الشعب الفلسطيني، أدت كذلك الى استيعاب نجاح المقاومة، لتصب في صالح اسرائيل و الحكومات العربية المطبعة. و الدليل على أن تلك العوامل قد قلبت الموازين لمصلحة المطبعين و نهجهم على حساب نهج المقاومة، هو تغير موقف الأنظمة المطبعة باتجاه ادانتهم، بشكل علني و صريح، لكل عمل أمني ضد اسرائيل.

ففي العام ٢٠٠٦ قامت المقاومة اللبنانية بعملية على الحدود اللبنانية–الاسرائيلية أسرت خلالها جنديين اسرائيليين بغية مقايضتهما على أسرى لبنانيين و عرب قابعين في السجون الاسرائيلية، فما كان من السلطات المصرية و كافة الحكومات العربية المطبعة الا أن وصفت تلك العملية بالمتهورة معطيةً غطاءاً عربياً لاجتياح اسرائيلي لجنوب لبنان استمر ثلاثة و ثلاثين يوماً، تراجع بعدها الجيش الاسرائيلي مخلفاً وراءه قدراً هائلاً من الدمار.

ما هي تلك المتغيرات؟ و كيف أدت هذه المتغيرات الى أن يدين العرب المقاومة اللبنانية و يحملوها مسؤولية العدوان الاسرائيلي الذي دمر لبنان و قتل آلاف اللبنانيين و هجر مئات الآلاف؟

**النبذة الثانية: المتغيرات الدولية و الاقليمية الداعمة للتطبيع**

أما بالنسبة للعوامل الدولية و الاقليمية التي صبت في مصلحة اسرائيل أولاً و في مصلحة استمرار التطبيع المصري–الاسرائيلي، فهي عديدة لعل أهمها انهيار الاتحاد السوفياتي و حربي الخليج الأولى و الثانية، و انطلاق صيغة مدريد للتسوية، و أحداث الحادي عشر من أيلول و ما تلاها من اعلان الحرب على الارهاب و اجتياح العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، فما هو تأثير تلك العوامل على الصراع العربي–الاسرائيلي؟

**أولاً– انهيار الاتحاد السوفياتي:** بعد وصول ميخائيل غورباتشيف الى السلطة في روسيا مع مشروعه المسمى "البيريسترويكا" أو "اعادة البناء"، "أخذ الاتحاد السوفياتي يترنح تحت وطأة مشاكله الاقتصادية و السياسية"[1]، بحيث بدا التحالف الاستراتيجي الأمريكي–الاسرائيلي أنه في موقع المستفيد، بعد أن انكشفت منطقة الشرق الأوسط أكثر فأكثر أمام هذا التحالف، حيث أدى هذا الانكشاف الى اتاحة مجال أكبر للولايات المتحدة لكي تزيد من تدخلاتها في الشرق الأوسط على مختلف الأصعدة السياسية و الاقتصادية و حتى العسكرية، مما أدى الى المزيد من الضغوط على العرب، ترجمت الى مزيد من التبعية من قبل مصر و الى احداث متغيرات اضافية تصب بدورها في مصلحة اسرائيل.

**ثانياً– حربا الخليج الأولى و الثانية:** أدت حرب الخليج الأولى أو الحرب العراقية–الايرانية، التي استمرت منذ العام ١٩٨٠ حتى العام ١٩٨٨، الى حدوث شرخ بالصف العربي مع اضعاف للامكانيات العربية و الانشغال عن الصراع العربي–الاسرائيلي، و الدليل هو فك العزلة العربية عن مصر من البوابة العراقية ما أدى الى عودة الدبلوماسية المصرية الى الواجهة العربية ولكن هذه المرة بدور جديد و هو العمل ضمن اطار كامب ديفيد.

أما حرب الخليج الثانية فكانت اثر الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ و كانت مقدمة لتدخل أمريكي مباشر في منطقة الخليج في شباط ١٩٩١، و تمركزها هناك عبر أساطيل و قواعد عسكرية قرب منابع النفط، و على أثر تلك العملية دخل النظام العربي في أضعف حالاته و تراجعت العلاقات العربية–العربية الى أدنى مستوياتها، و بالتالي حسمت حرب الخليج الثانية تقدم الولايات المتحدة دولياً في مرحلة تفكك الاتحاد السوفياتي و تراجع الدور الأوروبي في الشرق الأوسط[2]. و هكذا تم التحضير لمؤتمر مدريد الذي سيُطلق مرحلة جديدة في تاريخ الصراع العربي–الاسرائيلي و العلاقات الشرق أوسطية.

**ثالثاً– صيغة مدريد للتسوية السياسية و موجة التطبيع:** انعقد مؤتمر للسلام عام ١٩٩١ في ظل تلك المتغيرات الدولية و الاقليمية السابقة الذكر و تحت وطأة القوة المتعاظمة للولايات المتحدة الأمريكية،

[1] أنظر المرجع نفسه ص ٧٣.

[2] أنظر المرجع نفسه ص ٧٦–٧٧–٧٨.

و بالتالي أتت صيغة مدريد انعكاساً لتلك المتغيرات، فكان "مؤتمراً احتفالياً" هدفه الأساسي "العبور الى مفاوضات ثنائية مباشرة" بين الأطراف المفاوضة وهي اسرائيل و "بلاد الطوق"[١]. هذا ما عبّر عنه الرئيس السابق للحكومة الاسرائيلية اسحق شامير في كلمته في هذا المؤتمر عندما قال: "وافقنا على هذا المؤتمر الاحتفالي و على المحادثات، غير أننا نعقد الأمل في أن تكون للموافقة العربية على اجراء محادثات ثنائية مباشرة دليلاً على ادراكها أنه لا يوجد غير هذه الطريق للسلام في الشرق الأوسط"[٢].

اذاً افتتح مؤتمر مدريد مرحلة جديدة من العلاقات الاسرائيلية–العربية، ظهرت معالمها في كلام شامير الذي يدل على انتصار ارادة اسرائيل و الولايات المتحدة بفرض التسوية، التي بدأت مع مصر، على باقي الدول العربية. حيث ان مشاركة لبنان و سوريا و الأردن في مفاوضات مدريد و موافقتهم على الانتقال الى مفاوضات ثنائية مع اسرائيل، و حتى ان فشلت تلك المفاوضات، فانها سوف تتيح المجال أمام باقي العرب، الذين هم أبعد نسبياً عن الصراع العربي–الاسرائيلي، للتطبيع مع اسرائيل دون حياء و سوف تعطي الذريعة للنظام المصري أمام شعبه ليمضي قدماً في التطبيع.

**و** بعد انعقاد مؤتمر مدريد في الظروف التي حددناها سابقاً و في الصيغة التي رأيناها بات التفاوض مع اسرائيل و بالتالي التطبيع معها أمراً أكثر واقعية خصوصاً بالنسبة للأنظمة المتعاونة مع الولايات المتحدة، و فعلاً شهدت مرحلة التسعينيات موجة تطبيع بأشكال مختلفة منها سياسية و اقتصادية و ثقافية، شملت عدداً من البلدان العربية، بدءاً مع اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣ و ما تلاها من تطبيع فلسطيني–اسرائيلي، و توقيع معاهدة وادي عربة بين الأردن و اسرائيل عام ١٩٩٤ و ما تلاها من تطبيع أردني–اسرائيلي.

أما بالنسبة لدول المغرب العربي، فقد كان المغرب أول الدول العربية خارج دول الطوق التي تتبادل مكاتب تمثيل مع اسرائيل منذ العام ١٩٩٤ و توصلت تونس الى اتفاق مماثل و افتتحت مكاتب اتصال

---

[١] أي البلاد التي لها حدود مشتركة مع اسرائيل، و هي سميت كذلك لأنها تطوّق اسرائيل من كل الجهات البرية.

[٢] أنظر المرجع نفسه ص ٧٩–٨٠.

متبادلة مع اسرائيل عام ١٩٩٦، و انخرطت موريتانيا في "موجة اتصالات" مع تل أبيب عقب مؤتمر مدريد، حيث أدت تلك الاتصالات الى اقامة "علاقات كاملة" معها[١].

و بادرت سلطنة عمان من بين دول الخليج الى التطبيع مع اسرائيل عبر افتتاح مكاتب "للتمثيل التجاري" عام ١٩٩٥ و قال السلطان قابوس أنه "سيفتح أبواب دولته من دون تلكؤ" أمام جميع الاسرائيليين. و أبدت قطر "حماسة كبيرة" لتطبيع علاقاتها مع اسرائيل، و بادرت الى اقامة "علاقات مميزة" معها منذ العام ١٩٩٥[٢].

في المحصلة ثبتت تلك الموجة أكثر فأكثر العلاقات المصرية–الاسرائيلية، لا بل أعادت لمصر دوراً قيادياً بين العرب ولكن هذه المرة باتجاه الخضوع للولايات المتحدة و التطبيع مع اسرائيل، حيث باتت مصر طرفاً مشاركاً أو راعياً في كل اتفاقية عربية–اسرائيلية.

**رابعاً– أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ و الحرب على الارهاب:** شكلت هذه الأحداث بداية عصر جديد في تاريخ العلاقات الدولية، حيث ظهر اندماج الجغرافيا السياسية مع مفاهيم العولمة الاقتصادية و الثقافية بهدف خدمة السياسة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية التي انفردت بعد تلك الأحداث بلقب بوليس العالم.

اذ بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، دخلت العلاقات الدولية برمتها في مرحلة جديدة تختلف جذرياً عن كل المراحل التي سبقتها، حيث خاضت الولايات المتحدة على اثر هذه الأحداث "حرباً كونية" ضد الارهاب وهي "حرب طويلة وصعبة ومعقدة تخاض على جبهات متعددة، إعلامية ومالية وإقتصادية وعسكرية ودبلوماسية كما أعلن البيت الأبيض"[٣].

---

[١] أنظر عوض (محسن)، سالم (ممدوح)، عبيد (أحمد)، **مقاومة التطبيع "ثلاثون عاماً من المواجهة"**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام ٢٠٠٧، ص ٦٦ الى ٧٠.

[٢] المرجع نفسه ص ٧١–٧٢.

[٣] من خطاب للرئيس الأمريكي جورج بوش في افتتاح الدورة ٦٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٣ أيلول من العام ٢٠٠٨.

فقد تشكل حول الولايات المتحدة، وبسرعة فائقة، تحالف دولي ضخم لتخوض تحت غطائه حرباً عابرة للحدود ضد ما يسمى بالارهاب، وهي بالمناسبة، حرب على "مفهوم مجرد"، و "ليست حرباً كغيرها فيها حدود وجيوش و دول". فالحرب على الإرهاب "تتميز باعتماد أكبر على القوات الخاصة والمخابرات والقوى الأمنية والديبلوماسية والإعلامية و الثقافية". "و حتى في أمريكا نفسها، بات الأمريكيون أقل حريةً وأقل قدرةً على معرفة ما تقوم به حكومتهم في ظل حزم من القوانين المتشددة التي سنت بذريعة مكافحة الإرهاب"[١].

ولكن، ما هو الإرهاب، الذي تخاض ضده حرب بلا حدود؟ ومن هم الإرهابيون بالضبط؟ "على الرغم من وجود اثنتي عشرة اتفاقية دولية حول الإرهاب"، و على الرغم من "تعدد قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالارهاب"، ف"إن المجتمع الدولي لم يتوصل بعد إلى تعريف محدد و موحد لمفهوم الإرهاب"[٢] الذي تدور حوله كل تلك الاتفاقيات والقرارات والحروب.

في الواقع، تتبنى أمريكا تعريفاً رسمياً للارهاب و هو التعريف الذي تعمل به وزارة الخارجية والأجهزة الأمنية الأمريكية و الموجود في القانون الأساسي الأمريكي، البند ٢٢ من الفقرة ٢٦٥٦، وهو ينص على التالي: "مصطلح الإرهاب يعني العنف المدفوع سياسياً، عن سابق إصرار، ضد أهداف غير محاربة، من قبل مجموعات شبه قومية أو عملاء سريين، بغرض التأثير على جمهور"[٣].

و الملاحظ حسب هذا التعريف أن الارهاب هو عمل تقوم به مجموعات "شبه قومية" لا دول أو جيوش مثل أمريكا وإسرائيل، وأن تلك المجموعات تمارس عنفها ضد أهداف "غير محاربة"، أي ليست في حالة حرب معلنة رسمياً، أما الحديث عن مجموعات "شبه قومية" فليس المقصود به بالضرورة الحركات قومية التوجه، مع أنها مشمولة بالتعريف، بل المقصود أيضاً حركات المقاومة التي تحظى بدعم شعبي قومي،

---

[١] دراسة لعلوش ابراهيم على الرابط التالي:
http://www.freearabvoice.org/arabi/maqalat/MathaTa3neeAl7arb3alaAlErhab.htm

[٢] المصدر نفسه.

[٣] القانون الأساسي للولايات المتحدة الأمريكية ( The Fundamental Law ).

ومنها الحركات "الإرهابية" التي تمارس نشاطاً سياسياً، ولكن لها ذراع عسكري، "كما يصفها التعريف الأمريكي ضمناً"[1].

و تحاول أمريكا من خلال حربها الشاملة على الارهاب أن تلبي حاجة قوى العولمة الرأسمالية لتدمير كل العوائق الجغرافية والقومية والسيادية أمامها، وتدمير كل النماذج الحضارية التي تقف عائقاً في وجه تمدد العولمة، من خلال توسعة النفوذ الأمريكي دولياً، و إعطاء أمريكا ذريعة جاهزة للتدخل في أي مكان في العالم، على مختلف الأصعدة، بأية طريقة تراها مناسبة لمصالحها، حتى دون مراعاة التوازنات الإقليمية أحياناً.

فعلى سبيل المثال، سوّق الاحتلال الأمريكي للعراق على أنه جزء من الحرب على الإرهاب، بزعم أنه يمتلك أسلحة دمار شامل، و لكن تلك المزاعم قد سقطت بعد أن أصبح العراق تحت الاحتلال الأمريكي. و الحقيقة أن العراق قبل الاحتلال كان بأيديولوجيته و استراتيجيته في مواجهة و مقاومة التطبيع[2]، بالاضافة الى امتلاكه ثروات نفطية و الى كونه ساحة قابلة للتفتيت، ما يشكل الأسباب الرئيسية التي تخدم الاستراتيجية الأمريكية المعولمة.

و في حين كانت مصر أولى المطبعين مع الكيان الصهيوني، و تحولت في عهد الرئيس حسني مبارك الى تابع و معاون اقليمي للتحالف الأمريكي–الاسرائيلي خصوصاً منذ تسعينيات القرن الماضي، الا أن نظام مبارك بعد أحداث الحادي عشر من أيلول قد أدخل مصر، بشكل علني و واضح، كجزء من المشروع الأمريكي–الاسرائيلي، دون أي اعتبار لانتماء مصر العربي، الأمر الذي ربما أسقط الرئيس حسني مبارك بعد ثورة شعبية، و الذي ربما لن تستطيع مصر أن تتخطاه حتى بعد سقوط مبارك.

---

[1] دراسة لعلوش ابراهيم على الرابط التالي:
.http://www.freearabvoice.org/arabi/maqalat/MathaTa3neeAl7arb3alaAlErhab.htm

[2] أنظر عوض (محسن)، سالم (ممدوح)، عبيد (أحمد)، **مقاومة التطبيع "ثلاثون عاماً من المواجهة"**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام ٢٠٠٧، ص ٦٤.

# الفصل الثاني

# التطبيع (مفهومه، أهدافه، و آلياته)

شكل توقيع معاهدة السلام المصرية–الاسرائيلية نقطة انطلاق لبدء مرحلة جديدة في العلاقات بين البلدين، و كما يدل عنوان تلك المعاهدة فان السمة الأساسية للمرحلة الجديدة ستكون حالة السلام و المهادنة بعد مرحلة طويلة من الصراع.

الا أن حالة السلام و المهادنة تلك لن تقتصر على الاعتراف المتبادل و احترام الحدود دولية و السيادة، بل ان المعاهدة قد نقلت العلاقات المصرية–الاسرائيلية الى مرحلة بناء "سلام طبيعي" و ذلك عبر اخضاع تلك العلاقات الى ما يسمى بعملية التطبيع. و بذلك أصبح التطبيع لب العلاقات بين مصر و اسرائيل.

سوف نحاول من خلال هذا فصل دراسة مختلف جوانب التطبيع المصري–الاسرائيلي بصفته محور العلاقات بين البلدين. و لتحقيق ذلك سوف نقسم هذا الفصل الى مبحثين، يتناول الأول مفهوم و أهداف التطبيع فيما يتناول الثاني آليات التطبيع.

# المبحث الأول : مفهوم و أهداف التطبيع

اشتق لفظ التطبيع "Normalization" من الكلمة الانكليزية "Normal" بمعنى العادي أو المعتاد أو المتعارف عليه، وفي مختار الصحاح "الطبع هو السجية التي جبل عليها الانسان"، وفي المعجم الوسيط "تطبع بكذا أي تخلّق به، وطبّعه على كذا أي عوّده إياه"، ولا توجد كلمة تطبيع في المعاجم العربية لأنها حديثة، فالمعنى الحالي مأخوذ من ترجمة هذه الكلمة عن اللفظة الانكليزية التي تم تداولها خاصة بعد اتفاقيات كامب ديفيد.

ان مفهوم التطبيع يطال أساساً الدول العربية التي هي جزء من الصراع مع إسرائيل، و هو يهدف الى احداث تغيير، على المدى الطويل، في هذا الصراع. لقد ظهر هذا مصطلح في مرحلة متأخرة من المفاوضات المصرية–الاسرائيلية وذلك للتدليل على طبيعة السلام. من هنا يجب الاشارة الى أن بعض الكتاب و المحللين الدوليين في مجال العلاقات الدولية يردون كل اتصال بين العرب و اسرائيل منذ العام ١٩٤٨ الى التطبيع، متحدثين عن مراحل متعددة مرّ بها قبل العام ١٩٦٧ و بعده معتبرين أن كل اتصال عربي–اسرائيلي علني أو سري يندرج في سياق التطبيع و هذه مغالطة كبيرة، حيث أن مفهوم التطبيع تشكل أساساً بسبب الهزائم العربية المتكررة و احكام تبعية العرب لأمريكا و اسرائيل. انما لم يبدأ التداول بمصطلح التطبيع، رسمياً، الا مع بداية المفاوضات الممهدة الى عقد السلام بين مصر و اسرائيل. ان تلك المرحلة امتدت من العام ١٩٧٣ حتى العام ١٩٧٨ حين بات التطبيع أمراً واقعاً يجب التقيد به في العلاقات بين مصر و اسرائيل.

ان لفظ التطبيع أو "Normalization" في الانكليزية كما قلنا سابقاً، قد استخدم للدلالة على جعل الشيئ عادياً أو معتاداً بين طرفين، و بالتالي فان تطبيع العلاقات المصرية–الاسرائيلية من المفترض أن يعني اعادة تلك العلاقات الى طبيعتها، الا أن تلك العلاقات لم تكن موجودة أصلاً، و من هنا "يتضح عدم دقة اللفظ، الذي جرى استخدامه بمعنى استعادة علاقات لم تكن موجودة أصلاً. لذلك اقترح البعض

استخدام كلمة "التطويع" و آخرون استخدموا مصطلح "الهيمنة الاسرائيلية" للدلالة على مضمون التطبيع نفسه.

فعلى المستوى الاصطلاحي لمفهوم التطبيع يرى بعض الفقهاء بأن هنالك ضرورة للتفرقة بين السلام و التعايش من ناحية، و العلاقات الحميمة و الوثيقة من ناحية أخرى، فالأولى تقررها الحكومات و المعاهدات، أما الثانية فتعبر عن وجدان الشعوب و الأمم. لذا فان كلمة التطبيع غير دقيقة بخصوص جعل العلاقات المصرية–الاسرائيلية طبيعية و وطيدة، اذ "ان اقامة علاقات وطيدة بين الشعوب لا تتحقق بقرار و لا تأتي باتفاق ولكن تخضع لمسيرة الأحداث و تطور العلاقات الفعلية بين الشعوب و الأمم"[1].

الا أن الاشارة الى معنى هذا الاشتقاق اللفظي، المحدث في معاجم اللغة العربية و في مصطلحات العلاقات الدولية، لا تكفي لتعريف التطبيع الذي يشكل العمود الفقري للعلاقات المصرية–الاسرائيلية بشكل خاص، و للاستراتيجية الأمريكية–الاسرائيلية تجاه العرب بشكل عام.

اذن ما هو التطبيع ؟ ان مفهوم التطبيع في العلاقات الدولية و متابعة تطوراته يساهم الى حد ما في تحديد أهدافه. فأهداف التطبيع المعلنة تكمن في مفهومه، كما يصبح مفهومه أكثر وضوحاً عند تبيان أهدافه، و بالتالي اذا أردنا أن نكون فكرة واضحة عن مفهوم التطبيع، علينا أن ننظر في كل الأهداف المرجوة منه.

لم يكن التطبيع أبداً عملية ثابة أو جامدة، بل عملية متحركة و متأثرة بمختلف التطورات الدولية و الاقليمية و الداخلية. و الحقيقة أن هذه التطورات و المتغيرات لم تؤثر فقط على مجريات التطبيع بل ان تأثيرها امتد ليطال أهدافه و ليطال بالتالي مفهومه، و عليه فاننا في هذا المبحث سنحاول توضيح مفهوم التطبيع انطلاقاً من نص معاهدة السلام الموقعة بين مصر و اسرائيل و الاتفاقيات المصرية–الاسرائيلية، وصولاً الى انعكاس المتغيرات الدولية و الاقليمية و ما مدى الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في صياغة مفهومه و تحقيق أهدافه كحاجة أمريكية.

---

[1] راجع رأي مصطفى الفقي في كتاب: خليل (عادل عبد الغفار)، **الاعلام و الرأي العام "دراسة حول تطبيع العلاقات المصرية–الاسرائيلية"**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ١٨٣.

- **الفقرة الأولى : بداية التطبيع**

اذا رجعنا الى الظروف التي مهدت لنشوء فكرة التطبيع، سوف نرى أن اسرائيل قد تمكنت منذ انشائها من السيطرة على الأراضي الفلسطينية بعد تشريد الشعب الفلسطيني، بدعم من القوى العظمى، و استمرت بالتوسع حتى تمكنت خلال حرب العام ١٩٦٧ من احتلال سيناء و الجولان و سائر فلسطين، أي أنها أضافت ما يعادل أضعاف مساحتها خلال تلك الحرب الخاطفة و التي استمرت ستة أيام فقط.

و علينا أيضاً أن نعرف أن الرأي العام الدولي لم يكن راضياً عن الخروقات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، و ظهر ذلك من خلال الادانات المتواصلة لتلك الخروقات، الأمر الذي بات يشكل عامل ضغط على كل الحكومات الداعمة لاسرائيل، و أن الشعوب العربية و الاسلامية باتت أكثر اصراراً، بعد حرب ١٩٦٧، على استعادة كل تلك الأراضي المحتلة من خلال حرب شاملة، خصوصاً و أن احتلال أراض سورية و مصرية في نفس الوقت سوف يؤدي تلقائياً الى توحيد الجبهتين في وجه اسرائيل.

كما أن القرارات الدولية أخذت تتوالى مدينةً و مستنكرةً الأعمال و الخروقات الاسرائيلية للقانون الدولي، التي أصبحت تمثل احراجاً كبيراً للدبلوماسية الأمريكية بالتعامي أو الدفاع عن تلك الخروقات، و بالتالي "لن يكون من مصلحة الولايات المتحدة أن تسمح لاسرائيل بالاحتفاظ طويلاً بكل تلك الأراضي المحتلة خصوصاً التي احتلتها عام ١٩٦٧"[١]، حتى و ان كانت القيادة الاسرائيلية تظن أن باستطاعتها فعل ذالك، و ردع الثأر العربي، فان الولايات المتحدة تدرك بأنها لن تستطيع الاحتفاظ بمكانتها الدولية، كحامية لحق الشعوب، اذا ما استمرت بدعم العدوان الاسرائيلي الواضح.

و اذا ما علمنا أن الولايات المتحدة ليست فقط الداعم الأول لاسرائيل بل هي من يقرر رغباتها و تصرفاتها أو على أقل تقدير تلعب دوراً أساسياً في صياغة الاستراتيجية الاسرائيلية و هي من يعطيها الضوء الأخضر قبل كل فعل. و بالتالي فان عملية التطبيع، التي سوف تشكل الجزء الأهم من

---

[١] أنظر بول فندلي، **الخداع "في العلاقات الامريكية–الاسرائيلية"**، ترجمة: محمود يوسف زايد، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، بيروت، عام ١٩٩٣، ص ٢١٥–٢٢٩.

الاستراتيجية الاسرائيلية و العمود الفقري للعلاقات الاسرائيلية–العربية منذ سبعينيات القرن الماضي حتى أجل غير مسمى، لا بد أن يكون للولايات المتحدة الأمريكية دور أساسي في صياغتها. و ما يدل على ذلك قيام الولايات المتحدة برعاية كل المفاوضات التي أدت الى اقرار كل اتفاقيات التطبيع بين مصر و اسرائيل، بالاضافة الى التمويل الأمريكي لها، من خلال المعونة الأمريكية، و الاشراف على تلك العملية.

اذ أنه بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨ أقر الكونغرس الأمريكي برنامجاً للتعاون الإقليمي للشرق الأوسط، أو بكلام آخر برنامجاً للتطبيع، تموله الوكالة الأمريكية للتنمية التي خصصت ٥,٨ مليار دولار سنوياً لكل من مصر و اسرائيل، وذلك لاستخدام تلك المعونة كعامل محرك لعملية التطبيع وكأداة ضغط باتجاه تنفيذ المخططات الأمريكية–الاسرائيلية.

و بناءاً على ما سبق فاننا نرى بأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت على الأرجح تدرك أن على اسرائيل اعادة جزء من تلك الأراضي الى العرب، و أن هذا الجزء سيكون اما الجزء السوري أو الجزء المصري، و أن اعادة تلك الأراضي لا يجب أن تكون مجانية، بل يجب قبض أفضل الأثمان التي ترضي كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية و اسرائيل. و لأسباب كثيرة وقع الاختيار على مصر و لكن ماذا من الممكن أن يكون الثمن؟

ان أحد أقدم الأحلام التي راودت و ما زالت تراود مخيلة بناة المشروع الصهيوني هو أن يؤدي ذلك المشروع الى «وجود طبيعي» في الشرق الأوسط. أي أن يتم قبول إسرائيل كدولة عادية من جانب الدول العربية ومواطنيها[١]. ولكن كيف من الممكن تحقيق ذلك ؟

ولكن اذا افترضنا أن على العرب و بالأخص منهم المصريين، كمرحلة أولى، أن ينسوا كل الغبن و الهزائم التي تعرضوا لها منذ انشاء دولة اسرائيل، و أن يتخطوا مبدأ الثأر لهزائمهم و لكرامتهم، و أنه لتحقيق ذلك لا بد من اعادة الأراضي المصرية المحتلة من قبل اسرائيل و ذلك كحد أدنى للبدء بمشروع سلام طبيعي.

[١] أنظر الخالدي، محمد علي، (حول معنى التطبيع وجدوى المقاطعة)، الاربعاء في ١٧ مارس ٢٠١٠. منشور على الرابط التالي: http://international.daralhayat.com/internationalarticle/119980.

فان ذلك يفرض على الولايات المتحدة اقناع اسرائيل بالتخلي عن جزء من الأراضي المحتلة، الأمر الذي يخالف عقيدتها التي جبلت عليها.

و عليه فان الدور الأمريكي سيتمثل بتحريك الجبهة المصرية عبر "اعطاء الضوء الأخضر لمصر بالبدء بحربها الثأرية"[1] التي ستشبع الحاجة للثأر عند المصريين و تجبر اسرائيل على التخلي عن الأراضي المصرية، و كل ذلك تحت الادارة المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية، التي "تمتلك ٩٩ بالمئة من أوراق اللعبة" حسب تصريح الرئيس المصري أنور السادات، تلك الحرب التي سوف تؤدي الى مفاوضات مصرية–اسرائيلية برعاية أمريكية، و الى تحييد مصر نهائياً عن الصراع العربي–الاسرائيلي.

هناك عدة دوافع و أدلة على أن الولايات المتحدة الأمريكية اعتمدت تلك الاستراتيجية أهمها:

أولاً– رفض إسرائيل لمبادرة روجرز الأمريكية، في عام ١٩٧٠ والامتناع عن تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 ما أدى الى احراج الدبلوماسية الأمريكية.

ثانياً– ان الرئيس المصري أنور السادات "بذل جهداً غير عادي للتقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية واستطاع توثيق صلته معها من خلال القناة السعودية والقناة الايرانية" و "لم يترك فرصة للصدام مع الإتحاد السوفياتي الا واستغلها"، "وصولاً الى طرد الخبراء السوفيات على نحو مهين في صيف ١٩٧٢ الأمر الذي اعتبر عملاً استفزازياً ضد السوفيات"[2]. و بالطبع ليصبح السادات محل ثقة لتنفيذ الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

ثالثاً– بحسب الباحث المصري في العلاقات الدولية (حسن نافعة)، هناك عوامل عديدة أدت إلى اتخاذ السادات قرار حرب أكتوبر ١٩٧٣ كان من أهمها: "إتمام الاستعدادات العسكرية وضغط القوات المسلحة و الشعب المصري من أجل الحرب." و أن "الولايات المتحدة الأمريكية أعطت، من خلال اتصالات أجراها حافظ اسماعيل (مستشار السادات للأمن القومي) هناك (في الولايات المتحدة الأمريكية)، اشارات

---

[1] نافعة (حسن)، **مصر والصراع العربي–الإسرائيلي"من الصراع المحتوم ...إلى التسوية المستحيلة"**، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، عام ١٩٨٧، ص ٥٠.

[2] أنظر المرجع نفسه ص٤٩–٥٠.

يفهم منها صراحة أن استمرار حالة الجمود لن يمكنها من التحرك"، "و أن تسخين الوضع من شأنه أن يزودها بهذا المبرر"[١].

رابعاً– "هناك معطيات تؤكد معرفة الولايات المتحدة الأمريكية، بشكل مسبق، بالتحضيرات المصرية للحرب و حتى موعد الهجوم"[٢]، و "أن الرئيس الأمريكي نيكسون لم يوافق على تقديم العون لاسرائيل الا بعد أن أصبح جلياً بعد يومين أن العرب قد أحرزوا انتصارات كبيرة"[٣]. و بات من المعروف أن الجسر الجوي الأمريكي قد أنقذ اسرائيل، في اللحظة الأخيرة، قبل اعلان الهزيمة.

خامساً– تحركت دبلوماسية الولايات المتحدة الأمريكية بسرعة قياسية، اذ خلال ستة عشر يوماً فقط منذ بداية الحرب، تمكنت من استصدار القرار الأممي رقم ٣٣٨ عبر مجلس الأمن، الذي يقضي بوقف الأعمال العسكرية بدءاً من ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣، و دعوة الأطراف المعنية الى مفاوضات سلام تبدأ مباشرة بعد توقف القتال. و قد التزمت مصر بتطبيق القرار ٣٣٨ مباشرة، في حين تطلب الخرق الاسرائيلي للقرار المذكور تدخلاً فورياً ثانياً من الولايات المتحدة يوم ٢٣ أكتوبر حيث صدر القرار ٣٣٩ الذي أكد على القرار السابق و أشار الى مباشرة قوات الطوارئ، التابعة للأمم المتحدة و الموجودة في الشرق الأوسط، مهامها بمراقبة وقف اطلاق النار، ما أجبر اسرائيل على الالتزام بوقف اطلاق النار و انهاء المعارك على الجبهة المصرية في ٢٨ أكتوبر ١٩٧٣ مع وصول قوات الطوارئ الدولية الى الجبهة. و عليه فان سرعة تحرك الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى الأمم المتحدة، و تمكنها من كسر جمود مجلس الأمن خلال ١٦ يوماً فقط، توحي بأنها قد حضرت سلفاً لهذا الحراك الدبلوماسي الضخم و الاستثنائي في ظل الحرب الباردة.

سادساً– قيادة الولايات المتحدة للمفاوضات المصرية–الاسرائيلية منذ نهاية الحرب حتى توقيع معاهدة السلام في واشنطن، و توليها الحفاظ على السلام على الجبهة المصرية–الاسرائيلية، عبر تواجد قواتها

---

[١] المرجع نفسه ص ٥٠.

[٢] أنظر بحري (دلال)، **السياسة الأمريكية في الصراع العربي–الإسرائيلي:١٩٧٣–١٩٩٤**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة ،١٩٩٥، ص ١٤–١٥.

[٣] أنظر الكيالي (طلال)، **الحرب العربية–الاسرائيلية الرابعة** "**العودة إلى سيناء**"، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، عام ١٩٧٥، ص ١١٠–١١٣.

العسكرية في سيناء و سياسياً عبر الاشراف التام على عملية التطبيع بين مصر و اسرائيل، المنصوص عليها ضمن معاهدة السلام المصرية–الاسرائيلية.

في المحصلة النهائية فان "أهم نتائج حرب أكتوبر أنها قدمت الحلول السياسية على الحلول العسكرية"[١]. و عليه فان فكرة التطبيع بدأت تتبلور ضمن المخطط الأمريكي للعلاقات الاسرائيلية–العربية عموماً و الاسرائيلية–المصرية بشكل خاص، وذلك بعد أن احتلت اسرائيل عام ١٩٦٧ أراض عربية شاسعة لم تكن مستعدة لهضمها كلها، حتى بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، بل أقصى ما كانت تستطيع فعله هو الحصول على أفضل الأثمان مقابل اعادتها الى أصحابها. و لقد صرح اسحق نافون رئيس دولة إسرائيل حينها، عندما قال "مقابل تنازلنا عن تلك الثروات المادية فى سيناء، يجب ترجمة معاهدة السلام إلى علاقات فعلية"، و أن القيادة الإسرائيلية تنظر الى تطبيع العلاقات مع مصر على أنه "ثمن الانسحاب من سيناء"[٢]. أما الترويج لفكرة التطبيع، فقد بدأ مع حرب ١٩٧٣. و لكن كيف مهدت الولايات المتحدة الأمريكية و معها اسرائيل لهذه الوضعية؟

- **الفقرة الثانية : عملية السلام**

لقد بدأت حرب ١٩٧٣ بهجوم ثأري مصري–سوري على اسرائيل، و قد خيل للعالم كما لو أن تلك الحرب لن تنتهي الا بفناء اما العرب أو اسرائيل، و لكن بعد تسعة عشر يوماً توقف القتال على الجبهة المصرية، و بات واضحاً أن تلك الحرب لم تكن سوى حرب تكتيكية، أقله بالنسبة لمصر، و الهدف الوحيد منها هو تحريك عملية السلام، و ما تلاها كان انتقال مصر من التحالف مع الاتحاد السوفياتي الى أحضان الولايات المتحدة الأمريكية، و الشروع في مفاوضات سلام بينها و بين اسرائيل بناءاً على مضمون القرار ٣٣٨.

---

[١] الخزندار، محسن، (مشارع التسوية للقضية الفلسطينية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣)، في ٢٠٠٩/١١/٨، على الرابط التالي: http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2009/11/08/179232.html

[٢] المصدر نفسه.

ان تلك المفاوضات سوف تكون بمثابة استكمال للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، التي سوف يتبلور خلالها التصور الأمريكي الجديد للسلام الطبيعي، و التي سيكون عنوانها الأرض مقابل التطبيع. اذن كيف تبلور مفهوم التطبيع منذ حرب ١٩٧٣ حتى توقيع معاهدة السلام بين مصر و اسرائيل؟

ان ما يلفت الانتباه في الكلمات التى ألقاها رئيس الوزراء الاسرائيلي وكبار المسؤولين الاسرائيليين فى جلسة الكنيست أثناء زيارة السادات للقدس، هو أنها تمحورت حول "ماهية السلام" الذى تريده اسرائيل، و مضمونه، و ما هي حدود ومظاهر العلاقات الطبيعية، هل هي اعتراف دبلوماسي فقط أم علاقات ثقافية و اقتصادية وحدود مفتوحة؟

ان الحديث عن "ماهية السلام" فى تلك الكلمات تجاوز كل الأحلام الاسرائيلية السابقة التى كانت تبحث فقط عن اعتراف عربى بشرعيتها داخل المنطقة، ويضع هذا الحديث شروطا جديدة، فليس السلام هو انهاء حالة الحرب والاعتراف بإسرائيل، ولكن السلام يعنى علاقات ترسم حدودها اسرائيل، حتى لو كانت هذه الحدود المرسومة، تتجاوز تلك المعايير الدولية للعلاقات الطبيعية أو العادية بين الدول. و بالتالي فقد "استطاعت اسرائيل أن تفرض على مفاوضات التسوية المصرية–الاسرائيلية، قضية جوهرية جديدة تتفق ومصالحها و ادراكها للتسوية، هى طبيعة السلام في الشرق الأوسط و مكوناته"[١].

و عندما بدأ مؤتمر القاهرة جلساته في منتصف ديسمبر ١٩٧٧ كان جدول الأعمال المصري، يتناول ثلاث نقاط هي: الأولى الانسحاب الإسرائيلى، و الثانية القضية الفلسطينية، و الثالثة طبيعة السلام ومكوناته، بينما طالب الوفد الاسرائيلي بأن يتركز البحث أساساً حول مناقشة طبيعة السلام، من خلال نصوص مقترحة لاتفاقية سلام بين إسرائيل والعرب، مع رفضه مناقشة أي موضوع سوى "مفهوم السلام" باعتباره حجر الزاوية للعلاقات بين اسرائيل والعرب.

و فى لقاء مشترك بين الرئيس الأمريكي كارتر والسادات فى ٤ يناير ١٩٧٨، لخص الرئيس الأمريكي المبادئ الأساسية التى يؤمن بأنها السبيل إلى التوصل للسلام الدائم والعادل. فكانت أولى هذه المبادئ،

[١] نوار ابراهيم، (العلاقات المصرية–الإسرائيلية: الإطار و النتائج بعد عام من التطبيع)، مجلة السياسة الدولية، عدد: أبريل/نيسان ١٩٨١.

أن السلام الحقيقي يجب أن يقوم على أساس "علاقات طبيعية عادية" بين الأطراف التى سيتحقق فيما بينها السلام، و "أن السلام يعني أكثر من مجرد انهاء حالة الحرب"، "بينما لم يشر كارتر فى كلمته الى الانسحاب الاسرائيلي، فانه أكد على ما ينطوي عليه السلام في الشرق الأوسط من علاقات"[١].

و في السياق نفسه كان التقاء الرئيس السادات بالمستشار النمساوى (برونوكرا يسكي)، وشيمون بيريز زعيم حزب العمل الاسرائيلي، وزعماء الاشتراكية الدولية، في العاصمة النمساوية فيينا في يوليو ١٩٧٨، حيث تمخض هذا اللقاء عن وثيقة قائمة على ثلاثة مبادئ أساسية "لبناء السلام بين العرب وإسرائيل"، جاء فى مقدمتها أن السلام فى المنطقة يجب أن يرتكز على "علاقات طبيعية وودية" بين دول الشرق الأوسط، بما فى ذلك اقامة نظام اقليمى جديد للعلاقات، يرتكز على التعاون الوثيق. بذلك تكون صيغة هذه المبادئ قد جاءت لتؤكد، مرة أخرى على "أولوية طبيعية السلام على ما عداها من مسائل الانسحاب والقضية الفلسطينية"[٢].

يتضح مما سبق أن التركيز واضح من قبل الاسرائيليين و الأمريكيين على طبيعة السلام، من حيث أنه يجب أن يكون طبيعياً و ودياً و دائماً بين مصر و اسرائيل بغض النظر عن مصير باقي أطراف الصراع العربي–الاسرائيلي، مع العلم المسبق بأن الدولتين لم تعرفا الا العداوة و الحروب بينهما. و بالتالي فان السلام العادل و الشامل الذي كان مطروحاً قبل العام ١٩٧٣، لم يعد وارداً لدى الاسرائيليين بل تحول الى سلام طبيعي دائم بين مصر و اسرائيل.

و عليه فان مفهوم التطبيع سيعكس فكرة بناء ذلك السلام الطبيعي، الذي سوف يرد بشكل ملزم ضمن اتفاقيات كامب ديفيد و معاهدة السلام و ملحقاتها.

## - الفقرة الثالثة : التطبيع في الاتفاقيات الدولية

[١] المصدر نفسه.

[٢] المصدر نفسه.

بدأت كلمة التطبيع تستعمل في المنطقة العربية مع زيارة السادات للقدس في نوفمبر ١٩٧٧، وذلك عندما تحدث بيغن، رئيس وزراء اسرائيل، عن مفهوم السلام الإسرائيلي في مقايضة سيناء بعلاقات طبيعية بين مصر واسرائيل. الا أن مفهوم التطبيع أصبح أمراً واقعاً في صلب العلاقات المصرية–الاسرائيلية منذ أن تم التوقيع على وثائق كامب ديفيد و معاهدة السلام و ملحقاتها.

لقد تضمنت وثيقتا كامب ديفيد إطاراً للسلام بين مصر و اسرائيل و صيغة لتطبيع العلاقات بينهما، التي لا تختلف عن الصيغ الأخرى التى طرحت قبل ذلك، من ناحية التوجه العام الى بناء علاقات طبيعية، الا أنها باتت واردة ضمن اطار قانوني، تمهيداً لادراجها ضمن معاهدة السلام المصرية–الاسرائيلية الملزمة.

و قد أشارت الوثيقة الأولى في ديباجتها، الى أن "شعوب الشرق الأوسط تتشوق الى السلام، حتى يمكن تحويل موارد الاقليم البشرية والطبيعية الشاسعة لمتابعة أهداف السلام وحتى تصبح هذه المنطقة نموذجا للتعايش والتعاون بين الأمم". اذاً من الملاحظ أن هذا النص يشير الى أن السلام المصري–الاسرائيلي مرتبط بالتعايش و بالتعاون بين شعوب الشرق الأوسط كلها وبما فيها الشعب الاسرائيلي، و أن تلك الشعوب تتشوق الى السلام و كأن المعيق الوحيد للسلام ليس ارادة الشعوب بل سياسية الحكام. أما الواقع فهو عكس ذلك و خصوصاً من جانب الشعب العربي الذي لا يوافق على وجود اسرائيل على أرض عربية.

و من ناحية أخرى فان السلام سيكون، حسب نص الديباجة، مقدمة لتحول اقتصادي نحو التنمية والعمل المشترك على استغلال ثروات الإقليم، بحيث يكون ذلك نموذجا للتعايش والتعاون بين الأمم.

أما بنود تلك الوثيقة فقد نصت على أن "تتعهد كل من مصر واسرائيل بعدم اللجوء للتهديد بالقوة أو استخدامها لتسوية المنازعات، و أن أي من النزاعات ستتم تسويتها بالطرق السلمية وفقا لما نصت عليه المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة".
و "أن توافق الأطراف من أجل تحقيق السلام فيما بينهم على التفاوض باخلاص بهدف توقيع معاهدة سلام بينهم خلال ثلاثة أشهر من توقيع هذا الاطار".

كما أشارت تلك البنود إلى أن على الموقعين أن يقيموا فيما بينهم علاقات طبيعية كتلك القائمة بين الدول التى هي في حالة سلام على أن هذه الخطوات يجب أن تشتمل على:

"أ . اعتراف كامل بين الفرقاء المعنيين

ب . الغاء المقاطعات الاقتصادية بينهم

ج . الضمان فى أن يتمتع المواطنون الاسرائيليون فى ظل السلطة القضائية المصرية بالحماية من الاجراءات القانونية عند اللجوء الى القضاء.

ومعنى ذلك أن صيغة كامب ديفيد، قد تقدمت خطوة أخرى فى ميدان تشخيص طبيعة العلاقات الجديدة بين اسرائيل ومصر، اذ قامت بتفصيل و تعداد الواجبات المصرية على أنها: الاعتراف الكامل، ايقاف المقاطعة الاقتصادية، ومنح الحماية القانونية للمواطنين الاسرائيليين المتواجدين على الأراضي المصرية"[١].

ثم مضت الوثيقة الثانية إلى ذكر مسائل تتعلق بترتيبات الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي المصرية و بالترتيبات الأمنية في المناطق المتنازع عليها. انما المهم هنا أن تلك الوثيقة قد ربطت بين الانسحاب الاسرائيلى من سيناء واقامة العلاقات الطبيعية بين الدولتين، حيث أنها نصت على أنه بعد أن يتم توقيع معاهدة السلام، و على اثر اتمام الانسحاب المرحلي "بعد فترة تتراوح بين ثلاث الى تسعة أشهر منذ توقيع المعاهدة" تقام "علاقات طبيعية" بين مصر واسرائيل، بما في ذلك "الاعتراف الكامل"، متضمناً علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية، و "انهاء المقاطعة الاقتصادية، ورفع القيود على حرية انتقال البضائع والأشخاص"، على أن "يتمتع مواطنو كل من الدولتين بحماية القوانين المطبقة فى دولتهم"[٢]. نلاحظ في هذه المرحلة، أن هناك اشارة لأول مرة الى اقامة علاقات ثقافية بين الدولتين الى جانب تلك الدبلوماسية و الاقتصادية.

وعلى ذلك، نلاحظ أن الصيغة الواردة في الوثيقتين باتت أكثر تفصيلاً وتحديداً لشكل وعناصر العلاقات الطبيعية بين الدولتين، فان هذه الصيغة قد ربطت الانسحاب الاسرائيلى من سيناء باقامة

---

[١] المصدر نفسه.

[٢] المصدر نفسه.

العلاقات الطبيعية، اذ "يأتي توقيت اقامة هذه العلاقات في أعقاب الانسحاب الاسرائيلي المرحلي من سيناء"، و بالتالي فان اسرائيل قد حققت مطلبها الأساسي من خلال "تجزئة الانسحاب على خطوات، وربط كل خطوة باجراءات بناء ثقة واظهار النوايا الحسنة من قبل المصريين"، كمقدمة لبناء علاقات طبيعية ترغب فيها اسرائيل[1].

نستنتج مما سبق أن التطبيع بين مصر و اسرائيل كان ثمناً للانسحاب الاسرائيلي من سيناء وعودتها لمصر، في حين أن هذا الانسحاب يعتبر حقاً مصرياً منصوص عليه ضمن قرارات دولية ملزمة، و أن المطالب الاسرائيلية كانت دائماً تتنامى كلما تقدمت التسوية.

و أخيراً بعد أن تم التوقيع على معاهدة السلام بين مصر و اسرائيل، لم يعد التطبيع مجرد فكرة يجري الترويج لها، بل بات جزءاً أساسياً من المعاهدة الملزمة قانونياً. بعبارة أخرى أصبح التطبيع عملية محددة المعالم يجب على مصر و اسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية الالتزام بتنفيذها وفقاً لنصوصها.

- **الفقرة الرابعة : قوننة التطبيع**

لقد تضمنت معاهدة السلام الموقعة بين مصر و اسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٩، مفهوماً للسلام وللعلاقات الطبيعية، نصت عليه المادة الثالثة في فقرتها الثالثة التي سبق ذكرها في المبحث الأول من الفصل الأول من هذه الدراسة.

و قد تم توضيح و تفصيل تلك العلاقات ضمن الملحق الثالث لهذه المعاهدة تحت عنوان "بروتوكول العلاقات المصرية–الاسرائيلية" الذي تضمن ثماني مواد تتناول الطريقة التى يتعهد الطرفان بمقتضاها، التوصل إلى إقامة علاقات طبيعية بينهما، و ذلك من خلال اقامة:

- العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بينهما (المادة الأولى).
- العلاقات الاقتصادية والتجارية (المادة الثانية).

[1] المصدر نفسه.

- العلاقات الثقافية (المادة الثالثة).
- حرية التنقل (المادة الرابعة).
- التعاون في سبيل التنمية وعلاقات حسن الجوار (المادة الخامسة).
- النقل والمواصلات (المادة السادسة).
- التمتع بحقوق الانسان (المادة السابعة).
- المياه الاقليمية (المادة الثامنة).

بذلك يكون هذا الملحق الثالث قد عالج تفاصيل اقامة العلاقات الطبيعية بين مصر و اسرائيل، كما حددت المعاهدة فترة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر بعد الانسحاب الاسرائيلى المبدئي الى العريش ـ رأس محمد، لكى يدخل الطرفان في مفاوضات من أجل تطبيع العلاقات بينهما في المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية والنقل والمواصلات، كما تضمنت ملاحق المعاهدة أيضا، ملحقاً عن (محضر متفق عليه وموقع من الرؤساء الثلاثة المصري و الأمريكي و الاسرائيلي) ينص على أن العلاقات الاقتصادية الطبيعية بين الطرفين، سوف تشمل مبيعات تجارية عادية من البترول من مصر الى اسرائيل، وأن يكون من حق اسرائيل الكامل، التقدم بطلبات لشراء البترول المصري.

بذلك تكون المعاهدة المصرية–الاسرائيلية قد رسمت الخريطة العامة لتطبيع العلاقات بين الدولتين من جميع النواحي، بحيث أصبح التطبيع فى نهاية الأمر:

١ ـ مرتبطاً باجراءات الانسحاب الاسرائيلى من سيناء.

٢ ـ متسعاً ليشمل كافة مجالات العلاقات تقريباً من تجارة ونقل وثقافة.

٣ ـ "عملية متكاملة ترمى إلى تحقيق مبادئ عامة مثل التنمية والرخاء والتعاون المتبادل"[١].

و بذلك يتضح أن المقصود بالتطبيع هو سلام دائم وليس هدنة مؤقتة ومسالمة يركن اليها المصريون في زمن معين، كما يعتقد البعض. فالتطبيع المصري–الاسرائيلي يعني أن الصراع بينهما قد انتهى. و على الدولتين اقامة علاقات طبيعية بينهما، الا أن ذلك يعني أيضاً أن اسرائيل لم تعد بنظر المصريين

[١] المصدر نفسه.

دولة معتدية على أرض عربية، بل أصبحت بنظرهم موجودة بشكل طبيعي في المنطقة و من الواجب التعامل معها.

اذن بامكاننا القول أن ما توصلنا اليه حتى الآن هو أن التطبيع حاجة اسرائيلية–أمريكية استطاعت اسرائيل أن تحصل عليها، عبر اتفاقيات دولية ملزمة، مقابل مباشرة انسحابها من الأراضي المصرية.

ولكن السؤال الذي يطرح الآن يتناول الأهداف التي تسعى اليها كل من الولايات المتحدة الأمريكية و اسرائيل من خلال التطبيع؟ ان الاجابة على هذا التساؤل ستساعدنا على فهم التطبيع بطريقة أوضح.

## - الفقرة الخامسة : أهداف التطبيع

ان الحديث عن أهداف التطبيع بين مصر و اسرائيل يتطلب التمييز بين الأهداف المعلنة و الأهداف الخفية الغير معلنة.

فالأهداف المعلنة هي تلك الأهداف المشتركة بين مصر و اسرائيل و الولايات المتحدة المنصوص عليها بشكل واضح في الاتفاقيات الدولية و التي تتراوح بين أهداف أمنية، اجتماعية، اقتصادية و ثقافية:

تتضمن الأهداف الأمنية توفير الاستقرار الأمني لكلا البلدين، حيث أن الجبهة المصرية–الاسرائيلية لم تهدأ منذ اعلان دولة اسرائيل، و أن مصر، ذات التعداد السكاني الكبير، شكلت الكابوس الأكبر بالنسبة للاسرائيليين، رغم تكبدها الخسائر بالأرواح من جراء حروبها مع اسرائيل، بالاضافة الى التدهور الاقتصادي الكبير، مما جعل تحقيق السلام و توفير الاستقرار الأمني، حاجة مشتركة لكلا البلدين.

و تتحقق الأهداف الاقتصادية عبر خفض الإنفاق العسكري لكل من مصر و اسرائيل. خاصة بعدما شهد الاقتصاد المصري تدهورًا ملحوظًا بسبب الحروب المتعددة، رغم المساعدات المالية التي قدمتها الدول العربية لمصر. حيث أدت تلك الحروب الى عجز كبير في موازنة الدولة المصرية و الى ارتفاع نسبة البطالة وتردي الخدمات الاجتماعية وانهيار البنية التحتية فيها، حتى جاءت المظاهرات الاحتجاجية في ١٨ كانون الثاني عام ١٩٧٧ التي كادت تطيح بالسادات بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية.

في حين أن المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل من قبل الدول العربية كبدتها خسائر ضخمة، الأمر الذي تطلب حلاً جذرياً عبر "إعادة تأهيل اسرائيل عالمياً " The International Rehabilitating of Israel" و ذلك من خلال تحقيق أمرين: الأول إنهاء المقاطعة العربية لها، والثاني إشاعة جو من الطمأنينة للشركات العالمية بأن السلام في الشرق الأوسط أصبح حقيقة لا رجوع عنها لتشجيعها على الاستثمار في اسرائيل. كما أن تطبيع العلاقات مع مصر سيفتح المجال أمام المنتوجات الإسرائيلية لولوج الأسواق المصرية و من ورائها الأسوق العربية.

أما الأهداف الاجتماعية فتتمثل أولاً بتوفير النفقات العسكرية و الافادة منها في المجالات الاجتماعية. فقد توالت الوعود بتحقيق مستويات قياسية من الرفاهية في مصر خصوصاً، بعد اتمام السلام مع اسرائيل، بالاضافة الى تعهد الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم مساعدات انمائية لها عن طريق المعونة الأمريكية أو عن طريق المؤسسات المالية الدولية.

كما أن حالة التوتر الأمني في اسرائيل شكلت عائقاً أمام استمرار استقبال المهاجرين اليهود الى اسرائيل و أمام تثبيت اليهود الذين سبق و استوطنوا تلك الأراضي، و بالتالي فان السلام مع مصر سيخفف من وطأة هذا العائق.

و من ناحية أخرى فان إسرائيل تنظر إلى المشروعات المشتركة بينها و بين مصر من جراء التطبيع ليس من زاوية المكاسب المادية فقط، انما من الناحية الاجتماعية أيضاً، حيث أن هذه المشروعات ستخلق مصالحاً مشتركة بين الأفراد و الجماعات، من كلتي الدولتين، "الذين سوف يشكلون في المستقبل قوة اجتماعية تساند العلاقات مع إسرائيل وتقف في مواجهة أى محاولة للإخلال بمصالحها"[1].

[1] الثورات العربية و آفاق التطبيع مع اسرائيل عن موقع الجزرية على الرابط التالي:
.http://www.aljazeera.net/analysis/pages/03764a19-be39-4539-ae68-f1b5addc6b9c

و عليه فان الهدف الأساسى من التطبيع المصري–الاسرائيلي يتمثل بضرورة بناء علاقات قوية بينهما تثبيتاً للسلام الذي ينبغى أن يكون بعيداً كل البعد عن أية قيود، و مرتكزاً على قاعدة من المصالح المشتركة بين المصريين و الاسرائيليين، بما يضمن بقاءه[1].

أخيراً تتمثل الأهداف الثقافية المعلنة بالترويج لمفاهيم السلام و التعايش السلمي من خلال محو عوامل الخلاف و الاختلاف بين مصر و اسرائيل، و غرس مفاهيم التسامح و التعاون بين الشعبين المصري و الاسرائيلي.

باختصار بامكاننا القول أن الأهداف المعلنة للتطبيع تتمحور جميعها حول تخطي مرحلة الحروب العسكرية و خلق جو من التفاعل الاجتماعي، الاقتصادي و الثقافي، بين الشعبين المصري و الاسرائيلي بغية التوصل أخيراً الى سلام طبيعي و دائم.

أما بالنسبة للأهداف الغير معلنة للتطبيع فهي الأهم بالنسبة للجميع و هي الأولى بالعناية و بالدراسة. فهي التي تعبر عن حقيقية التطبيع و التي بسببها صيغت الاتفاقيات المصرية–الاسرائيلية، و هي التي تعكس حقيقة موازين القوى بين الدولتين.

ان هذه الأهداف جميعها لم تبق ثابتة و مستقرة بل تطورت على عدة مستويات منها، أهمها:

١– سياسياً: حرصت اسرائيل عبر التطبيع، على أن تعزل مصر عن الصراع العربي–الاسرائيلي و عن أمتها العربية في آن واحد، و خلق علاقة معها تفوق ما لها من علاقة مع بالبلدان العربية[2].
و كما كان واضحاً أن السياستين الاسرائيلية و الأمريكية، منذ المراحل الأولى للتطبيع، كانتا تهدفان الى احراج المصريين أمام أشقائهم العرب، و اشاعة الفرقة بينهم في كل مناسبة.
٢– أما على الصعيد الأمني: فان دولة اسرائيل قائمة أساساً على أراض انتزعت بالقوة من العرب، و هي محاطة بالدول العربية التي ترغب طبعاً باستعادة تلك الأراضي و التي اذا ما اتحدت سوف تشكل

---

[1] نوار ابراهيم، (العلاقات المصرية–الإسرائيلية: الإطار و النتائج بعد عام من التطبيع)، مجلة السياسة الدولية، عدد: أبريل/نيسان ١٩٨١.

[2] أنظر عوض (محسن)، سالم (ممدوح)، عبيد (أحمد)، **مقاومة التطبيع "ثلاثون عاماً من المواجهة"**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام ٢٠٠٧، ص ١٨.

الكابوس الأمني الأكبر بالنسبة لها و للولايات المتحدة التي تتكفل بحمايتها و تعملان معاً على تجنب حرب شاملة يشنها العرب مجتمعين على اسرائيل، و ذلك من خلال سعيهم إلى تفريق الدول العربية بعضها عن بعض. فكان أن تم تحييد مصر الأقوى عسكرياً، و صاحبة الخزان البشري الأكبر، بين العرب و صاحبة الدور القيادي في الصراع العربي–الاسرائيلي، وذلك كمقدمة لتدمير أي عمل عربي مشترك.

٣– أما اقتصادياً: "يرى بعض الاقتصاديين الاسرائيليين أن تحقيق السلام مع العرب يؤدي الى توفير النفقات الأمنية و الى توسيع التجارة مباشرة مع دول المنطقة (التي سوف تصب في مصلحة اسرائيل فقط نظراً لتفوقها..) و الى تنشيط السياحة معها بالاضافة الى امكانية حل مشكلة المياه التي تعاني منها اسرائيل"[١].

و من المعروف أيضاً أن أطماع اسرائيل لا تنحصر فقط في الأراضي العربية فحسب، بل في مواردها أيضاً من مياه و طاقة و ثروات طبيعية. لقد استطاعت إسرائيل فعلاً أن يكون لها الأفضلية اقتصادياً في مصر خصوصاً في مجالات البترول و الغاز و غيرها. لتنطلق من مصر محاولة السيطرة على الأسواق العربية.

٤– أما من الناحية الاجتماعية: فان "المشكلة الديموغرافية ستبقى التهديد الأكبر لاسرائيل"[٢]، و ان استمرار حالة الحرب مع العرب تدفع الاسرائيليين الى مغادرة اسرائيل كما تعيق هجرة اليهود اليها، و بالتالي يصبح التطبيع ضروري لها لتبديد مخاوف اليهود من العيش فيها.

٥– أما ثقافياً: "فان التطبيع الثقافي يعد لب عملية السلام في الفكر الاسرائيلي بل أكثر أهمية من نزع السلاح و من المناطق العازلة في نظر بعض المفكرين الاسرائيليين الراغبين في احداث تغيير ثقافي على الجانب العربي مقابل تقبل اسرائيل على ما هي" [٣].

---

[١] خليل (عادل عبد الغفار)، **الاعلام و الرأي العام "دراسة حول تطبيع العلاقات المصرية–الاسرائيلية"**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام ٢٠٠٣، ص ١٨٧.

[٢] أنظر بول فندلي، **الخداع "في العلاقات الامريكية–الاسرائيلية"**، ترجمة: محمود يوسف زايد، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، بيروت، عام ١٩٩٣، ص ٤٤.

[٣] أنظر عوض (محسن)، سالم (ممدوح)، عبيد (أحمد)، **مقاومة التطبيع "ثلاثون عاماً من المواجهة"**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام ٢٠٠٧، ص ١٢.

و بامكاننا اختصار أهداف التطبيع الثقافي بالأمور التالية: "مواجهة العروبة و القومية العربية، و مواجهة الاسلام و الفكر الجهادي، و نزع فكرة المقاومة و خلق صورة زائفة لطبيعة الاحتلال الاسرائيلي تكرس قبول الاستسلام للشروط الاسرائيلية"[1]. كما تسعى اسرائيل الى أن تصبح الجامعات الاسرائيلية ومراكز أبحاثهم ودراساتهم مرجعية علمية للمنطقة بأسرها، بحيث تؤسس للمشروع الصهيوني، الموجّه لتدمير الثقافة والهويّة الحضارية الإسلامية للمنطقة العربية بأكملها، وإحداث التفكيك والفوضى في داخل كل بلد عربي.

و على الرغم من المطالبة الاسرائيلية "باحداث تغييرات جوهرية في الثقافة العربية و الاسلامية"، بغية " تذويب الصورة النمطية السلبية عن اسرائيل"، فانها ما تزال "مصرة على الاحتفاظ بنسقها الثقافي العنصري من دون تغيير"[2].

الا أن هذه الأهداف بمجملها خضعت دائماً للتطور، فمنذ نشوء فكرة التطبيع و الشروع في تطبيقها و حتى اليوم، طرأت عوامل عدة و تبدلت أخرى و تركت جميعها أثرها على العلاقات المصرية–الاسرائيلية، حيث أن اسرائيل استطاعت بأسلوبها البراغماتي استغلال كل ما يمكن أن يدعم و يقوي موقعها في أي مسألة كانت.

لذلك بامكاننا القول أن أهداف التطبيع قد تطورت و تبدلت حسب موازين القوى، فانها لم تعد مقتصرة على العلاقات المصرية–الاسرائيلية فقط بل تعدتها لتطال عدداً كبيراً من الدول العربية التي رفضت في السابق الاعتراف بها.

ففي المرحلة الثانية من التطبيع، قامت اسرائيل بتطوير مفهومها للتطبيع، ليشمل اعادة تشكيل المنطقة بأسرها و تغيير نظامها الاقليمي، حتى تتمكن الاندماج داخلها، على نحو ما عبر عنه شمعون بيريس

[1] أنظر المرجع نفسه، ص ١٣.

[2] أنظر المرجع نفسه، ص ١٤.

عام ١٩٩٢، و ما عبرت عنه مشروعات التعاون الاقليمي و الشرق أوسطية التي شغلت المنطقة في التسعينيات[١].

و عليه فان حصول اسرائيل على اعتراف الدول العربية بوجودها و بشرعيتها لم يكفيها، بل شرعت منذ بداية التسعينيات، في الترويج لفكرة التنوع الثقافي لمنطقة الشرق الأوسط، على أساس أن العرب يشكلون جزءاً بسيطاً من المنطقة التي تضم هويات ثقافية متعددة مثل الفرس و الأتراك و الأكراد، و بذلك لا يكون وجودها في المنطقة وجوداً شاذاً، بل طبيعياً، على الرغم من احاطتها بالعرب.

أما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، فقد بدأت المرحلة الثالثة من التطبيع، حيث بات الهدف الاسرائيلي يتمحور حول اقناع العرب بأنهم "متخلفون و ارهابيون، و أن خلاصهم لا يكون الا في تصحيح أوضاعهم و نبذ الارهاب و تشجيع اسرائيل على السلام"، لا بل و اقناعهم بأنه "لا سبيل لخروجهم من تخلفهم الا اذا هي تولت قيادتهم"، باعتبارها "الأرقى اجتماعياً و اقتصادياً و ثقافياً"، "نحو التمدن و التحضر الحقيقيين"[٢].

أخيراً بامكاننا الاستنتاج بأن مفهوم التطبيع، الذي فرضه التحالف الأمريكي–الاسرائيل فى إطار عملية التسوية، يعد أحد مبتكرات الفكر الأمريكي–الاسرائيلي. فطبقاً لميثاق الأمم المتحدة، تقوم علاقات السلام بين الدول على عدم استخدام القوة أو التهديد بها، واحترام الاستقلال السياسى لكل دولة، وفيما عدا ذلك فإن تحديد طبيعة العلاقات ومستواها يظل من الأمور السيادية للدولة وهي التي تحددها. و "يعترف منظرو التطبيع من الإسرائيليين بحقيقة أن مصطلح التطبيع مصطلح غير عادي، ولا يرد فى معاهدات السلام التى تنظم العلاقات بين الدول عادة، وأنه نشأ من طبيعة عدم التناسق فى الصراع العربي–الاسرائيلي"[٣].

[١] أنظر المرجع نفسه، ص ٣٩.

[٢] أنظر المرجع نفسه، ص ١٢.

[٣] أنظر المرجع نفسه، ص ٣١.

كما "يقوم المفهوم الاسرائيلي للسلام و التطبيع على أسس و أبعاد استراتيجية بدءاً بتقبل اسرائيل مروراً بتقييد قدرات العرب العسكرية و تغيير معتقداتهم السياسية اذا لزم الأمر"، وصولاً "الى تخفيض نفوذهم الدولي الى الحد الأدنى، بغية تحقيق السيطرة الاسرائيلية على مقدرات المنطقة"[١].

كما أن هذا المفهوم "تطور من مفهوم فرض قبول اسرائيل كدولة من دول المنطقة الى محاولة فرض قبول الأساس الصهيوني للدولة الاسرائيلية بكل ما يترتب على ذلك من معطيات"[٢]، وصولاً الى محاولة فرضها كدولة رائدة و ملهمة في مجال الحريات و الديمقراطية في الشرق الأوسط، لا بل و عليها أن تقود تلك المنطقة اقتصادياً و اجتماعياً و ثقافياً.

و بشكل عام فان التطبيع يشمل "كل اتفاق رسمي أو غير رسمي أو تبادل تجاري أو ثقافي أو تعاون اقتصادي مع اسرائيليين رسميين أو غير رسميين" ويهدف إلى "اعادة صياغة العقل والوعي العربي والاسلامي بحيث يتم تجريده من عقيدته وتاريخه ومحو ذاكرته، واعادة صياغتها بشكل يقبل ويرضى بما يفرضه الاسرائيليون" ومآله: "الاستسلام غير المشروط للأمر الواقع والاعتراف بالكيان الصهيوني الغاصب للأرض كدولة ذات شرعية، وتحويل علاقات الصراع بينها وبين البلدان العربية والاسلامية الى علاقات طبيعية وتحويل آليات الصراع إلى آليات تطبيع"[٣].

كما أنه "وسيلة لالزام العرب بتبادل سلمي نشط مع الاسرائيليين" في بعض المجالات "من أجل أن يبرهنوا لهم أنهم جادون في "قبولهم كجيران و ككيان شرعي مساو لهم فى الشرق الأوسط"، ولعل هذا المفهوم الاسرائيلي للتطبيع يفسر ما تضمنته اتفاقيات السلام من نصوص خاصة بارساء وتفعيل العلاقات الاقتصادية والثقافية بينها وبين الدول العربية الموقعة على هذه الاتفاقيات. وعلى المستوى التطبيقي

---

[١] خليل (عادل عبد الغفار)، **الاعلام و الرأي العام "دراسة حول تطبيع العلاقات المصرية–الاسرائيلية"**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام ٢٠٠٣، ص ١٨٧.

[٢] أنظر عوض (محسن)، سالم (ممدوح)، عبيد (أحمد)، **مقاومة التطبيع "ثلاثون عاماً من المواجهة"**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام ٢٠٠٧، ص ٧.

[٣] دراسة لحسين عبيدات ألقيت في المؤتمر العام العاشر لاتحاد الصحفيين العرب، المعقود في القاهرة، من ٢ الى ٥ ت١ عام ٢٠٠٤.

بالنسبة لمصر يرى الاسرائيليون أن الهدف الأساسي للتطبيع هو فرض الرؤية الصهيونية وتحقيق الأطماع الاسرائيلية فى إخضاع المجتمع المصري وتطويعه لقبول السلام الإسرائيلي"[١].

من كل ما تقدم يمكننا أن نلخص مفهوم التطبيع على الشكل التالي: ان التطبيع فكرة ابتكرها التحالف الأمريكي–الاسرائيلي، كثمن لاعادة الأراضي المصرية التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧، و التي لا تستطيع أصلاً الاحتفاظ بها، و قد روج له في فترة مفاوضات السلام بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٨ حين أصبح التطبيع أمراً واقعاً يجب الالتزام به و تنفيذه ضمن آليات محددة، و لقد تطور مفهوم التطبيع من كونه مجرد اجراء ثقة بين دولتين متصالحتين الى أن أصبح أداة لفرض الهمنية الامريكية–الاسرائية على كامل مقدرات المنطقة، و تزامن ذلك مع تطور أهدافه التي تنقسم الى أهداف معلنة و أهداف غير معلنة، الأولى مشتركة بين التحالف الأمريكي–الاسرائيلي و بين مصر و تتمثل بتحقيق السلام الدائم مع مصرو تحصينه اقتصادياً و اجتماعياً، أما الثانية فهي تصب أساساً في مصلحة التحالف الأمريكي–الاسرائيلي لتعكس حقيقة موازين القوى في العلاقات المصرية الاسرائيلية و أبرزها تطويع حكومات و شعوب المنطقة تحت القيادة الأمريكية–الاسرائيلية.

أخيراً يظل التطبيع بجوهره "دعوة صريحة الى الاستسلام لغطرسة القوة الاسرائيلية"[٢].

الا أن تنفيذ عملية التطبيع بكل مجالاتها يحتاج الى آليات متعددة و فعالة و قابلة للتأقلم مع كل ما يطرأ من عوامل داخلية و اقليمية و دولية مؤثرة في العلاقات المصرية–الاسرائيلية. فما هي تلك الآليات؟ و كيف تطورت مع تبدل تلك العوامل؟ هذا ما سنحاول الاجابة عليه في المبحث التالي.

---

[١] أنظر عوض (محسن)، سالم (ممدوح)، عبيد (أحمد)، **مقاومة التطبيع "ثلاثون عاماً من المواجهة"**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام ٢٠٠٧، ص ٧.

[٢] أنظر المرجع نفسه ص ٧.

# المبحث الثاني : آليات التطبيع المصري–الاسرائيلي

قلنا سابقاً أن العلاقات المصرية–الاسرائيلية هي علاقات قائمة بين تابع و متبوع على المستوى الرسمي، و هي علاقات متحركة و متفاعلة بغية تحقيق أهداف تعد بالأساس أهدافاً اسرائيلية.

كما أن تلك العلاقات "ليست طبيعية عادية، بحيث أن قطعها قد يؤدي الى اعلان حالة الحرب بين الجانبين"، بل هي مبنية على أسس غير متكافئة من حيث "أن الذي تم الاتفاق عليه تحت الرعاية الأمريكية و خارج اطار الشرعية الدولية يعد سابقة في تاريخ العلاقات الدولية"[1].

بحيث يبدو التحالف الأمريكي–الاسرائيلي متحكماً بمختلف جوانب تلك العلاقات و يسيرها نحو تحقيق أهداف بعيدة المدى و عميقة التأثير، تتمثل أساساً بأهداف التطبيع الذي يشكل محور تلك العلاقات.

و في سبيل تحقيق تلك الأهداف كان لا بد من اتباع آليات محددة، و استثنائية، و متحركة بغية مواكبة تلك الأهداف.

سنحاول في هذا المبحث رصد الآليات المتبعة في مختلف جوانب التطبيع، و رصد تطورها منذ تسعينيات القرن العشرين حتى يومنا هذا، محاولين تقييمها.

انطلاقاً من أن هذا التطبيع ينطوي على ثلاثة مستويات شملت منها السياسي و الاقتصادي و التطبيع الثقافي، و كان لكل من هذه المستويات آلياته ومراحل تنفيذه.

---

[1] خليل (عادل عبد الغفار)، **الاعلام و الرأي العام "دراسة حول تطبيع العلاقات المصرية–الاسرائيلية"**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام ٢٠٠٣، ص ١٨٤–١٨٥.

ان أولى آليات التطبيع الواضحة و الصريحة كانت تكمن في معاهدة السلام المصرية–الاسرائيلية التي وقعت في كامب ديفيد و ما تلاها من اتفاقيات أخرى تعنى أساساً بمختلف جوانب التطبيع. و التي دفعت بمصر، أثناء حكم السادات، الى تطبيع متسرع و متهور حسب رأي أغلب المراقبين الذين تناولوا بالدراسة العلاقات المصرية–الاسرائيلية.

و رغم ربط تلك الاتفاقيات بالانسحاب الاسرائيلي من سيناء بما تحرزه من تقدم في العلاقات مع مصر، الا أن نتائج التطبيع خلال العام الأول من مباشرة العلاقات المصرية–الاسرائيلية، قد فاقت كل ما كان متوقعاً في مجال بناء علاقات جديدة بين دولتين لم تعرفا الا الحروب و العداوة بينهما حيث أصبح لإسرائيل خلال عام واحد سفارة في القاهرة وتمكن السفير الإسرائيلي خلال العام الأول الذى أمضاه في القاهرة من مقابلة الرئيس السادات ثمان مرات، و أصبح للعديد من الشركات الإسرائيلية مكاتب في القاهرة وصدرت إسرائيل إلى مصر سلعاً تصل قيمتها إلى أكثر من مليون دولار، كما أن الصادرات الإسرائيلية التى وصلت إلى مصر عن طريق طرف ثالث، وصلت قيمتها إلى نحو ٢٠ مليون دولار، و حصول إسرائيل على البترول من مصر (٢ مليون طن)، بقيمة ٤٩٠ مليون دولار. وقبل أن ينتهى العام الأول من التطبيع، دخل إلى مصر أكثر من ٢٠ ألف إسرائيلى من خلال خطوط مواصلات جوية وبحرية وبرية منتظمة بين الدولتين، بحيث أصبحت العلاقات المصرية–الاسرائيلية أقوى من تلك المصرية العربية، و كل ذلك تم خلال العام الأول من التطبيع.

رغم كل ذلك فإن رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق بيغن، أعرب خلال زيارته لمصر في ٢٥/٨/ ١٩٨١، عن استيائه البالغ من استمرار الطلبة في مصر بدراسة كتب التاريخ التي تتحدث عن "اغتصاب إسرائيل لفلسطين" وكتب التربية الإسلامية التي تحتوي على "آيات من القرآن الكريم تندّد باليهود وتلعنهم"[١]. فما كان من السادات إلا أن استجاب على الفور لطلب "صديقه بيغن"، فأصدر أوامره للمختصين في وزارة التربية بإعادة النظر في المناهج الدراسية بما يتلاءم مع طلباته.

[١] ولعله يقصد بذلك قوله تعالى:"لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ آمَنُواْ الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُواْ وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ قَالُوَاْ إِنَّا نَصَارَى ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَاناً وَأَنَّهُمْ لاَ يَسْتَكْبِرُونَ".

لذلك بمحاولة منا لفهم آليات التطبيع و شرحها و تقييمها، قسمنا هذا المبحث الى أربعة فقرات تتناول:

- الأولى: آليات التطبيع السياسي
- الثانية: آليات التطبيع الاقتصادي
- الثالثة: آليات التطبيع الثقافي
- الرابعة: تقييم آليات التطبيع

## - الفقرة الأولى : آليات التطبيع السياسي

لفهم السياسة العامة لدولة ما علينا متابعة كل سياسات تلك الدولة من دبلوماسية و أمنية و اقتصادية و ثقافية و غيرها، بحيث أن آليات التطبيع السياسي تشمل جميع هذه السياسات.

لذلك سوف نتكلم عن آليات التطبيع السياسي بشكل عام، محاولين وضع تلك الوسائل و الآليات ضمن اطار زمني محدد، ينطلق من توقيع اتفاقيات كامب ديفيد و يستمر حتى اليوم، مع ما تضمنته تلك الفترة من ابتكار لوسائل جديدة من آليات للتطبيع، و تطوير لوسائله القديمة.

كانت أولى تلك الآليات التي اتبعها و مازال يتبعها التحالف الأمريكي–الاسرائيلي في فرض التطبيع السياسي على مصر هي القوة التي يمتلكها هذا التحالف[1] و التي رجحت كفة اسرائيل في علاقاتها مع مصر و مكنتها من فرض اتفاقيات كامب ديفيد التي فرضت بدورها على مصر التطبيع في العلاقات السياسية و الاقتصادية و الثقافية.

[1] لقد أظهرنا حجم تلك القوة في المبحث الثاني من الفصل الأول من هذه الدراسة.

لقد "شكلت سياسة كامب ديفيد صيغة تطبيقية للتسوية بين مصر و اسرائيل و للتسويات الأخرى اللاحقة، لأنها رسمت اطاراً عاماً في القانون و السياسة، و أحدثت تبدلات و تحولات عميقة في منطقة الصراع العربي–الاسرائيلي، و في السياسات الاقليمية و الدولية. و يصعب على أي باحث متابع لمسار التسوية، تجاهل سياسة كامب ديفيد، ليس نتيجة لأسبقيتها الزمنية فحسب، وانما نظراً لما خلفته من مفاعيل، و ما أعطته من مفاهيم و مصطلحات جديدة في العلاقات العربية–الاسرائيلية"[١].

كما "أن صيغة كامب ديفيد لم تعد مجرد اتفاقات و معاهدات مكتوبة فحسب، بل هي أيضاً سياسة معتمدة في الشرق الأوسط من قبل اسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية"[٢].

بحيث أنها ليست معنية فقط بالعلاقات المصرية–الاسرائيلية، بل طاولت كذلك العلاقات الاسرائيلية–العربية بمجملها، بهدف "تصفية الصراع العربي–الاسرائيلي بالعمل على الغاء دوافعه و أسبابه"، و انطلاقاً من هذه السياسة التي تعزز النفوذ الاستراتيجي الأمريكي في الشرق الأوسط توالت المبادرات الأمريكية "المنسجمة" معها "وصولاً الى افصاح الولايات المتحدة تدريجياً عن العمل على اقامة نظام اقليمي شرق أوسطي على أنقاض النظام العربي المتهالك"[٣].

هذا كل ما تميزت به المرحلة الأولى من التطبيع السياسي منذ توقيع اتفاقيات كامب ديفيد حتى بداية التسعينيات القرن العشرين، و التي اعتمد التحالف الأمريكي–الاسرائيلي خلالها، الى جانب أحكام كامب ديفيد و آلياتها، عدّة أدوات مثل التواجد العسكري الأمريكي في سيناء و المعونة الأمريكية و اغراق مصر بالديون و استخدام النفوذ الأمريكي في مجلس الأمن و سائر الهيئات الدولية.

---

[١] السيد حسين (عدنان)، **التسوية الصعبة: دراسة في الاتفاقات و المعاهدات العربية الاسرائيلية**، ط١، مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التوثيق، بيروت، عام ١٩٩٨، ص ٣٥.

[٢] أنظر المرجع نفسه ص ٤٦ .

[٣] أنظر المرجع نفسه من ص ٤٦ ال ص ٥١.

شهدت المرحلة الثانية من التطبيع، بعد العام ١٩٩٠، تطوراً ملحوظاً في آليات التطبيع السياسي، انتقلنا خلالها من الاتفاقيات الثنائية الى المؤتمرات الاقليمية و الدولية، بالتزامن مع تكثيف التواجد العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

لقد زادت الولايات المتحدة الأمريكية حشودها العسكرية في منطقة الشرق الأوسط بدعم من دول الخليج و ذلك بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١. ما أدى الى دفع عملية التسوية بما يناسب الاسرائيليين و التي نتج عنها اطلاق صيغة مدريد[١] و توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣( بين اسرائيل و منظمة التحرير الفلسطينية)، و اتفاق وادي عربة عام ١٩٩٤ (بين اسرائيل و الأردن).

كل ذلك سيؤدي الى دخول مرحلة جديدة من التطبيع السياسي بين مصر و اسرائيل، لعبت مصر خلالها دوراً مساعداً لاسرائيل في تخطي الحواجز السياسية مع الكثير من الدول العربية، و حيازة الكثير من المكاسب السياسية ليس فقط على الجبهة العربية بل على مختلف الجبهات الدولية.

و لكن هذه المرحلة لم تمر دون توتر في العلاقات بين مصر و اسرائيل، بسبب سعي هذه الأخيرة لتقويض دور مصر الاقليمي عبر المشروعات "الشرق أوسطية" "و التعاون الاقليمي"[٢]. الا أن احتجاج مصر على تراجع دورها الاقليمي لم يلق أي اهتمام من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، بل زاد هذا التراجع مع بدء المرحلة الثالثة من التطبيع السياسي التي استخدم خلالها التحالف الأمريكي–الاسرائيلي، اضافة الى كل الآليات السابقة، آلية "الحرب على الارهاب" بعد أحداث الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١، و اعلان أمريكا حربها على الارهاب و تنصيب نفسها كشرطي عالمي.

بعد اعلان أمريكا حربها على الارهاب، بات من الصعب جداً مواجهتها في تلك المرحلة، فخضعت لها الكثير من الدول التي لم تخضع من قبل، ان كان بالأساليب الديبلوماسية أو العسكرية مثلما حصل في أفغانستان و العراق، هذا من جهة، و من جهة ثانية زادت تبعية الدول المؤيدة سياسياً للولايات المتحدة، و

[١] التي سبق و تحدثنا عنها في المبحث الثالث من الفصل الأول.

[٢] أنظر المرجع نفسه ص ٤٦.

مصر من تلك الدول التابعة و قد تكبلت تماماً بعد بدء الحرب على الارهاب لتشهد مرحلة جديدة من التطبيع على مختلف الأصعدة.

- **الفقرة الثانية : آليات التطبيع الاقتصادي**

كما حصل في عملية التطبيع السياسي كذلك يحصل في التطبيع الاقتصادي، باستمرار استخدام التحالف الأمريكي–الاسرائيلي لأداة القوة، و هنا لجأ هذا التحلف للقوة الاقتصادية الى جانب القوة العسكرية، مع العلم بأن القدرة الهائلة للاقتصاد الأمريكي[١] هي وحدها كفيلة لفرض التطبيع الاقتصادي. فالولايات المتحدة الأمريكية تسيطر على المؤسسات المالية الدولية[٢] و الشركات المتعددة الجنسيات[٣]، التي تعد أهم مصدر لحصولها على فائض الأرباح. و بما أن أهداف إسرائيل التطبيعية و بالأخص في شقها الاقتصادي، تتكامل مع الأهداف الاقتصادية الأمريكية، لذلك فان انهاء اسرائيل حالة الحرب مع العرب أولاً، و فتح الأسواق العربية بوجه المنتوجات الاسرائيلية ثانياً، ثم السيطرة على تلك الأسواق، تشكل جميعها أهدافاً أساسيةً و حيويةً للتحالف الأمريكي–الاسرائيلي. و لتحقيق هذه الأهداف اعتمد هذا التحالف آليتين، الأولى عبر فرض التطبيع الاقتصادي ضمن معاهدات السلام و الثانية عبر اعتماد آلية السوق.

---

[١] سبق و تحدثنا عنها في المبحث الثاني من الفصل الأول تحت عنوان: تأثير الولايات المتحدة الأمريكية على العلاقات المصرية–الاسرائيلية.

[٢] مثل البنك الدولي و مؤسسة النقد الدولية. وقد أوضحت وثيقة أمريكية مدى التلازم بين إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي يفرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبين التطبيع، حيث يعطي بعداً جديداً لهاتين العمليتين ويجعل كل منهما ضامناً لنجاح الأخرى. للاطلاع أكثر أنظر الرابط التالي:
.http://boycottzionism.wordpress.com/category/normalization/page/3/

[٣] تلك الشركات تعد من أهم الأدوات التي انبثقت عن النهج الرأسمالي الليبرالي المتبع من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. للاطلاع أكثر أنظر: حداد (ريمون)، **العلاقات الدولية**، ط٢، دار الحقيقة، بيروت، عام ٢٠٠٦، من ص ٣٤٧ الى ص ٣٧٥.

لقد أولت معاهدة السلام المصرية–الاسرائيلية التطبيع الاقتصادي "أهمية خاصة"، بحيث تطرقت المادة الثالثة منها الى العلاقات الاقتصادية، و نصت على الغاء كل القيود التي تحول دون وجود علاقات اقتصادية "طبيعية" بين البلدين، و جاءت ملاحق الاتفاقية لتفصل تلك العلاقات[١].

الا أن تلك المعاهدة وحدها لم تكن كافية لفتح السوق المصرية على مصراعيها أمام الاسرائيليين، "حيث أن فترة الثمانينيات أظهرت عدم استعداد معظم رجال الأعمال المصريين للتعامل مع اسرائيل حرصاً منهم على مصالحهم في بقية الدول العربية لكن معظم هؤلاء أصبحوا على استعداد للتعامل مع اسرائيل، في التسعينيات، خاصة عقب بدأ التسوية في الاطار العربي"[٢]، أي عقب توقيع اتفاق أوسلو مع الجانب الفلسطيني عام ١٩٩٣ و اتفاق وادي عربة مع الأردن عام ١٩٩٤.

فمنذ العام ١٩٩٤ شهد التطبيع الاقتصادي طفرة كبيرة، و "شهدت القاهرة تأسيس أول مؤسسة متعددة الجنسيات شارك فيها مستثمرون اسرائيليون و مصريون و عرب عام ١٩٩٣، كما شهدت اقامة منطقتين صناعيتين في السويس، و اقامة منطقة تجارة حرة في سيناء أيضاً، و تزايد عدد السياح الى نحو ٤٢٠ ألف سائح سنوياً، بحيث أصبح السياح الاسرائليون عام ١٩٩٩ يحتلون المرتبة الثالثة بين جنسيات السياح الذين يزورون مصر"[٣].

و قد تبنت الولايات المتحدة استراتيجية ثابتة في دفع عجلة التطبيع الاقتصادي الى الأمام بين مصر و اسرائيل عبر تمويل برامج التعاون الفني، و ابتكار آليات لتعزيز التبادل التجاري مثل اطلاق نهج "المناطق المؤهلة صناعياً (الكويز)" أو (QUIZ: qualifying industrial zones) عام ١٩٩٦. و "يمكن اعتبار (الكويز) أخطر آلية ابتكرها التحالف الأمريكي–الاسرائيلي في دفع التبادل بين اسرائيل و

---

[١] خليل (عادل عبد الغفار)، **الاعلام و الرأي العام "دراسة حول تطبيع العلاقات المصرية–الاسرائيلية"**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام ٢٠٠٣، ص ١٩٧.

[٢] أنظر المرجع نفسه ص ٢٠١.

[٣] أنظر عوض (محسن)، سالم (ممدوح)، عبيد (أحمد)، **مقاومة التطبيع "ثلاثون عاماً من المواجهة"**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام ٢٠٠٧، ص ٩٥.

كل من مصر و الأردن، اذ هرولت العديد من الشركات للانضمام الى هذه المناطق سعياً وراء المزايا التي توفرها هذه الاتفاقيات"[١].

كما تميزت هذه المرحلة بالمشاريع الأمريكية و الاسرائيلية التي تهدف الى تكوين رابطة شرق أوسطية تربط بين دول المنطقة أجمع باسم الشرق الأوسط الكبير وتنبذ الانتماء للإسلام أو العروبة، و قد اقترح هذا المشروع شيمون بيريز، رئيس الوزراء الاسرائيلي الأسبق، ضمن كتابه (الشرق الأوسط الجديد) الصادر عام ١٩٩٣، ثم طور خطابه في عام ١٩٩٥، حين اعتبر أن الشرق الأوسط بحاجة إلى تبني مواقف ليندمج مع العالم الجديد، ونصح العرب بتطبيق سياسة اقتصاد السوق، ثم استُنسخ هذا الطرح مع بعض الإضافات والتعديلات في المشروع الأمريكي المسمى (الشرق الأوسط الكبير) الذي كان مشروعاً سياسياً في الأصل لكنه يعرض بقالب اقتصادي حيث وصف بأنه مشروع اقتصادي أو كما يجري اختزاله أحياناً بـ " السوق الشرق أوسطية " و بالطبع فان انشاء مثل تلك السوق يتطلب اسقراراً أمنياً الأمر الذي لم يتحقق بسبب الممارسات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة و على الجبهتين اللبنانية و السورية.

و تماشياً مع هذه الطروحات بدأت المؤتمرات الاقتصادية المشتركة بين الغرب و العرب و اسرائيل تتوالى، فجاء انعقاد المؤتمر الاقتصادي الأول في المغرب عام ١٩٩٤ تحت عنوان "القمة الاقتصادية للشرق الأوسط و شمال افريقيا"، و المؤتمر الثاني في عمان عام ١٩٩٥، و الثالث في القاهرة عام ١٩٩٦، و الرابع في قطر عام ١٩٩٧، ولكن تأزم عملية التسوية بين العرب و الاسرائيليين أدى الى تعليق تلك المؤتمرات التي لم تستأنف الا عام ٢٠٠٣ بعقد "المؤتمر الاقتصادي العالمي (ديفوس)"[٢]، و قد

---

[١] أنظر المرجع نفسه ص ١٣٥.

[٢] الذي يعرّف نفسه على أنه منظمة دولية غير حكومية مستقلة و حيادية لا تستهدف الربح و لا تعمل بوحي المصالح السياسية[٢]، و قد اعتاد هذا المنتدى، منذ تأسيسه عام ١٩٧١، أن يعقد اجتماعاته السنوية في منتجع ديفوس في سويسرا، الا أنه في عام ٢٠٠١ عقد هذا المنتدى مؤتمره في نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية تضامناً مع معها لما أصابها من جراء أحداث الحادي عشر من أيلول.

نظم منتدى (ديفوس) سلسلة مؤتمرات في الأردن في الأعوام ٢٠٠٣-٢٠٠٤-٢٠٠٥ و عقد الرابع في مصر عام ٢٠٠٦[١].

اذن يمكننا القول أن أحداث الحادي عشر من أيلول قد ذللت الكثير من العقبات أمام التطبيع العربي-الاسرائيلي، من خلال زيادة الضغوط الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط، ما أدى الى توقيع الحكومة المصرية عام ٢٠٠٤ اتفاقية (الكويز)، التي كانت ترفضها منذ العام ١٩٩٦. و جاء هذا التوقيع الذي يشكل برأي (روبرت زوليك)، ممثل الولايات المتحدة الذي وقع الاتفاقية، بأنه "أهم اتفاق اقتصادي بين مصر و اسرائيل منذ اتفاق كامب ديفيد"، الذي لم يطرح على مجلس الشعب للتصويت بزعم أنه "مجرد بروتوكول ملحق باتفاقية عام ١٩٧٩"[٢].

لتعود و تقدمه الحكومة المصرية الى الرأي العام المصري على أنه طوق النجاة للصناعة المصرية و أنه سيتيح حوالي ربع مليون فرصة عمل، "بدليل أن الاتفاقية المماثلة مع الأردن قد زادت من صادراته الى أمريكا من معدل تسعة ملاين دولار في السنة الى تسعمئة مليون دولار و ذلك خلال أربع سنوات فقط، مستندة في ذلك الى معلومات مغلوطة و خيال جامح، اذ لم تتح اتفاقية الكويز في الأردن سوى ٣٧ ألف فرصة عمل، بل كان معظم شاغليها من الأجانب"[٣].

في الواقع ان هذه الاتفاقية جاءت كتطبيق للقسم التاسع من اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين أمريكا و اسرائيل عام ١٩٨٥، التي تسمح لمصر والأردن بتصدير منتجاتهما إلى أمريكا دون دفع رسوم جمركية بشرط احتوائها على مكون إسرائيلي بنسبة 7.11% كحد أدنى.

لقد قضت هذه الاتفاقية على حلم قيام السوق العربية المشتركة، و مكنت بقية الدول العربية من إظهار تطبيعهم الاقتصادي مع اسرائيل الذي كان يتم بشكل مستتر، و فرضت على مصر ادخال المكونات الاسرائيلية تحت علامات تجارية مصرية الى الأسواق المصرية و العربية، "كما أن الاتفاق يشمل مواد

---

[١] أنظر عوض (محسن)، سالم (ممدوح)، عبيد (أحمد)، **مقاومة التطبيع "ثلاثون عاماً من المواجهة"**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام ٢٠٠٧، ص ١٢٣-١٢٤.

[٢] أنظر المرجع نفسه ص ٩٦.

[٣] أنظر المرجع نفسه ص ٩٧.

بناء، و هو ما يسهل تصدير الطوب و الحديد و الاسمنت المصري الى اسرائيل، بعد أن كان تصدير تلك المواد يتم بالخفاء و يلقى معارضة قوية"[1].

كما وقعت مصر، في تموز عام ٢٠٠٥، على اتفاقية لتصدير الغاز الطبيعي الى اسرائيل. الا أن هذه الاتفاقية، التي كانت مجحفة بحق مصر، قد تم تعليقها من الجانب المصري في نيسان عام ٢٠١٢، و ذلك تحت ضغط الشارع المصري، ليعمل بها من جديد في ما بعد.

- **الفقرة الثالثة : آليات التطبيع الثقافي**

بالنسبة للتطبيع الثقافي فانه يعد الأهم على الاطلاق بين آليات التطبيع الأخرى، حيث يتناول الأسباب الأعمق و الأقدم في الصراع العربي–الاسرائيلي، و يطال بمفاعيله انتماء مصر القومي و الديني و العقائدي، بالاضافة الى أن التطبيع الثقافي لن يترك أثراً عميقاً فقط بل بعيد المدى أيضاً.

ان هذا النوع من التطبيع له أهمية خاصة عند الاسرائيليين، حيث صرح الرئيس الاسرائيلي إسحاق نافون، في جامعة بن جوريون عام ١٩٧٧، في حضور السادات حين قال: "إن تبادل الثقافة والمعرفة لا يقل أهمية عن أي ترتيبات عسكرية وسياسية"[2]. و في سياق نفسه صرح هركابي (الأب الروحي لرابين) قائلاً : "لا بد من إدماج العرب في المشروع الصهيوني وتوظيفهم لخدمته، وهذا ممكن من خلال التعامل السياسي (وليس العسكري)"[3].

---

[1] أنظر المرجع نفسه ص ٩٧.

[2] ممدوح (أحمد)، (الثقافة والفن والتطبيع)، مركز الدراسات الاشتراكية، مصر، في ٢٠٠٩/١١/١، على الرابط التالي: .http://www.e-socialists.net/node/4864

[3] النفيسي (عبدالله)، **لا للتطبيع**، ط١، الكويت ١٩٩٠، ص ١٦.

و "لعلّ اتفاقيه التطبيع الثقافي بين مصر وإسرائيل الموقعة عام ١٩٨٠، كان لها الدور الأكبر في تحديد اتجاهات النظام المصري في اطار التطبيع الثقافي"[١]، و ذلك بسبب ما احتوته من بنود شرحناها سابقاً، بالاضاقة الى ما تضمنه الاتفاق الثقافي الموقع بين مصر و اسرائيل في القاهرة في أيار عام ١٩٨٠، و من أهم بنوده ما يلي:

- تشجيع التعاون في الميادين الثقافية و العلمية و الفنية.
- تشجيع الاتصالات و تبادل الخبرات في شتى الميادين الثقافية و العلمية و الفنية.
- تشجيع التفاهم البناء لحضارة و ثقافة البلد الآخر، عبر تبادل المطبوعات في كافة الميادين.
- تعيين ممثلين من البلدين لوضع برامج تنفيذية ضمن مهل زمنية و عقد اجتماعات بصورة دورية، في مصر و اسرائيل، لمتابعة التنفيذ[٢].

بذلك تكون هذه الاتفاقية تهدف الى التأثير في منظومة الوعي للشعب المصري و باقي الشعوب العربية.

و لقد "استخدم التحالف الأمريكي–الصهيوني عشرات الآليات للتطبيع الثقافي مع المجتمعات العربية، من أجل اقتلاع مصادر العداء في الفكر العربي و الاسلامي، و رسم صورة ايجا بية عن اسرائيل لدى المجتمع العربي"[٣]. فقد ركز في الثمانينيات من القرن الماضي على مؤتمرات الطب النفسي من أجل إعادة تكييف طبيعة الصراع، وتجاوز الحاجز النفسى وإرساء فكرة السلام كمصدر للنفع الاقتصادي، و خلال حقبة التسعينيات من القرن نفسه حاول هذا التحالف دمج التطبيع الثقافى مع مفاهيم العولمة التى تسعى لتذويب ثقافة المنطقة من خلال التأكيد على تعدد الهويات والثقافات في المنطقة الشرق الأوسط

---

[١] أنظر عوض (محسن)، سالم (ممدوح)، عبيد (أحمد)، **مقاومة التطبيع "ثلاثون عاماً من المواجهة"**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام ٢٠٠٧، ص ٤٥.

[٢] أنظر هاشم (حازم)، **المؤامرات الاسرائيلية ضد العقل المصري**: "**أسرار و وثائق**"، دار المسقبل العربي في القاهرة، ١٩٨٦، ص ٢١–٢٢.

[٣] أنظر عوض (محسن)، سالم (ممدوح)، عبيد (أحمد)، **مقاومة التطبيع "ثلاثون عاماً من المواجهة"**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام ٢٠٠٧، ص ١٥٨.

والسعي لتفكيك مكونات الثقافة العربية وطمس هويتها الثقافية، وينشغل هذا التحالف بعد أحداث الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١، بإعلاء صوت مكافحة الإرهاب ومحاولة توظيف قوانين مكافحة الإرهاب من أجل إضعاف الأصوات الداعمة للمقاومة بدءاً بتعقب المعادين للسامية من خلال استصدار تشريعات من الكونغرس، وانتهاءاً ببرامج الإصلاح السياسى التى أطلقتها أمريكا وفرضتها على الدول العربية من أجل تغيير نظمها الاجتماعية والثقافية والسياسية[١].

كما أنه كان هنالك آليتان واكبتا التطبيع الثقافي في جميع مراحله هما آلية الاعلام و آلية الاقتصاد. فالاعلام المكتوب و المرئي و المسموع يؤثر جداً على تكوين الرأي العام، خصوصاً اذا ما استكملت السيطرة على الاعلام بالتطور التكنولوجي الهائل المواكب للعولمة. كما أن الضغط الاقتصادي يشكل أداة بالغة الأهمية لفرض التطبيع بكل جوانبه[٢].

و للتذكير أيضاً فان الأهداف الرئيسية للتتطبيع الثقافي هي بالأساس أهداف اسرائيلية–أمريكية و هي تتدرج ضمن ثلاثة عناوين هي:

١- مواجهة العروبة و القومية العربية.
٢- مواجهة الاسلام و الفكر الجهادي.
٣- مواجهة ثقافة التحرر الوطني.

**أولاً– آليات مواجهة القومية العربية:** كان من الطبيعي أن يستهدف التطبيع الثقافي منذ البداية "فكرة العروبة و القومية العربية"، فمن غير المعقول برأي البعض "أن يصل المشروع الصهيوني في المنطقة

[١] أنظر المرجع نفسه ص ١٣.

[٢] أنظر (اليهود والأمريكان... هل اندسوا في تطوير مناهجنا الدراسية؟)، جريدة السياسة (المصرية)، العدد الصادر في ١٩٩٣/٥/٢٥.

الى غايته دون تفكيك النظام العربي"[1]. لذلك لجأت اسرائيل الى بنود معاهدة السلام مع مصر، لتعزلها عن بقية الدول العربية.

و خلال التسعينيات من القرن العشرين طور التحالف الأمريكي–الاسرائيلي أهدافه و آلياته معاً، بحيث لم تعد التفرقة بين العرب كافية بالنسبة له، بل عمل على اثبات أن لا وجود أساساً لما يسمى بالقومية العربية، و ذلك عبر طرح فكرة الشرق أوسطية.

فمقابل المقولة العربية بأن اسرائيل جسم غريب في المنطقة و يجب استئصاله، ركزت اسرائيل على "توسيع المفهوم الجغرافي للشرق الأوسط"، لافهام العالم أن الشرق الأوسط ليس عربياً أو اسلامياً خالصاً، بل هو منطقة متعددة الأديان و الأعراق و الثقافات. و قد أكد ذلك (أبا اببان)، و هو من خبراء و زارة الخارجية الاسرائيلية، حين قال: " أنه من الحيوي أن نتذكر أن الشرق الأوسط و العالم العربي ليسا شيئين متاسوين أو متطابقين – كما يجري تعريفه في الممارسة العامة للأمم المتحدة – اذ يسكنه ستون مليون عربي اذا أخذنا اللغة كأساس و خمسة و سبعين مليون من غير العرب"[2].

كما ظهرت في تلك المرحلة فكرة إقامة أمن إقليمي جديد بدلاً من الأمن القومي العربي عبر اجراء مناورات مشتركة عربية–غربية–إسرائيلية لضمان تطبيع العلاقات و لالغاء فكرة الأمن العربي.

لكن تعثر مسار التسوية على الجبهين اللبنانية و السورية و استمرار الاعتداءات الاسرائيلية على الفلسطينين و اللبنانيين، و الدعوة الاسرائيلية لاقامة دولتها على الأراضي الممتدة من النيل الى الفرات، أدى كل ذلك الى فشل عملية ادماج اسرائيل ككيان طبيعي في المنطقة، مما استدعى بالضرورة تطوير تلك الآليات.

---

[1] أنظر المجع نفسه ص ١٥١.

[2] أنظر عوض (محسن)، سالم (ممدوح)، عبيد (أحمد)، **مقاومة التطبيع "ثلاثون عاماً من المواجهة"**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام ٢٠٠٧، ص ١٥١.

فانتقل هذا التحالف، خلال العقد الأول من الألفية الجديدة، الى استخدام آليات مكافحة الارهاب بهدف اضعاف الأصوات الداعمة للمقاومة، بدءاً بتوظيف قوانين مكافحة الارهاب و صولاً الى استصدار تشريعات من الكنغرس تدعو الى تعقب معاداة السامية، مروراً ببرامج الاصلاح التي أطلقتها الدول الغربية من أجل تغيير النظم الثقافية و الاجتماعية و السياسية للدول العربية[١].

**ثانياً– آليات مواجهة الاسلام و الفكر الجهادي:** "يعد الدين عامة أحد مقومات النظام الثقافي، و يبقى جوهره راسخاً لأجيال عديدة، و يشكل عاملاً شديد التأثير في توجيه تصرفات الشعوب و تشكيل الرأي العام"[٢].

و ينظر "الفكر الصهيوني" الى الاسلام على أنه "يغذي الصراع العربي–الاسرائيلي" من أربعة أبواب: يزعم الأول أنه مصدر من مصادر الكراهية لليهود، و الثاني أنه يتعامل مع اليهود كأقلية أهل ذمة، و الثالث أنه يربط المسلمين بالقضية الفلسطينية، و الرابع أنه "يدعو الى الجهاد ضد اسرائيل بمعنى شن حرب مقدسة عليها"[٣].

لذلك كان على الاسرائيليين أن يواجهوا الاسلام و الفكر الجهادي اذا ما أرادوا فعلاً الاحتفاظ ببذور السلام و البقاء في المنطقة الى الأبد. فاستخدموا لهذا الغرض، الى جانب الاعلام و القوة، آليتان اضافيتان هما الحوار الديني و تعديل المناهج الدراسية.

١– الحوار الديني: كان اجراء حوار ديني بين اليهود و المسلمين أحد الآليات المبكرة للتطبيع، و عقد من أجله العديد من المؤتمرات، من بينها مؤتمر توحيد الأديان الذي عقد في القدس في ١٩٧٩/١٠/١٣،

---

[١] أنظر المجع نفسه ص ١٥٩.

[٢] خليل (عادل عبد الغفار)، **الاعلام و الرأي العام** "**دراسة حول تطبيع العلاقات المصرية–الاسرائيلية**"، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام ٢٠٠٣، ص ١١١.

[٣] أنظر عوض (محسن)، سالم (ممدوح)، عبيد (أحمد)، **مقاومة التطبيع** "**ثلاثون عاماً من المواجهة**"، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام ٢٠٠٧، ص ١٥٧.

و ندوة التقارب بين الشريعتين اليهودية و الاسلامية التي عقدها المركز الأكاديمي في القاهرة عام ١٩٨٢، و مؤتمرات وحدة الأديان التي انطلقت في سيناء عام ١٩٨٤[١].

فاعتباراً من عام ١٩٨٥ بدأت لجنة اليهود الأمريكيين (A.J.C.) تعمل على نسج علاقات بين اليهود و المسلمين من خلال عقد الحوار بينهما على عدة مستويات من أجل تعزيز التسامح و التعاون بين أتباع الديانتين. لهذا الغرض عقدت هذه اللجنة مؤتمرين، الأول عام ١٩٩٣ و الثاني عام ١٩٩٤ الا أنها ألغت مؤتمرها الثالث الذي كانت تخطط له و ذلك "عندما لم تجد حينها مسلمين مستعدين لادانة موجة العمليات الارهابية"[٢]. لكن هذا التوجه لم يتوقف عند هذا الحد بل ازدادت اللقاءات بين رجال الدين اليهود و المسلمين دون التوصل الى نتائج فعالة و مرضية للطرفين و دون انتزاع ادانة صريحة للعمليات الاستشهادية من قبل رجال الدين المسلمين، في حين "اتجه نقاش الحاخام لاو مع شيخ الأزهر الى احصاء عدد المرات التي ورد فيها اسم القدس في كل من القرآن الكريم و التوراة"، و لم يكن هذا الاحصاء في الحقيقة سوى وجه آخر للمبررات التي كان يطلقها شارون بأن "المسلمين يعطون مؤخرتهم للقدس و وجههم لمكة"[٣].

و قد اكتسب هذا التوجه زخماً بعد أحداث الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١ عندما اشتدت الحملات الدولية ضد الاسلام و المسلمين و العرب، و بعد حوالي أربعة أشهر من هذه الأحداث عقد مؤتمر حوار الأديان الذي توصل هذه المرة الى ادانة الارهاب من خلال بيان له جاء فيه: "نعلن التزامنا بانهاء العنف و سفك الدماء اللذين ينكران الحق في الحياة و الكرامة.. و أن المنتحر الذي يقتل نفسه من أجل قتل الجماهير ليس قديساً ولا شهيداً، كما يعتقد البعض، بل هو مجرم و قاتل لا يغفر له.. و أن الديانة التي تسمح بالقتل ليست ديانة انسانية و هي تعرض العالم للخطر"[٤].

---

[١] أنظر هاشم (حازم)، **المؤامرات الاسرائيلية ضد العقل المصري: "أسرار و وثائق"**، دار المسقبل العربي في القاهرة، ١٩٨٦، من ص ٢٢٩ الى ٢٣٧.

[٢] أنظر عوض (محسن)، سالم (ممدوح)، عبيد (أحمد)، **مقاومة التطبيع "ثلاثون عاماً من المواجهة"**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام ٢٠٠٧، ص ١٦٠.

[٣] أنظر المرجع نفسه ص ١٦١.

[٤] أنظر المرجع نفسه ص ١٦٢.

و هكذا لم يعد باستطاعة رجال الدين المسلمين عدم ادانة العمليات الاستشهادية. بل أجبرت الأنظمة العربية على الالتزام ببعض الاجراءات تجاه مجتمعاتهم، مثل "تقليل الاهتمام بالجانب الديني في الحياة الاجتماعية العامة" و الطلب من رجال الدين التركيز على معاني بعض المفردات الدينية مثل معنى "الجهاد" على أنه "جهاد النفس"[١]. و منع تسييس خطبة الجمعة بمعنى عدم التطرق لاسرائيل خلال هذه الخطب. بالاضافة الى فرض تعديلات جديّة على المناهج التعليمية.

٢- تعديل المناهج التعليمية: برزت جنباً الى جنب مع الدعوة الى تطوير الخطاب الديني، في أعقاب الحادي عشر من أيلول، "دعوة دولية قاطعة و صارمة الى تطوير المناهج التعليمية، و بخاصة التعليم الديني، و قد استجابت لها الحكومات العربية بسبب الضغوط الأمريكية المواكبة لها[٢].

ففي قطر مثلاً أوكلت الحكومة الى مؤسسة "راند"، المرتبطة بوزارة الدفاع الأمريكية، مهمة اعداد مشروع كامل لتطوير مناهج التعليم، تحت شعار "قليل من الاسلام..كثير من الانكليزية"، أو بحسب تعبير صحيفة أمريكية كبيرة "الانكليزية فوق الاسلام"، كما قامت حكومة الامارات العربية المتحدة بالغاء قسم مخصص لدراسة اللغة العربية و الدين ل"أسباب ادارية"، و في السعودية شرعت الحكومة في تطوير مناهج التعليم، و تنقية الكتب الدراسية من "التطرف و الكراهية للغرب"، ما فسره المسؤولون السعوديون بأنه يهدف الى "الترويج للاعتدال" و "الاستجابة الى متطلبات العصر"[٣].

في حين كانت مصر قد بأت بتعديل مناهجها الدراسية مباشرة بعد توقيع معاهدة السلام و الاتفاقية الثقافية عام ١٩٨٠. فقد بينت صحيفة "السياسي" المصرية أن "(العملية التطويرية للمناهج التعليمية المصرية) قام بها ٢٩ أستاذاً ومستشاراً أمريكياً، بينهم عدد كبير من اليهود بتمويل من المعونة الأمريكية لمصر"، وبينت الصحيفة أيضاً أن "وزارة التعليم المصرية ألغت كتاب (صور من تاريخ مصر الإسلامية) للصف الخامس الابتدائي، وقررت بدلاً عنه كتاب (تاريخ الفراعنة) بغية غرس محبة الحضارة الفرعونية عوضاً عن الحضارة العربية الإسلامية"، كما "ألغي كتاب (الدولة الإسلامية العربية وحضارتها) للصف

[١] أنظر المرجع نفسه ص ١٦٤.

[٢] أنظر المرجع نفسه ص ١٦٥.

[٣] أنظر المرجع نفسه ص ١٦٥-١٦٧.

الثاني الثانوي، وتقرر عوضاً عنه كتاب (تاريخ أوروبا في القرون الوسطى) مع تحريف كتب التاريخ العربي، وتاريخ الحضارة الإسلامية"[1].

و بعد أحداث الحادي عشر من أيلول أدخلت وزارة التربية والتعليم في مصر، مادة جديدة باسم "الأخلاق"، قيل أنها تهدف الى التأكيد على القيم المشتركة في الأديان السماوية الثلاثة، في وقت يتزامن مع استبعاد بعض المقررات، كمصطلح الجهاد، من التربية الاسلامية. و قد رأت الأوساط الاسلامية في هذا القرار أنه استجابة للضغوط الأمريكية التي طالبت مراراً و تكراراً ب"تقليص دور الدين في الحياة السياسية و الاجتماعية في مصر"، كما أن "هذا القرار سبقته خطوات أدت الى اغلاق ٣٢٠ معهداً أزهرياً بسبب قيود و ضغوط أمريكية للحد من التعليم في المعاهد الأزهرية"[2].

**ثالثاً– آليات مواجهة ثقافة التحرر الوطني:** ان الآلية الأهم التي ساعدت على مواجهة ثقافة التحرر الوطني هي آلية القوة مدعومة بآلية الاعلام. اللتان انطلقتا معاً بزخم كبير بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، عبر ثلاثة محاور أساسية:

١– المحور الأول: تمثل بهجمة اعلامية ضخمة سعت الى تشويه صورة الجهاد والمجاهدين المقاومين للاحتلال في نفوس الشعوب المسلمة والسعي لإيقاف الدعم عنهم ونبزهم بصفتهم ارهابيين.

٢– المحور الثاني: قيام الولايات المتحدة باستخدام القوة فعلاً في أفغانستان عام ٢٠٠١ و احتلال العراق عام ٢٠٠٣، ما أدى الى ازدياد القوات العسكرية الأمريكية في المنطقة العربية و الاسلامية، كما أدى، برأي العديد من المحللين، الى خلق صراعات طائفية و مذهبية و قبلية بين العرب، لتلهيهم عن الصراع العربي–الاسرائيلي و تنهك قواهم الفكرية و العسكرية.

٣– المحور الثالث: تمثل باستصدار تشريعات أمريكية تجرم معاداة السامية ، و تهدف بالأساس الى حماية اسرائيل من النقد و الاعتداء. و بهذا الصدد أصدر الكونغرس الأمريكي، في ٨ تشرين الأول عام

---

[1] أنظر (اليهود والأمريكان... هل اندسوا في تطوير مناهجنا الدراسية؟)، جريدة السياسة (المصرية)، العدد الصادر في ١٩٩٣/٥/٢٥.

[2] أنظر عوض (محسن)، سالم (ممدوح)، عبيد (أحمد)، **مقاومة التطبيع "ثلاثون عاماً من المواجهة"**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام ٢٠٠٧، ص ١٦٨.

٢٠٠٤، تشريعاً تحت عنوان "قانون تعقب معاداة السامية عالمياً" و صدق عليه نهائياً في السادس عشر من الشهر نفسه.

انطلق هذا القانون من أن الحركات المعادية للسامية قد ازدادت بشكل ملحوظ و مطرد، "خصوصاً تلك الصادرة عن الدول العربية و الاسلامية"، و من أهم خصائص هذا القانون ما يلي:

- الطابع العالمي لنطاق القانون.
- تكوين ادارة ضمن وزارة الخارجية الأمريكية، و اعطائها سلطة كافية لمعاقبة دول و منظمات و هيئات اذا ما ثبت أنها تعادي السامية.
- محاسبة الدول على أفعال مواطنيها اذا ما أقدموا على معاداة السامية"[١].

ان ما يهمنا من قانون تجريم معاداة السامية هو ارتباطه بمعاداة اسرائيل مما يجعل العرب و غيرهم يمتنعون عن معاداتها أو حتى نقدها خوفا من العقاب الأمريكي.

## - الفقرة الرابعة: تقييم آليات التطبيع

ان القوة كانت الآلية الأهم في عملية فرض التطبيع. فهي التي حكمت العلاقات المصرية–الاسرائيلية منذ قيامها، و بواسطتها تمكن التحالف الأمريكي–الاسرائيلي من فرض السلام المصري–الاسرائيلي و من ضمان استمرار هذا السلام.

و من خلال هذه الآلية أُحكمت تبعية مصر للتحالف الأمريكي–الاسرائيلي سياسياً و اقتصادياً. فالى جانب استخدام القوة العسكرية لفرض التطبيع، استخدم التحالف الأمريكي–الاسرائيلي القوة الاقتصادية،

[١] أنظر المرجع نفسه ص ١٧٩–١٧٨.

بهدف انشاء علاقات اقتصادية بين مصر و اسرائيل، تلبي احتياجات الأخيرة و أهدافها من دون مراعاة المصالح المصرية، مثل فرض مبيعات نفط مصرية لاسرائيل[1].

كما أن الاعلام المسيطر عليه أيضاً من قبل التحالف الأمريكي–الاسرائيلي، شكل آلية فعالة جداً تساند عملية التطبيع بكل جوانبها و مراحلها، و هنا لا بد من الحديث عن اندماج هذه آليات مع آليات العولمة[2].

فمن الطبيعي أن يسيطر أصحاب الامكانيات التقنية، و بالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، على آليات العولمة و تسخيرها لخدمة مصالحهم السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، و لقد استخدم التحالف الأمريكي–الاسرائيلي آليات العولمة بشكل فعال سمح لهم بتقوية سيطرتهم على الرأي العام الدولي، و بتحقيق أهدافهم التطبيعية و غيرها من الأهداف.

و بهذا الصدد يقول مدير الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية (عبد الاله بلقزيز)، "أن العولمة هي الدرجات العليا في علاقات الهيمنة/التبعية الامبريالية، و هي لحظة التتويج لانتصار النظام الرأسمالي العالمي كونياً"[3].

و بالطبع فان العولمة و ما رافقها من مؤتمرات ساهمت في عملية التطبيع و بالأخص بشقها الثقافي[1] ولكن بقيت آليات التطبيع الثقافي الأبطأ و الأقل فاعلية بالنسبة الى الآليتان السابقتان، اذ هنالك مشكلاتان أساسيتان في ما يتعلق بآليات التطبيع الثقافي:

---

[1] أنظر عوض (محسن)، سالم (ممدوح)، عبيد (أحمد)، **مقاومة التطبيع "ثلاثون عاماً من المواجهة"**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام ٢٠٠٧، ص ١٣٤.

[2] العولمة هي حالة ناتجة عن التقدم التكنولوجي الهائل خصوصاً في مجال المواصلات و الاتصالات تقنية نشر المعلومات، فالتقدم في مجال المواصلات قرب المسافات، و التقدم في مجال الاتصلات سهل انتقال المعلومات بين جميع سكان المعمورة، و ما زالت العولمة تقرب البشر جغرافياً و ثقافياً حيث باتت الغالبية العظمى من الناس تتفاعل مع نفس الأحداث و القضايا الدولية و حتى الداخلية الخاصة بكل دولة، الى أن شبه الباحثون الكرة الأرضية بالقرية العالمية.

[3] أنظر حداد (ريمون)، **العلاقات الدولية**، ط٢، دار الحقيقة، بيروت، عام ٢٠٠٦، ص ٥١٩. و للمزيد من الاطلاع على موضوع العولمة أنظر المرجع نفسه من ص ٥١٧ الى ص ٥٤٥.

الأولى سببها أن فرض التطبيع السياسي و الاقتصادي بالقوة أدى الى مفعول عكسي في حالة التطبيع الثقافي.

المشكلة الثانية تكمن في أن اسرائيل "ترغب في احداث التغيير الثقافي على الجانب العربي، بينما تحتفظ هي بمنظومتها القيمية بكل أبعادها العنصرية و العدوانية، بل تطالب أيضاً بأن يتقبلها الجانب العربي على ما هي عليه"[٢].

في النهاية يمكننا الاستنتاج بأن آلية القوة العسكرية و الاقتصادية كانت الأكثر فعالية، خصوصاً بعد دمجها مع آليات العولمة، و قد ظهرت فعالية تلك الآليات في ميدان التطبيع السياسي الذي أدى الى تبعية مصر للتحالف الأمريكي–الاسرائيلي و في ميدان التطبيع الاقتصادي أيضاً.

الا أن آليات التطبيع الثقافي من مؤتمرات حوار الأديان و تعديل المناهج و التحكم بكل وسائل الاعلام، كل ذلك و على الرغم من استخدامها آليات العولمة بشكل ممنهج، فهي لم تكن بمثل فعالية القوة العسكرية و الاقتصادية، ربما بسبب طبيعة الصراع الثقافي أو ربما بسبب امتلاك الشعب المصري لمخزون ثقافي كبير يمكنه الى حد ما من الصمود ثقافياً على العكس من حالته العسكرية و الاقتصادية.

أما اليوم فنحن نشهد تغييراً مهماً في الداخل المصري بعد ثورة الخامس و العشرين من يناير و سقوط نظام حسني مبارك و تمكن جماعة الاخوان المسلمين من ايصال مرشحها محمد مرسي الى سدة الرئاسة في مصر عبر انتخابات شعبية، و نظراً لمواقف هؤلاء السابقة الرافضة للتطبيع مع اسرائيل، و ما يقابلها اليوم من مواقف مغايرة تؤكد التزامهم بمعاهدة السلام بين مصر و اسرائيل و انشغالهم بأزماتهم الداخلية، هل نحن في صدد الانتقال الى مرحلة جديدة من العلاقات المصرية–الاسرائيلية أم أن تلك العلاقات سوف تبقى على حالها؟

---

[١] لمزيد من الاطلاع على تأثير العولمة على التطبيع الثقافي أنظر: شقشوق، محمد، (العولمة الثقافية "المفهوم و التجليات")، مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد رقم ٣٢، الصادر في خريف ٢٠١١.

[٢] عوض (محسن)، سالم (ممدوح)، عبيد (أحمد)، **مقاومة التطبيع "ثلاثون عاماً من المواجهة"**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام ٢٠٠٧، ص ٤٥.

و سنحاول خلال الفصل الأخير من هذه الدراسة أن نرصد الشق الآخر من العلاقات، الذي يتعلق بمقاومة التطبيع و رصد آليات هذه المقاومة ثم وضع تقييم عام للعلاقات المصرية–الاسرائيلية برمتها مع محاولة تصور شكل و معالم المرحلة المقبلة لهذه العلاقات.

# الفصل الثالث

# مستقبل العلاقات المصرية–الاسرائيلية

ان محاولة تصور مستقبل العلاقات المصرية–الاسرائيلية تتطلب أولاً فهم كل جوانب تلك العلاقات، و ثانياً تصور كل المعطيات التي من الممكن أن تؤثر عليها.

فالى جانب دراسة العوامل المؤثرة في تلك العلاقات علينا دراسة ما قد تغير من تلك العوامل أو طرأ عليها، و بالتالي كيف يمكن أن تنعكس تلك المتغيرات على العلاقات المصرية–الاسرائيلية.

من ناحية أخرى علينا أن نقيّم النتائج الفعلية للتطبيع الى المستويين الرسمي و الشعبي، و تصور كيف يمكن أن تنعكس تلك النتائج على العلاقات.

ولكن لكي نتمكن من تقييم نتائج التطبيع و استشراف مستقبل العلاقات المصرية–الاسرائيلية، علينا أولاً أن ندرس عاملاً شديد الأهمية و التأثير على تلك العلاقات هو المقاومة المصرية للتطبيع بشقها السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي. و علينا أيضاً تصور كيف سيكون تأثير هذه المقاومة في المستقبل.

لذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين. يتناول الأول مقاومة التطبيع من ناحية انطلاقتها، تأثيرها و نتائجها، و يتناول المبحث الثاني مستقبل العلاقات المصرية–الاسرائيلية في ضوء النتائج الفعلية لثلاثة عقود من التطبيع، و المتغيرات الأخيرة الحاصلة، و بالأخص على الساحة المصرية و الاقليمية.

# المبحث الأول : مقاومة التطبيع

بدأت مقاومة التطبيع على الساحة المصرية بشكل تلقائي و عفوي. و ذلك من خلال المظاهرات و الاحتجاجات التي أتت كردة فعل على الزيارة التي قام بها الرئس المصري أنور السادات الى اسرائيل، و التي كان من نتائجها توقيع اتفاقيات كامب ديفد.

ان عملية التطبيع تحمل في طياتها الكثير من التناقض، فهي محاولة لجعل العلاقات المصرية–الاسرائيلية طبيعية من خلال فرضها بالقوة، ليس على السلطة المصرية فحسب بل على الشعب المصري أيضاً، رغم عوامل التباعد و النفور بين الشعبين المصري و الاسرائيلي. حيث أن هذا التباعد ترسخ في وجدان المصريين خلال عقود من الصراع.

أضف الى ذلك الأعمال و التصرفات التي قامت بها اسرائيل أثناء عملية التطبيع، التي زادت من رغبة المصريين في مقاومة هذا التطبيع.

فبعد الزيارة التي قام بها الرئيس المصري أنور السادات لاسرائيل عام ١٩٧٧، التقت في مصر عدة هيئات اجتماعية وأحزاب وطنية، و عبرت جميعها عن ادانتها لهذه الزيارة، كما أدانتها أغلب الدول العربية باعتبارها خطوة منفردة و متهورة من قبل السادات.

و بعد توقيع معاهدة السلام المصرية–الاسرائيلية ساد جو من الاحباط والغضب في الشارع العربي الذي كان لا يزال تحت تأثير أفكار الوحدة العربية وأفكار جمال عبد الناصر العروبية، حيث اعتبر هذا الشارع أن المعاهدة منافية للقرار الذي اتخذ في الخرطوم، في ١ سبتمبر ١٩٦٧، بعد نكسة حزيران، واشتهر بقرار اللاءات الثلاث حيث قرر زعماء ثمان دول عربية أن: لا سلام مع إسرائيل ولا اعتراف بدولة إسرائيل ولا مفاوضات مع إسرائيل.

كما رأى البعض الآخر من العرب "أن هذه المعاهدة صبت كلياً في صالح اسرائيل بفقدان مصر لدورها المركزي في العالم العربي. فما كان من العراق الا أن قام بتوجيه دعوة لعقد قمة طارئة لجامعة الدول العربية في بغداد، في ٢ نوفمبر ١٩٧٨، اتخذ العرب العرب على اثرها قراراً برفض اتفاقيات كامب ديفيد و نقل مقر الجامعة العربية من مصر وتعليق عضويتها ومقاطعتها سياسياً. شاركت في هذه القمة عشر دول عربية بالاضافة الى منظمة التحرير الفلسطينية حيث عرفت هذه القمة باسم (جبهة الرفض). وفي ٢٠ نوفمبر ١٩٧٩ عقدت جامعة الدول العربية قمة في تونس أكدت فيها على تطبيق المقاطعة على مصر"[١].

كما أن جريدة (القدس العربي) اللندنية كانت قد اعبرت في مقال لها أن الاتفاقية "شكلت تفريطاً في منجزات النصر العسكري العربي في حرب أكتوبر و تراجعاً مصرياً عن مساندة القضية الفلسطينية"، و أن السادات قد "تلقى انتقادات من الاتحاد السوفيتي ودول عدم الانحياز وبعض الدول الأوروبية"، ، و أن "الفاتيكان كان على اعتقاد بأن السادات ركز بالكامل على أهداف مصر وأهمل القضايا العربية الجوهرية الأخرى"[٢].

أما على الصعيد الداخلي فقد "حاولت السلطات المصرية الترويج لعملية السلام و التطبيع، من خلال طرح مقولات تهيئ العقول لها"، بالقول بأن "مشاركة مصر في الصراع العربي–الاسرائيلي هي من أجل العرب و بدافع من التضامن العربي وحده"، و أنه "من الأحرى أن تلتفت مصر الى مشاكلها الاقتصادية المتفاقمة، في الوقت الذي تتراكم فيه ثروات العرب.."[٣]، الا أن هذه المقولات لم تثن الشعب المصري عن التعبير عن رفضه للتسوية مع اسرائيل، بل و سخطه على الرئيس أنور السادات الذي اعتبر خائناً و تجلى ذلك الرفض و السخط باغتياله أثناء عرض عسكري بعد سنتين من توقيع هذه الاتفاقية.

---

[١] أبو طالب (حسن)، **علاقات مصر العربية (١٩٧٠–١٩٨١)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام ١٩٩٨، ص ٦٦–٦٧.

[٢] (التجربة السلمية)، جريدة القدس العربي، العدد الصادر في ١٩٩٠/٣/٧.

[٣] نافعة (حسن)، **مصر والصراع العربي–الإسرائيلي"من الصراع المحتوم ...إلى التسوية المستحيلة"**، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، عام ١٩٨٧، ص ١١.

ان مقاومة التطبيع تتمحور أساساً حول الارادة الشعبية و مهما اتخذت من أشكال الا أنها تتبع أساساً من الرفض الشعبي للتطبيع المصري–الاسرائيلي.

لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على المقاومة المصرية للتطبيع من خلال رصد أبرز العوامل المؤثرة في تشكيل الرأي العام المصري و دوافعه لمقاومة التطبيع مع الاسرائيليين و الآليات التي استخدمها.

## - الفقرة الأولى: الرأي العام المصري و التطبيع

لقد تضافرت عوامل عديدة و تداخلت و تقاطعت مع بعضها البعض و حتى أنها تناقضت أحياناً، لكن جميعها كان لها الأثر في تشكيل الرأي العام المصري تجاه قضية التطبيع. لذلك سنحاول في هذه الفقرة الاحاطة بأهم تلك العوامل محاولين فهم دوافع الشعب المصري في مقاومة التطبيع. تلك العوامل هي: المناخ السياسي في مصر، المناخ الاقتصادي فيها، وسائل الاتصال الجماهرية، وسائل الاتصال الشخصي و الجمعي، العامل الديني، العامل التاريخي، الشعور الوطني و المؤسسات التعليمية.

**أولاً– المناخ السياسي:** "ان الأنظمة الدكتاتورية عامة، تمنع حرية الرأي و التعبير"، و تحرم مواطنيها من حق مناقشة القضايا المصيرية، و تعامل الشعب بالقسوة و الارهاب، "فيسود الخوف و السخط و تنعدم الثقة عند الشعب"[1]. و قد اتسمت السلطة في مصر بهذه الصفات، الا أنها أعطت مجالاً لمناهضي التطبيع للتعبير عن بعض آرائهم، كما سمحت لوسائل الاعلام تسليط الضوء على الخروقات و الاعتداءات الاسرائيلية، ولكنها أبقت هذا المجال مقتصراً على الانتقادات الكلامية فقط، في حين قمعت كل محاولة عملية لتقويض العلاقات المصرية–الاسرائيلية، فعلى سبيل المثال منعت السطات المصرية التظاهر أمام السفارة الاسرائيلية في القاهرة أو التعرض بأي شكل للسياح الاسرائيليين.

[1] حجاب (محمد منير)، **أساسيات الرأي العام**، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، عام ١٩٩٨، ص ١٢٣.

**ثانياً– المناخ الاقتصادي:** يتأثر الرأي العام في دولة ما بالمناخ الاقتصادي لهذه الدولة، فغالباً ما يهتم الأفراد بما يؤمن لهم مصالهم الاقتصادية. و في الدول النامية و الفقيرة، يظل هؤلاء الأفراد "منشغلون بالعمل من أجل البقاء أحياء، و لا يملكون الوقت لمناقشة القضايا العامة"[١].

و لقد أثبتت دراسة توجهات الرأي العام في مصر "أن معارضة المبحوثين (الذين استطلعت آراءهم خلال الدراسة) لتطبيع العلاقت المصرية–الاسرائيلية يرجع في أحد دوافعه الأساسية الى ادراك سعي اسرائيل لتخريب الاقتصاد القومي المصري من خلال الممارسات المختلفة". و في المقابل اتضح أيضاً "وجود نسبة قليلة جداً من المبحوثين الذين يؤيدون فكرة ابتعاد مصر عن الصراع العربي–الاسرائيلي و تفرغها لقضايا التنمية الاقتصادية و الاجتماعية"[٢].

**ثالثاً– وسائل الاتصال الجماهيرية:** ان وسائل الاتصال هذه "قد تؤدي دوراً بالغ الأهمية في تكوين و تشكيل الرأي العام، و تعبئة الجماعات و حشدها حول أفكار و آراء معينة"[٣]، و "لقد صفقت بعض وسائل الاعلام المصرية، في فترة حكم السادات، لمعاهدة السلام و أبدت تفاؤلاً بالتطبيع، و ركزت في هذه الفترة على الاشادة باتفاقيات كامب ديفيد، و مهاجمة الموقف العربي المضاد للسلام، و الدعوة الى التعايش بين الشعبين المصري و اليهودي، و الحسم و التأكيد على أن قرار التطبيع صائب"[٤] الى أن أغتيل الرئيس أنور السادات، و من ذلك الحين تبدل اتجاه وسائل الاعلام الداعم صراحة للتطبيع حيث "اكتفى الاعلام الرسمي بنقل وجهة نظر السلطة في ما يخص العلاقات مع اسرائيل" و ذلك دون التطرق الى قضايا التطبيع الاقتصادي و الثقافي، على عكس باقي وسائل الاعلام الغير رسمية التي سلطت الضوء على

---

[١] المرجع نفسه، ص١٢٢–١٢٣.

[٢] خليل (عادل عبد الغفار)، **الاعلام و الرأي العام "دراسة حول تطبيع العلاقات المصرية–الاسرائيلية"**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام ٢٠٠٣، ص ٣٠٦.

[٣] المرجع نفسه، ص ١١١.

[٤] عبد الرحمن (عواطف)، **الصحافة العربية في مواجهة الاختراق الصهيوني**، دار الفكر العربي، القاهرة، عام ١٩٩٦، ص ١٦٨.

"مساوئ التطبيع و أضراره في كافة المجالات من اقتصادية و ثقافية و اجتماعية، و على المطبعين الذين و صفتهم بالمحدودين و العملاء"[١].

**رابعاً– وسائل الاتصال الشخصي و الجمعي:** نقصد بهذه الوسائل تلك اللقاءات و الندوات و المناقشات و الاجتماعات و المحاضرات و الزيارات، التي "يتبادل الأفراد خلالها معلومات مباشرة عن قضايا و مشكلات متنوعة تسهم في تكوين آرائهم و تشكيل اتجاهاتهم نحو القضايا و الموضوعات المثارة في هذه الاتصالات"[٢]. و مما لا شك فيه أن المناخ السائد لدى غالبية الشعب المصري هو "العداء لاسرائيل" و هذا ما يؤثر في تشكيل اتجاهات الأفراد تجاه قضية التطبيع مع اسرائيل، فهم يتبادلون أفكارهم عن مساوئ هذا التطبيع خلال اتصالاتهم الشخصية و الجمعية، فيؤثرون على الجاهلين و المحايدين و اللامبالين تجاه هذه القضية[٣].

**خامساً– الدين:** سبق أن أشرنا الى أهمية العامل الديني من حيث أنه يُعد أحد مقومات النظام الثقافي، و أن جوهره يبقى راسخاً في وجدان الشعوب و الجماعات لأجيال كثيرة، كما أنه يشكل عاملاً شديد التأثير في توجيه تصرفات الشعوب و الجماعات في جميع الميادين. لذلك فان الصورة النمطية التي استقرت في أذهان الشعب المصري تجاه القضية الفلسطينية، هي "صورة الجهاد المقدس ضد الخطر اليهودي"[٤]، و عليه فان الشعب المصري أصبح بأغلبيته يعتبر أن استمرار الاحتلال الاسرائيلي لأراض اسلامية يشكل هزيمة للاسلام و المسلمين، و أن محاربة اسرائيل واجب ديني و أخلاقي[٥].

---

[١] خليل (عادل عبد الغفار)، **الاعلام و الرأي العام "دراسة حول تطبيع العلاقات المصرية–الاسرائيلية"**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام ٢٠٠٣، من ص ٣٠٥ الى ٣٠٨.

[٢] حسين (سمير)، **الرأي العام : الأسس النظرية و الجوانب المنهجية**، عالم الكتاب، القاهرة، عام ١٩٩٧، ص ٧١.

[٣] خليل (عادل عبد الغفار)، **الاعلام و الرأي العام "دراسة حول تطبيع العلاقات المصرية–الاسرائيلية"**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام ٢٠٠٣، ص ٣٠٧.

[٤] نافعة (حسن)، **مصر والصراع العربي–الإسرائيلي"من الصراع المحتوم ...إلى التسوية المستحيلة"**، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، عام ١٩٨٧، ص ١٥.

[٥] المرجع نفسه ص ١٥–١٧.

**سادساً– العامل التاريخي:** تشكل الأحداث التاريخية و التجارب التي مرّت بها الشعوب رصيداً ثقافياً يؤثر في تكوين آراء الأفراد و توجيه الرأي العام. و قد كوّن الشعب المصري، من خلال المراحل التي مرّ بها الصراع العربي–الاسرائيلي، "صورة نمطية عن عنصرية و عدائية اسرائيل"، و عن كونها "تعتمد بصفة أساسية على القوة العسكرية و العدوان و الارهاب، الأمر الذي يصعب محوه بمجرد التوقيع على اتفاق"[١].

**سابعاً– الشعور الوطني:** يؤثر هذا العامل في تشكيل الرأي العام تجاه القضايا الوطنية. "ففي حالة تعارض المواقف (التي تتخذها دولة ما) مع المصلحة الوطنية (لدولة أخرى) يتحول الرأي العام (في الدولة الثانية) سريعاً و بقوة نحو الأهداف و المصلحة الوطنية"[٢]. أما بخصوص العلاقات المصرية–الاسرائيلية فقد تعددت المحاولات الاسرائيلية لاختراق الأمن القومي المصري، اضافة الى سعي اسرائيل الدائم الى "الحد من القدرات العسكرية المصرية في سيناء" و السعي الدائم لدى السلطات الأمريكية لوضع قيود على صادرات الأسلحة الأمريكية لمصر و الى "رغبة اسرائيل بالحصول على الثروات القومية المصرية مثل مياه النيل"[٣].

يضاف الى ذلك أن الشعب المصري يحلم باستعادة مصر لدورها القيادي في المنطقة كقوة اقليمية كبرى، هذا الدور الذي حرمت منه بعد أن ارتبطت باتفاقيات كامب ديفيد المذلة، كل ذلك و غيره يؤدي الى استثارة الحس الوطني لدى المصريين في وجه التطبيع مع الاسرائيليين.

**ثامناً– المؤسسات التعليمية:** تشمل هذه المؤسسات: المدارس و الجامعات و دور العلم المختلفة، "حيث تؤثر في سلوك الأفراد و آرائهم و اتجاهاتهم تربوياً و نفسياً"، الى جانب مهامها الأساسية في منح هؤلاء الأفراد القدر الكافي من المعلومات العامة و المتخصصة في الموضوعات و القضايا المختلفة، و بالتالي تصبح مثل هذه المؤسسات من "أهم مصادر الاسهام في تكوين الرأي العام و تشكيله من حيث

---

[١] خليل (عادل عبد الغفار)، **الاعلام و الرأي العام "دراسة حول تطبيع العلاقات المصرية–الاسرائيلية"**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام ٢٠٠٣، ص ٢٠٩.

[٢] حسين (سمير)، **الرأي العام : الأسس النظرية و الجوانب المنهجية**، عالم الكتاب، القاهرة، عام ١٩٩٧، ص ٧٤.

[٣] خليل (عادل عبد الغفار)، **الاعلام و الرأي العام "دراسة حول تطبيع العلاقات المصرية–الاسرائيلية"**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام ٢٠٠٣، ص ٢٠٧–٢٠٩.

مضمونه المعرفي أو من حيث اتجاهه و قوته"[1]. و على الرغم من المحاولات التطبيعية التي استهدفت تلك المؤسسات و المناهج المتبعة فيها فان هذه الصروح، و بالأخص الجامعية و الأزهرية منها، ما زالت تشكل نقطة لانطلاق المظاهرات الطلابية المنددة بالأعمال الاسرائيلية و بالتطبيع.

استناداً الى هذه العوامل المؤثرة في تكوين الرأي العام المصري، يمكننا الآن فهم أهم دوافع الشعب المصري لمقاومة التطبيع، و التي تتمثل ب:

١- اقتناع هذا الشعب بأن التطبيع يضر بمصالحه الاقتصادية، و يعرضه الى خرق أمني اسرائيلي، و أنه مؤامرة دولية على العرب.

٢- سعي اسرائيل لقيادة الشرق الأوسط على حساب مصر.

٣- التصرفات و الممارسات الاسرائيلية تجاه مصر و باقي العرب.

٤- الدوافع الدينية و التاريخية.

٥- اقتناع الشعب المصري بأن معاهدة السلام و عملية التطبيع تلبيان المصالح الاسرائيلية على حساب مصر و باقي العرب.

٦- احساس الشعب المصري بأن التطبيع قد فرض فرضاً و بقوة السلاح و بضغوط غربية و أن تلك العملية تهين كرامة المصريين.

٧- الخلفية الثقافية التي تربط الشعب المصري بباقي الشعوب العربية[2].

أخيراً ان التطبيع بين مصر و اسرائيل يشكل عبئاً على الشعب المصري "يصعب احتماله نفسياً"[1]، الأمر الذي دفعه الى مقاومته، و قد اتخذت تلك المقاومة أشكالاً و أساليب و آليات متعددة، نحصرها في الفقرة التالية.

---

[1] حسين (سمير)، **الرأي العام : الأسس النظرية و الجوانب المنهجية**، عالم الكتاب، القاهرة، عام ١٩٩٧، ص ٧٣-٧٤.

[2] لمزيد من الاطلاع على هذه الدوافع أنظر: السيد حسين (عدنان)، **العرب في دائرة النزاعات الدولية**، بيروت، عام ٢٠٠١، ص ٩٧. أنظر أيضاً خليل (عادل عبد الغفار)، **الاعلام و الرأي العام "دراسة حول تطبيع العلاقات المصرية-الاسرائيلية"**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام ٢٠٠٣، ص ٢٨٠.

## - الفقرة الثانية: أشكال و آليات مقاومة التطبيع

تعددت أشكال مقاومة التطبيع في مصر بدءاً من المقاومة الشعبية التلقائية الغير منظمة وصولاً الى المقاومة السياسية، مروراً بالمقاومة الاعلامية و الثقافية، و الأضعف من بين تلك الأشكال هي المقاومة السياسية التي ربما لم تكن لولا الضغط الشعبي الرافض للتطبيع.

سنبحث في هذه الفقرة هذه الأشكال الثلاثة لمقاومة التطبيع في مصر ضمن سياقها الزمني، محاولين الاحاطة بأهم وسائلها و ايضاح آلياتها. سنبدأ أولاً بالمقاومة الشعبية للتطبيع نظراً لكونها المصدر الأساسي و العامود الفقري لكل أشكال تلك المقاومة.

**أولاً– المقاومة الشعبية للتطبيع:** بدأ التسويق للتسوية بين مصر و اسرائيل، لدى الشارع المصري، عبر ثلاثة محاور أساسية.

تمثل المحور الأول بالحملة الاعلامية ضد العرب و التشكيك في انتماء مصر العربي. "و قد ركزت هذه الحملة على اظهار التناقض بين المصالح المصرية و تلك العربية، ليستجيب لها الشارع المصري لبعض الوقت على الأقل"، أما المحور الثاني فقد "ربط بين التسوية و الرخاء الاقتصادي" في مصر، و كان من الطبيعي أن يسهم ذلك في "خلق نوع من الضبابية أمام الفرد المصري حول مخاطر السلام" فينشغل بالوعود المرجوة من التطبيع و ينسى مخاطره، و اعتمد المحور الثالث على "التضليل المتعمّد"، عبر الايحاء بأن معاهدة السلام المصرية–الاسرائيلية تشكل انتصاراً للمصريين و العرب على اسرائيل[٢].

ولكن لم يمض الكثير من الوقت حتى بدأت الحقيقة تظهر أمام الشعب المصري. فعلى الرغم من "الاستجابة الشعبية للانتقادات الموضوعية" الموجهة ضد بعض البلدان العربية، "الا أن المصريين لم يكونوا على استعداد لأن تصل الأمور الى حد القطيعة الكاملة مع اخوانهم العرب"، كما "أظهرت

---

[١] نافعة (حسن)، **مصر والصراع العربي–الإسرائيلي"من الصراع المحتوم ...إلى التسوية المستحيلة"**، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، عام ١٩٨٧، ص ٩٠.

[٢] المرجع نفسه ص ٨٤–٨٧.

المؤشرات الاقتصادية مفعولاً عكسياً بازدياد الشعب (المصري) فقراً" بعد أن وعد بالرخاء الاقتصادي، و "تكفلت الممارسات و التصريحات الاسرائيلية بنقض كل التضليل السياسي و الاعلامي المصري الذي رافق مرحلة عقد التسوية"[١].

"كان ذلك أكثر مما يحتمل الشعب المصري و يطيق. و بدأت معارضة جميع فصائل الشعب و الحركة الوطنية لمجمل السياسات التي نتجت عن كامب ديفيد"[٢]، و انطلقت بذلك مقاومة التطبيع.

لقد اتخذت الحركة الشعبية لمقاومة التطبيع آليات متعددة، بدءاً من الاصدارات المختلفة للبيانات و النشرات و الكتب، الى عقد الندوات و المؤتمرات، الى المسيرات و التظاهرات و الاعتصامات، و الى اصدار الفتاوى الدينية المعارضة للتطبيع، وصولاً الى المقاومة العنيفة[٣]. و كان الهدف من وراء اللجوء الى هذه الآليات تفعيل المقاطعة الاقتصادية للبضائع الاسرائيلية، و أيضاً تسليط الضوء على المتعاملين مع اسرائيل اقتصادياً و ثقافياً و اتهام المتعاملين معها ديبلوماسياً بالخيانة.

كانت النشرات و المطبوعات احدى الآليات البارزة التي استخدمتها الحركة الشعبية لمقاومة التطبيع، و التي زودت الرأي العام بمعلومات هامة عن مخاطر التطبيع.

صدرت أولى هذه المجلات في مصر، عن لجنة الدفاع عن الثقافة القومية تحت عنوان (المواجهة)، و صدر بالتوازي معها عشرات النشرات مثل نشرة (الصراع) التي أصدرتها اللجنة الشعبية لمناهضة الصهيونية و اسرائيل، و نشرة (المقاومة) و نشرة (المقاطعة)، بالاضافة الى العديد من الدراسات التي اهتمت بتوضيح مساوئ التطبيع.

و قد أسهمت تلك النشرات بشكل فاعل في توفير المعلومات حول جوانب متعددة من مساوئ التطبيع، و "عمّقت وعي الشعب المصري و باقي الشعوب العربية بأهمية مقاومة التطبيع مع اسرائيل، و حققت بعضها نتائج مهمة بالفعل بالأخص تلك التي تضمنت قوائم بأسماء المطبعين من أشخاص طبيعيين و

---

[١] المرجع نفسه ص ٩٠-٩١.

[٢] المرجع نفسه ص ٩١.

[٣] أنظر عوض (محسن)، سالم (ممدوح)، عبيد (أحمد)، **مقاومة التطبيع "ثلاثون عاماً من المواجهة"**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام ٢٠٠٧، ص ٢٩٦.

اعتباريين"[1]. و كان هنالك دور لشبكة الانترنت في انتشار تلك المعلومات بشكل أسرع و وصولها الى شريحة أوسع من الناس.

كما أن المسيرات و المظاهرات و الاعتصامات و غيرها من صور الاحتجاج السلمي، كانت من الآليات البارزة التي استخدمتها الحركة الشعبية لمقاومة التطبيع في مصر و في العديد من الدول العربية. حيث "كان الزخم الأقوى لهذه الآليات يتم في المناسبات التضامنية مع الشعوب العربية التي تتعرض لعدوان اسرائيلي"، و عادةً ما "كانت هذه التظاهرات حاشدة و كانت تطالب بقطع العلاقات مع اسرائيل و بمقاطعة البضائع الاسرائيلية و الشركات الأمريكية و غيرها من الشركات الداعمة لاسرائيل"[2].

كذلك "نجحت الحركة الشعبية لمقاومة التطبيع في دمج هذه المقاومة في سياق الحركة المطلبية للاصلاح"، التي أفرزت العديد من الحركات الاجتماعية، التي تبنت بدورها مناهضة "القهر الداخلي و الخارجي" المتمثل بالتطبيع مع اسرائيل، و كان من نماذجها البارزة على الساحة المصرية "حركة كفاية"، التي تعرض العديد من نشطائها للاعتقال[3].

اضافة الى أن الفتاوى الدينية كانت أيضاً فاعلة و مؤثرة على الساحة المصرية، حيث "تصدى علماء الدين الاسلامي لجهود اسرائيل في اجراء حوار مع الأزهر و لمحاولة تعديل المناهج التربوية"، كما "حظر الانبا شنودة سفر الأقباط الى القدس للحج"[4].

كما لجأت الحركة الشعبية لمقاومة التطبيع إلى الوسائل والآليات القانونية والآليات القضائية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، "رفع عدد من المواطنين المصريين دعوى أمام القضاء الاداري (المصري) طالبوا فيها باغلاق القنصلية الاسرائيلية بالاسكندرية"، لكن المحكمة حكمت، في ٣٠ أيار ٢٠٠٣، "بعدم اختصاصها بالنظر في الموضوع"، كذلك تلك الدعوى التي أقامها مواطن من محافظة المنوفية (دلتا مصر) أمام محكمة شبين الكوم "طالب فيها بازالة السور الذي أقامته اسرائيل بين رفح المصرية ورفح الفلسطينية، وطالب اسرائيل بتعويض عن الأضرار الناتجة عن ذلك العمل"[5].

---

[1] المرجع نفسه ص ٢٩٦-٢٩٨.

[2] المرجع نفسه ص ٢٨٩.

[3] المرجع نفسه ص ٢٩٩.

[4] المرجع نفسه ص ٢٩٩.

[5] علي حسن، عمار، (رفض "التطبيع"... من الأقوال الى الأفعال)، جريدة الاتحاد، في ٧ آذار ٢٠١٠.

ولكن على الرغم من الطابع السلمي للحركة الشعبية لمقاومة التطبيع، الا أنها لم تخل من بعض "المبادرات العنيفة" في بعض الأحيان، كان أهمها اغتيال الرئيس المصري أنور السادات في تشرين الأول عام ١٩٨١[١]، و أيّاً كانت ملابسات تلك العملية و دوافعها، فان أحد أهم تلك الدوافع هو تمسك السادات بالعلاقات مع اسرائيل و بفرض التطبيع على شعبه[٢].

و من الأشكال العنيفة لمقاومة التطبيع ظهور تنظيم أطلق على نفسه "ثورة مصر" بقيادة (محمود نور الدين) وهو أحد الكوادر الناصرية المصرية، و لقد قام هذا التنظيم "باستهداف عناصر من الاستخبارات الاسرائيلية والأميركية في مصر"، على مدار ثلاث سنوات امتدت من العام ١٩٨٤ إلى ١٩٨٧، حين تم اعتقال عناصر هذا التنظيم، ولكن مساندة الشعب المصري لهؤلاء حوّلت محاكمتهم الى "تعبير عن الرفض القانوني والشعبي للتطبيع"[٣].

كما حصلت عدة عمليات تعرض خلالها بعض مصريين لسائحين اسرائيليين، اما بالقتل أو بالخطف، و من أبرزها ذلك الاعتداء الذي وقع "في ١٩٨٥/١٠/٥"، حين "فتح جندي مصري اسمه (سليمان خاطر) النار من مدفعه الرشاش على مجموعة من المصطافين الاسرائيليين و قتل منهم ثلاثة بالغين و أربعة أطفال في رأس برقا فى سيناء". "و في ٤ فبراير ١٩٩٠ تعرضت حافلة تقل سائحين اسرائيليين في مصر لهجوم قتل فيه تسعة اسرائيليين و أصيب ١٦"، وكان هذا رابع هجوم على سياح اسرائيليين في مصر منذ توقيع معاهدة السلام، و "تفجيرات سيناء يوم ٧ أكتوبر/ تشرين الثاني عام ٢٠٠٤ التي استهدفت فنادق يرتادها الاسرائيليون فى شبه جزيرة سيناء"، و التي "أدت الي قتل ٣٤ شخص و اصابة ١٧١". و في آب عام ٢٠٠٦ انقلبت حافلة في سيناء، قتل فيها ١١ شخصاً من العرب الاسرائيليين، و

---

[١] أُغتيل الرئيس المصري محمد أنور السادات على يد الملازم أول خالد الاسلامبولي و مجموعة من زملائه هم: عبود الزمر، حسين عباس، عطا طاطيل و عبد الحميد عبد السلام.

[٢] أنظر عوض (محسن)، سالم (ممدوح)، عبيد (أحمد)، **مقاومة التطبيع "ثلاثون عاماً من المواجهة"**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام ٢٠٠٧، ص ٣٠٣.

[٣] المرجع نفسه ٣٠٤.

"اعتبر الحادث هجوماً ارهابياً".حتى "بات من المألوف في بعض الأحيان مشاهدة حافلات السياح الاسرائيليين في شوارع القاهرة مسبوقة و متبوعة بحراسات أمنية مشددة"[1].

كل ذلك يشكل دليلاً واضحاً على سخط الشعب المصري على سياسة التطبيع مع اسرائيل و على المطبعين، و لعل الثورة المصرية التي أطاحت بالرئيس حسني مبارك، و التي لم تخل من شعارات التخوين و اتهام النظام و أتباعه بالعمالة لاسرائيل، قد نتجت عن سخط الشعب المصري ليس فقط على سياساته الداخلية بل الخارجية أيضاً و خاصة تلك المتعلقة باسرائيل و بالتطبيع معها.

**ثانياً– مقاومة التطبيع اعلامياً و ثقافياً:** لقد ركزت مقاومة التطبيع على المطبوعات و المنشورات على أنواعها، كآلية أساسية تصل من خلالها الى الشعوب العربية، و تسهم في تعميق وعيهم اتجاه مخاطر التطبيع. و قد "استقى خطاب مقاومة التطبيع عناصره، من روافد عديدة، عبرت عنها التيارات الفكرية الكبرى على الساحة العربية، الرافضة للاستسلام و التطبيع، و هي : التيار القومي، و التيار الاسلامي، و التيار الماركسي، و التيار الليبرالي"، رغم تبني كل تيار مفهوماً خاصاً به عن طبيعة الصراع العربي–الاسرائيلي.

"و لم يكن هذا الخطاب جامداً، بل كان (دينامياً) و تطور على نحو كبير على مدار العقود الثلاثة الماضية في ضوء التطورات التي شهدها الصراع (العربي–الاسرائيلي)"[2].

"و قد ركز هذا الخطاب منذ بداية تشكله في مصر على نهجج التسوية الانفرادية و القفز فوق الحقائق"، "و فتح أبواب مصر للاسرائيليين"، و "تخلّ عن القضية الفلسطينية"، و "أكد على رفض التسويات المنقوصة و المشوهة". و "ركز الخطاب على الأطماع الاسرائيلية في الثروات العربية"، و رغبتها "بالهيمنة على الاقتصاد المصري، و النفاذ الى باقي الأسواق العربية من خلال الأسواق المصرية". و قد "ربط الخطاب بين استبداد النظام المصري داخلياً و فساده و بين عملية التطبيع". كما ركز "على كشف أبعاد المعاهدة المصرية–الاسرائيلية، و اخلالها بالأمن الوطني و القومي، و بالسيادة المصرية"، و

[1] المرجع نفسه ص ٣٠٣–٣٠٤.

[2] المرجع نفسه ص ٣٠٥.

"مساسها بالكرامة الوطنية بفتح سفارة اسرائيلية في مصر و رفع علمها بينما لا يزال جيشها يحتل أراض مصرية"[١].

كما كان كل تيار يركز على جوانب معينة تتسق و رؤيته، حيث ركز التيار القومي "على أثر الاتفاقية في التضامن العربي، و اضعاف الأطراف العربية في مواجهة اسرائيل، و أبرز التيار الاسلامي الطبيعة الدينية للصراع"، "كما ركز التيار المركسي على دور هذه التسوية في تعزيز الهيمنة الأمريكية و الاسرائيلية على مصر و المنطقة"، "و أكد التيار الليبرالي الطبيعة العنصرية لاسرائيل"[٢].

و في مرحلة التسعينيات من القرن العشرين، شهد خطاب مقاومة التطبيع "تطوراً ملحوظاً" بعد انخراط منظمة التحرير الفلسطينية في التسوية مع اسرائيل، و انغماس العديد من البلدان العربية بالتسوية معها، الأمر الذي أحرج تياراً كبيراً من الحركة الشعبية لمقاومة التطبيع ممن كانوا يرددون شعار "نقبل بما تقبل به منظمة التحرير الفلسطينية"، بالاضافة الى "الضربات التي تعرض لها التيار القومي بسبب النزاعات العربية–العربية بعد حرب الخليج الثانية"، و الضربات التي تعرض لها التيار الاسلامي بانغماس جناح منه في نزاعات عسكرية مع الحكومات في بلدان عربية عدة، و بخاصة في الجزائر و في مصر[٣].

كل ذلك أدى الى ظهور "التناقضات و الاختلافات" في الخطاب الموجه ضد التطبيع، فانقسم المثقفون على أنفسهم، و "انطلق جدل لا ينقطع بين مؤيدي التطبيع و مناهضيه"، اذ رأى الفريق المؤيد للتطبيع منهم

أن المتغيرات الدولية (في ذلك الوقت)، تؤشر الى استمرار الاخفاقات العربية على المستوى الداخلي، سياسياً و اقتصادياً، في ظل انظمة حكم شمولية، و ما صاحب ذلك من فساد و قمع و اعتداء على الحريات تحت شعار محاربة الاستعمار و مركزية القضية الفلسطينية. كما يرى بعض مؤيدي التطبيع أن السجال الدائر حول عملية التطبيع يهدف الى "ابعاد اهتمام المصريين عن الصراع الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي الداخلي، و أن الجدل حول التطبيع ما هو الا استمرار للسياقات نفسها"[٤].

---

[١] المرجع نفسه ص ٣٠٦.

[٢] المرجع نفسه ص ٣٠٦–٣٠٧.

[٣] المرجع نفسه ص ٣٠٧–٣٠٨,

[٢] عبد الغفار خليل (عادل)، **الاعلام و الرأي العام "دراسة حول تطبيع العلاقات المصرية–الاسرائيلية"**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام ٢٠٠٣، ص ٢١٦–٢١٧.

في المقابل ترى القاعدة الأوسع من المثقفين ضرورة الاستمرار في مناهضة التطبيع، و ترى أن الدعوة اليه تعكس قدراً من "التسطيح" و تغض النظر عن وجود التباين و الاختلاف و "المواجهة الحتمية بين العرب و اسرائيل"، و أنها تطلب من العرب التنازل وحدهم عن رؤاهم و مفاهيمهم "بحكم اللحظة الراهنة". ثم عاد هؤلاء المثقفون و شددوا على أن "الهزيمة الحالية لا تعني الانكسار التاريخي"، و أن الأمة العربية قادرة على "الصمود في المواجهة"[١].

ان هذا الخلاف في الرؤى بين المؤيدين و المعارضين للتطبيع أدت الى "التراشق بينهما"، فاتهم أنصار التطبيع مناهضيه "بالجمود و عدم القدرة على التفاعل مع متغيرات الحقبة الجديدة" التي تستلزم، حسب رأيهم، "حلاً سلمياً للصراع"، كما تستلزم "الخلق و الأبداع"، و أن محاربة العرب للتطبيع تؤدي بهم الى "الانطواء و التخلف عن ركب الحضارة". و على الجانب الآخر يصف مناهضو التطبيع مؤيديه بأنهم احدى تعبيرات "الثقافة الذليلة" التي تسير في ركاب السلطة لتحصل بعض "المكاسب الشخصية الرخيصة"، في حين أن "مسؤولية المثقف تقتضي الدفاع عما فرط به السياسي تحت وطأة موازين القوى، و عليه التعبير عن ثوابت الأمة، و الدفاع عن ثقافتها"[٢].

لكن هذا لم يدم طويلاً، بفعل ظهور بعض العوامل الموضوعية التي أعادت الزخم للحركة الشعبية لمقاومة التطبيع، اذ سرعان ما أظهرت الممارسات على أرض الواقع "زيف الفوائد المرجوة من التسويات العربية مع اسرائيل"، بالاضافة الى "ثبوت مصداقية تحليلات المناهضين للتطبيع". و قد ترافق ذلك مع انطلاق انتفاضة الحجارة في فلسطين، و دحر الاحتلال الاسرائيلي من جنوب لبنان، دون قيد أوشرط، على يد المقاومة اللبنانية. كل ذلك أعاد الزخم لمناهضي للتطبيع و زاد من حجتهم و "أغنى خطابهم في مواجهة المطبعين"[٣].

و بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، بدأت المرحلة الثالثة من التطبيع التي تم خلالها اسكات العديد من مناهضيه باعتبارهم اما ارهابيين أو متطرفين أو تجريمهم بصفتهم معادين للسامية. انما العديد من

---

[١] أنظر المرجع نفسه ص ٣١٧.

[٢] أنظر المرجع نفسه ص ٢١٧–٢١٨.

[٣] أنظر المرجع نفسه ص ٣٠٩.

هؤلاء المثقفين استمروا بمقاومتهم للتطبيع بشتى الوسائل و بالأخص عبر استخدام وسائل الاتصال المعولمة، فبثوا أفكارهم و تعليقاتهم بشكل مكثف على شبكة الانترنت ولكن بأسماء مستعارة، في كثير من الأحيان، خوفاً من ملاحقتهم قانونياً.

**ثالثاً– المقاومة السياسية للتطبيع:** يقوم هيكل التطبيع السياسي بين مصر و اسرائيل على مجموعة أحكام تنبثق من وثائق اتفاق كامب ديفيد و نصوص معاهدة السلام لعام ١٩٧٩[١]، و قد تفاوتت الالتزامات بتلك الأحكام بين عهدي أنور السادات و حسني مبارك.

لقد أبدى السادات اندفاعاً نحو التطبيع الى حد التهور وعمل على اختصار الآجال المحددة له. فقد تم تسجيل "عشرة لقاءات قمة بينه و بين رئيس الوزراء الاسرائيلي خلال عامين فقط"[٢]. في المقابل وصف السلام المصري–الاسرائيلي في عهد الرئيس حسني مبارك بأنه "سلام بارد"، و اتسمت ادارته لعملية التطبيع "بالحيطة و الحذر الشديدين". فعلى الرغم من الالحاح الأمريكي الدائم لم يقم مبارك بزيارة رسمية الى اسرائيل الا في تشرين الثاني عام ١٩٩٥ "للمشاركة في تشييع جنازة رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين"[٣]، أو على الأقل هذا ما تم ترويج له سياسياً و اعلامياً، الأمر الذي يعتبر نوعاً من مقاومة التطبيع اذا ما قارناه بنهج سلفه.

و لكن قبل البحث عن أشكال مقاومة التطبيع السياسي في عهد مبارك، لا بد من تحليل مواقف القوى السياسية المقاومة لهذا التطبيع على الساحة المصرية لنفهم بالتالي أسباب الاختلاف بين الرئيسين في ما يخص التعامل مع هذا الملف.

ليس من السهل تحليل و فهم مواقف القوى السياسية في مصر خلال عهدي أنور السادات و حسني مبارك، بحيث أن هذه القوى السياسية لم تتمكن من العمل في جو ديمقراطي و بلا قيود، كما أن الانتخابات النيابية لم تكن نزيهة خلال كل تلك الحقبة، حيث دائماً ما كان يتم التلاعب بنتائجها بغية

---

[١] أنظر عوض (محسن)، سالم (ممدوح)، عبيد (أحمد)، **مقاومة التطبيع "ثلاثون عاماً من المواجهة"**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام ٢٠٠٧، ص ٤٢.

[٢] المرجع نفسه ص ٤٧.

[٣] المرجع نفسه ص ١٩٠.

تشكيل مجلس أمة تابع كلياً لرغبة الرئيس، كما أن الانتخابات الرئاسية لم تعكس الرغبة الشعبية بسبب التلاعب بنتائجها كذلك، و بالتالي فان قرارات مجلس الأمة المصري لم تكن في الواقع تمثل التوجهات السياسية الحقيقية للشعب المصري.

لكن رغم كل ذلك التقى حوالي ثلاثين هيئة وحزب ومؤسسة اجتماعية مصرية وأفراداً ممن رفضوا أو تحفظوا على مضمون التطبيع و أسلوب تطبيقه. و عمل كل منهم، ضمن اختصاصه و امكانياته، على الوقوف بوجه التطبيع السياسي، فما كان من الرئيس المصري أنور السادات الا أن قمع تلك القوى ولاحق ناشطيها واعتقل منهم، في ١٩٨١/٩/٥، حوالي ١٥٣٦ ناشطاً سياسياً واعلامياً بسبب معارضتهم لنهجه الاستسلامي. وبقي تأثير هذه القوى محدوداً حتى بعد مقتل السادات و استلام حسني مبارك للسلطة في مصر.

سوف نحاول متابعة مواقف أهم القوى السياسية في مصر منذ بدء عملية التطبيع حتى اليوم، لذلك سنكتفي بدراسة مواقف أبرز الأحزاب التي تحظى بقواعد شعبية و بنوع من الاستقلالية عن النظام الحاكم، مثل حزب (التجمع) و حزب (العمل)، كما سنحاول ايضاح دور التيارات الاسلامية، بالأخص (الاخوان المسلمين)، في مقاومة التطبيع.

كان لكل من حزبي (التجمع) و (العمل)، والجماعات الإسلامية مثل (الإخوان المسلمين) و (الجهاد الاسلامي) و (الجماعة الاسلامية)، محاولات للتأثير على السلطة السياسية، في مصر، التي كانت تُتهم من قبلهم بالخيانة نظراً لتورطها بعمليات التطبيع على مختلف الأصعدة.

كما كانت تلك القوى السياسية قد أخذت مواقف واضحة من التطبيع منذ بدايته، و تمسكت بمواقفها تلك، ولكن حدة هذه المواقف و نشاط هذه القوى تفاوت بين عهدي السادات و مبارك، اذ أن سياسات السادات أتت مندفعة بقوة باتجاه التطبيع، الأمر الذي أصاب تلك القوى السياسية بالهلع و جعل بعضها يقتنع بشكل مبكر بضرورة وقف تلك العملية حتى لو تطلب الأمر قتل السادات، وهذا ما حصل فعلاً.

و استمرت تلك القوى بمعارضة التطبيع خلال حكم حسني مبارك، لكن بداية عهد الأخير شهدت ابطاءاً لعملية التطبيع، و ان كان ظاهرياً فقط، الا أنه تمكن من تنفيس غضب الشارع المصري و ان لحين، كما تمكن من استيعاب القوى السياسية المعارضة و المقاومة للتطبيع.

لقد كانت آراء و سياسات تلك القوى على الشكل التالي:

**١- حزب التجمع الوطني الديمقراطي التقدمي الوحدوي:**

لم ينظر هذا الحزب الى النهج المصري في التعامل مع الصراع العربي–الاسرائيلي على أنه "سياسة منفصلة و قائمة بذاتها"، انما باعتباره "جزءاً من سياسة عامة تسير في اطار المخطط الأمريكي الرامي الى السيطرة على منطقة الشرق الأوسط". و قد اعتبر هذا الحزب أن هذه السياسة، من شأنها "اضعاف مصر في مواجهة التحديات الخارجية، و ربطها بروابط التبعية الاقتصادية و الثقافية بالغرب الرأسمالي"، كل ذلك على حساب الغالبية الكادحة من الشعب المصري. و لقد عارض الحزب زيارة السادات للقدس، و كذلك اتفاقيتي كامب ديفيد و معاهدة السلام المصرية–الاسرائيلية. و بقي على موقفه الرافض للتسوية و للتطبيع المصري–الاسرائيلي رغم "الضربات" التي تلقتها كل من صحيفة (الأهالي) و نشرة (التقدم) التابعتان له، و "لم يستسلم للضغوط و يحل نفسه الى أن ألقى السادات بعدد كبير من مناضليه في السجون في أيلول عام ١٩٨١"[١].

**٢- حزب العمل الاشتراكي:**

جاءت ولادة حزب العمل الاشتراكي في ظروف خاصة تمثلت بقيام نظام أنور السادات بالضغط على الأحزاب المعارضة و مصادرة الصحف التابعة لها. فبعد أن حُلّ حزب الوفد الجديد بسبب قيود السلطات المصرية، قرر السادات، انشاء حزب معارض يمكن السيطرة عليه لكي يحافظ على الشكل الديمقراطي لنظامه. و بسبب ظروف تلك النشأة و ضغوط النظام عليه وافق أعضاء الحزب في مجلس الشعب على الاتفاقيات و المعاهدة المصرية–الاسرائيلية مع تسجيلهم لبعض الملاحظات.

لكن هذا الحزب بدأ بتغيير موقفه من المعاهدة و من عملية التسوية حين التمس المعارضة الشعبية لها، كما بدأ تدريجياً بالانتقال الى موقع المواجهة مع الحكومة المصرية بسبب اعتراضه على سياساتها الداخلية و الخارجية و التي يشكل التطبيع عمودها الأساسي.

---

[١] نافعة (حسن)، **مصر والصراع العربي–الإسرائيلي"من الصراع المحتوم ...إلى التسوية المستحيلة"**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، لبنان، عام ١٩٨٧، ص ٩٧–٩٩.

في هذا الوقت بالذات بدأت صحيفة (الشعب) الناطقة باسمه، بتوجيه النقد العنيف للتصرفات الاسرائيلية، و لقد حظي موضوع مدّ اسرائيل بمياه النيل باهتمام واضح من قبلها، و بدأت باظهار "المخاوف من التطبيع الاقتصادي". و بدأ الحزب في هذه المرحلة "بالتمييز بين مصر الشعبية و مصر الرسمية"، و التاكيد على أن "مصر الشعبية تقف الى جانب العرب الرافضين لكامب ديفيد و للتطبيع"[١].

الا أن هذا الحزب و الصحيفة التابعة له لم يكتفيا بمجرد اصدار بيانات التنديد و المقالات الملتهبة ضد التطبيع، و انما لعبا دوراً سياسياً على صعيد التعبئة الشعبية لمواجهة كامب ديفيد. "فطالب الحزب بوقف جميع أشكال التطبيع، و فتحت الصحيفة أبوابها لبيانات القوى المعارضة للتطبيع بجميع فصائلها و اتجاهاتها"، حتى بات السادات شخصياً عرضة لهجوم عنيف. فعلى سبيل المثال لا الحصر، أوردت صحيفة الشعب في ٢ حزيران عام ١٩٨١ مقالاً تحت عنوان "جيهان السادات و بيغن"[٢]، و مع تولي ابراهيم شكري السيطرة على الحزب وجّهه نحو إبرام التحالفات مع المجموعات الإسلامية ومنها جماعة الإخوان المسلمين وحزب مصر الفتاة. ما أدى الى حملة قمع شنها النظام ضده، وجمّد أنور السادات رسمياً أنشطة الحزب عام ١٩٨١ بعد توقيف معظم أعضائه. إلا أنه قد سُمح له بأن يعاود أنشطته بعد أن أعلن قادته دعمهم للرئيس حسني مبارك بعد اغتيال السادات.

و بعد انتخاب (عادل حسين)، الذي كان يعتنق الأيديولوجيا الاسلامية، أميناً عاماً للحزب، قام بازالة ركائز الحزب الاشتراكية و "غير اسم الحزب بازالة كلمة الاشتراكي"، و منذ ذلك الحين أصبح الحزب يعرف باسم (حزب العمل) و "تغير شعاره الرسمي من (الله والشعب) إلى (الله أكبر)". و في العام ١٩٨٧، تحالف حزب العمل مع جماعة الإخوان المسلمين وحزب الأحرار لإنشاء التحالف الإسلامي، وهو ائتلاف "حصد ٦٥ مقعدًا في الانتخابات التشريعية"[٣].

وقد جمّدت الدولة المصرية الحزب رسميًا منذ العام ٢٠٠٠ بعد أن أثار غضب النظام عندما حرّضت صحيفه (الشعب) على تظاهرات الطلاب في جامعة الأزهر التي تحولت إلى اشتباكات عنيفة. وعلّقت إصدار صحيفة الشعب. و لكن قادة الحزب عادوا بعد ذلك و حصلوا على قرارات أصدرتها المحاكم تبطل

---

[١] أنظر المرجع نفسه ص ١٠٧.

[٢] أنظر المرجع نفسه ص ١٠٨.

[٣] أنظر الأحزاب السياسية المصرية على الرابط التالي: http://egyptelections.carnegieendowment.org

قرار اللجنة، إلا أن هذه الأحكام لم تطبق و بقي حزب العمل منحلاً، لكنه استمر في ممارسة نشاطه السياسي. و بقي برنامج الحزب السياسي يعكس تحالفه مع جماعة الاخوان المسلمين، و يرتكز هذا البرنامج، رغم تجميد الحزب، على النقاط التالية:

في السياسة الداخلية: أ- إعادة صياغة الدستور للتشديد على أهمية الدين الإسلامي كمرجع أساسي.

ب- مكافحة الفساد في الحكومة من خلال تعزيز الشفافية.

ج- حماية حرية الرأي والتعبير.

في السياسة الخارجية: أ- مقاومة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على السياسة الخارجية المصرية.

ب- تحقيق الوحدة العربية من خلال تحقيق المصالحة بين الدول المتنازعة.

ج- تحرير الأراضي الاسلامية المحتلة في فلسطين وغيرها[1].

**٣- التيارات الاسلامية:**

ان نظرة التيارات الاسلامية للصراع العربي-الاسرائيلي لم تتغير منذ نشأة هذا الصراع. فهي تنطلق من منطلقات أساسية مفادها أن فلسطين أرض اسلامية، و بالتالي فان تهويد هذه الأرض يعتبر اعتداءاً على الأمة الاسلامية. و كانت مجلتا (الدعوة) و (الاعتصام) قد عكستا مواقف التيارات الاسلامية في مصر، فنبهت (الدعوة) الى أن زيارة أنور السادات الى القدس هي "أول زيارة لرئيس مسلم الى اسرائيل"، و راحت تذكر "بطابع اليهود و ماضيهم بنكث العهود".

الا أن المجلة نفسها أهابت بوحدة المسلمين و تمنت على الدول العربية و الشعب المصري منح الرئيس أنور السادات مهلة لاظهار أبعاد تلك التسوية، حيث ذكرت باحدى مقالتها المقطع التالي: "انه ازاء خطورة الأمر و ضخامته ما كان ليضر أن يمنحوه (أي السادات) ما يناسبه من الوقت للبحث و التدبر

[1] أنظر الموقع الالكتروني لحزب العمل على الرابط التالي : http://www.el-3amal.com/news/index.php

فاذا كان من تأييد (أي للتسوية) يكون بعد روية و تبصر و ان كان من معارضة تكون بعد بحث و تدبر"[1].

أما مجلة (الاعتصام) فقد أبدت تشككاً واضحاً حول نتائج التسوية بسبب ما أسمته "الطبيعة الشرسة للعدو الاسرائيلي". و عادت المجلتان لتؤكدا في الوقت نفسه على موقف الاسلام من اليهود باعتبارهم "أشد الناس عداوة للذين آمنوا" و رفضت مجلة (الدعوة) ما أسمته "تزوير التاريخ الاسلامي ليتلائم مع التسوية و التطبيع"[2]. كما اعتبرت الأخيرة أن عملية التطبيع تحمل مخاطر "اقتصادية و ثقافية و اعلامية"، و أن من تلك المخاطر "محاولة احتواء العقل الاسلامي و ترويضه"، و أهابت بكل الكتاب و المفكرين و السياسيين المصريين المخلصين أن يرفضوا التطبيع و يطالبوا باعادة النظر بالتبادل الدبلوماسي بين مصر و اسرائيل. و الأهم من ذلك كله أن الجريدة قد عادت و أكدت بأن (الاخوان المسلمين) و باقي التيارات الاسلامية في مصر لها موقف واضح من التطبيع و هو الرفض الكامل له على اعتبار أنه "شرّ كله"، و أنها و التيارات الاسلامية لن "يكلّوا أو يملّوا من مناهضة التطبيع و كشف مخاطره"[3].

في حقيقة الأمر ان هذه القوى و غيرها من القوى السياسية المناهضة للتطبيع على الساحة المصرية، كانت قد عكست وجهة نظر الشريحة الأكبر من الشعب المصري و أنها استقت أفكارها أساساً من وجدان هذا الشعب لتعود و توضحها له و للسلطة.

و ان الآلية الأهم التي اتبعتها تلك القوى تكمن في الربط بين عملية التطبيع و المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية الضخمة التي يعاني منها الشعب المصري. لذلك تمكنت تلك القوى من خوض معارك سياسية و اعلامية مع السلطة المصرية خلال عهد الرئيس حسني مبارك، الذي حاول احتواءها بهدف السيطرة

---

[1] نافعة (حسن)، **مصر والصراع العربي–الإسرائيلي"من الصراع المحتوم ...إلى التسوية المستحيلة"**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، لبنان، عام ١٩٨٧، ص ١٠٩.

[2] المرجع نفسه ص ١١٠.

[3] المرجع نفسه ص ١١٢–١١٤.

عليها أو تفكيكها كلياً، فكان يسايرها حيناً و يتشدد معها أحياناً أخرى، لتنعكس هذه السياسة بدورها على عملية التطبيع.

## المبحث الثاني: نظرة مستقبلية للعلاقات المصرية–الاسرائيلية

في ضوء مواقف الشعب المصري و القوى السياسية في مصر من جهة، و محاولة اسرائيل الاحتفاظ بنمط العلاقات الذي ساد أيام السادات من جهة أخرى، تراوح شكل العلاقات المصرية–الاسرائيلية في عهد الرئيس حسني مبارك بين "السلام البارد" و "الحرب الباردة".

فبعد أن شهد مقتل خلفه، بسبب موقفه من التطبيع، التفت الرئيس حسني مبارك، في بداية عهده، الى الداخل المصري محاولاً استيعابه، فحرص على اظهار الحد الأدنى من التطبيع السياسي و الاكتفاء بتطبيق الاتفاقيات الموقعة مع اسرائيل بحذافيرها و عزل معاهدة السلام عن أي مؤثرات داخلية و خارجية. كما أنه لم يتردد بانتقاد الأعمال الاسرائيلية التي تغضب الشعب المصري.

فقد تم سحب السفير المصري من اسرائيل عقب عدوانها الشامل على لبنان عام ١٩٨٢، و لكن سرعان ما أعيد بعد أن هدأ الشارع المصري نسبياً، و "جرى في تلك المرحلة الاحتكام الى الآليات المنبثقة عن معاهدة السلام و ملحقاتها"، و "تم احتواء أغلب التوترات الأمنية"[١].

و قد تحسنت العلاقات منذ العام ١٩٩٢ اثر اطلاق صغية مدريد و مشاركة الفلسطينيين و الأردنيين و غيرهم من العرب، في المفاوضات المتعددة الاطراف مع اسرائيل، و ما رافقها من موجة تطبيع ثنائي، اذ أن تلك المتغيرات "خففت من ضغوط القوى السياسية و الشعبية المقاومة للتطبيع"[٢].

انما عاد التوتر بين البلدين بعد صعود اليمين المتطرف في اسرائيل و وصول (بنيامين نتنياهو) الى سدة الحكم عام ١٩٩٦، و ازداد هذا التوتر مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام ٢٠٠٠، و انعكس ذلك على مسار التطبيع السياسي بين البلدين، فسحبت مصر سفيرها من اسرائيل مرة أخرى، و طرحت لأول مرة "الربط بين التطبيع و عمليات السلام مع باقي الدول العربية"، و "شاركت في اتخاذ قرارات جامعة الدول

---

[١] عوض (محسن)، سالم (ممدوح)، عبيد (أحمد)، **مقاومة التطبيع "ثلاثون عاماً من المواجهة"**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام ٢٠٠٧، ص ٤٦.

[٢] أنظر المرجع نفسه ص ٤٦.

العربية التي دعت الى تجميد التطبيع"، لكنها "مع ذلك رفضت المطالب الشعبية بقطع العلاقات مع اسرائيل و طرد السفير الاسرائيلي"[١].

لكن منذ العام ٢٠٠٤ شهدت العلاقات المصرية–الاسرائيلية تحولاً جوهرياً في مسار التطبيع على كافة المستويات. فعلى الصعيد السياسي أُعيد السفير المصري الى اسرائيل عام ٢٠٠٥، و تغير نمط العلاقات لأول مرة منذ استلام مبارك للحكم "فلم يعد التطبيع مرهوناً بمسار السلام مع باقي العرب"، و لم تتأثر تلك العلاقات بأحداث جسام حصلت على الساحة العربية مثل غزو اسرائيل لجنوب لبنان عام ٢٠٠٦، و اجتياحها لغزة عام ٢٠٠٨[٢].

بعبارة أخرى بات النظام حسني مبارك يتعامل مع قضية التطبيع بأسلوب يشبه أسلوب السادات، و هذا ما لم يطقه الشعب المصري، الى جانب معاناته الاقتصادية و الاجتماعية. و بالتالي جاءت الثورة التي أطاحت بحكم مبارك، كاحدى نتائج التطبيع المصري–الاسرائيلي. و لعل الشعارات التي أطلقها الثوار كانت أكبر دليل على أن العلاقات المصرية–الاسرائيلية شكلت دافعاً أساسياً لقيام تلك الثورة، و من تلك الشعارات "التعازي في تل ابيب" و "كلموه بالعبري عشان يفهم" و "مبارك حرق شعبه لأجل اليهود" وغيرها من الشعارات المشابهة.

كان هذا مسار ثلاث عقود من العلاقات المصرية–الاسرائيلية. فهل فعلاً أدى تراكم نتائج التطبيع، السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، الى ثورة الخامس و العشرين من يناير؟ و كيف سيكون تأثير تلك الثورة على مستقبل العلاقات المصرية–الاسرائيلية و على التطبيع؟ هذا ما سنحاول الاجابة عنه في هذا المبحث الأخير من هذه الدراسة.

لقد ارتكزت العلاقات المصرية–الاسرائيلية على معاهدة السلام لعام ١٩٧٩، التي كان محورها الأساسي عملية التطبيع، التي بدورها حققت نتائج سياسية و اقتصادية مهمة لصالح اسرئيل، على الرغم

[١] أنظر المرجع نفسه ص ٤٦–٤٧.

[٢] أنظر المرجع نفسه ص ٤٨–٤٩.

من اصطدامها بمقاومة شعبية و ثقافية ضخمة و صلبة كانت لها نتائج مهمة جداً على المستوى الشعبي. لعل أبرز تلك النتائج كانت ثورة الخامس و العشرين من يناير/كانون الثاني، التي جاءت نتيجة رفض الشعب المصري لسياسة حسني مبارك الداخلية منها و الخارجية.

نحن الآن أمام معطيات عدة، أولها أن التطبيع كان من أهم دوافع الشعب المصري للقيام بالثورة و اسقاط نظام الرئيس حسني مبارك، و ثانيها أن تلك الثورة أوصلت الاخوان المسلمين الى السلطة و هم المعروفون، من حيث المبدأ، برفضهم و مقاومتهم للتطبيع المصري–الاسرائيلي، و ثالثها أن معاهدة السلام التي حددت اطار العلاقات المصرية–الاسرائيلية هي ملزمة قانونياً للطرفين، و أن الولايات المتحدة الأمريكية تتعهد بتطبيقها.

انطلاقاً من تلك المعطيات سوف نحاول وضع تصور لمستقبل العلاقات المصرية–الاسرائيلية.

لذلك سوف نقسم هذا المبحث الى فقرتين، تتناول الفقرة الأولى محصلة العلاقات المصرية–الاسرائيلية و نتائج التطبيع على المستويات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، و تتناول الفقرة الثانية مستقبل تلك العلاقات في ضوء الأحداث الأخيرة.

## - الفقرة الأولى: نتائج التطبيع المصري–الاسرائيلي

ان ثورة الخامس و العشرين من يناير لم تكن الأولى التي ناهضت التطبيع في مصر، بل سبقتها أحداث ١٧ و ١٨ كانون الثاني/يناير عام ١٩٧٧، حيث انطلقت مظاهرات شعبية ضخمة، احتجاجاً على سياسة الرئيس أنور السادات التي فرضت انشقاقاً في الصف العربي و ارتماءاً في الحضن الأمريكي، و التي كان من نتائجها توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل عام ١٩٧٩ و بدء التطبيع.

اذ مع بدأ التسوية بين مصر و اسرائيل بدأت التحولات الاقتصادية التي طالبت بها الولايات المتحدة تأخذ مجراها على أرض الواقع، و قد شملت هذه التحولات أسس التنمية الاقتصادية في مصر. فبدأ التخلي عن

الاقتصاد المخطط لصالح تنمية اقتصادية عشوائية و تم اعطاء الاقتصاد المصري "واجهة ليبرالية"، لترتمي بذلك مصر في الحضن الأمريكي سياسياً و اقتصادياً[1]. و قد "أدت افرازات التوجهات الاقتصادية و الاجتماعية الجديدة الى ظهور تقلصات اجتماعية خطيرة في جسد النظام المصري"، فانفجرت في شكل "أعمال عنف دامية" في ١٧ و ١٨ كانون الثاني/يناير عام ١٩٧٧، حيث أسفرت تلك التظاهرات، مع ما رافقها من اصطدامات مع الشرطة، عن "سقوط حوالي مئة و خمسين قتيلاً"، و قد شكلت تلك الأحداث "أول تحد شعبي حقيقي للنظام منذ عام ١٩٥٢"[2]، و برهنت أن سياسته تلك لم تعد تحظى بتأييد شعبي.

ولكن قمع الحريات بشتى الطرق و الوسائل، أنهى تلك الأحداث، و أعطى فرصة لاستمرار التطبيع طوال عهد الرئيس السابق حسني مبارك الذي انتهى بالثورة عام ٢٠١٠.

استناداً لما سبق كان للتطبيع نتائج على مستويات متعددة و منها :

**أولاً– على المستوى السياسي:** لقد أدى التطبيع المصري الاسرائيلي على الصعيد السياسي الى تثبيت تبعية مصر للتحالف الأمريكي–الاسرائيلي، و تهميش دورها الاقليمي، الا فيما يتعلق بخدمة المصالح الأمريكية و الاسرائيلية كالتوسط لدى الدول العربية للانخراط في التطبيع و اضعاف الجبهة العربية بوجه الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين.

كما أثارت هذه السياسة حفيظة الشعب المصري الذي اعتبر أن كرامته تنتهك من قبل حكامه قبل أعدائه، و بالتالي تطلب ذلك الاستمرار بالعمل بموجب قانون الطوارئ الذي جعل الحكم في مصر حكماً استبدادياً بكل ما للكلمة من معنى. "فبموجب هذا القانون توسعت سلطة الشرطة وعلقت الحقوق الدستورية وفرضت الرقابة وقيد القانون بشدة أي نشاط سياسي غير حكومي. وبموجب هذا القانون احتجز حوالي ١٧،٠٠٠ شخص، ووصل عدد السجناء السياسيين الى حوالي ٣٠،٠٠٠ معتقل"[3]. كما تم حظر جماعة الاخوان

---

[1] نافعة (حسن)، **مصر والصراع العربي–الإسرائيلي"من الصراع المحتوم ...إلى التسوية المستحيلة"**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، لبنان، عام ١٩٨٧، ص ٥٤.

[2] أنظر المرجع نفسه ص ٥٥–٥٦–٥٧.

[3] أنظر قانون الطوارئ في مصر على الرابط التالي: http://ar.wikipedia.org.

المسلمين الذين عارضوا سياسات الحكم الداخلية و الخارجية و خصوصاً ما يتعلق بالتطبيع المصري– الاسرائيلي. و قد أدى قانون الطوارئ الى منع الاخوان المسلمين من المشاركة في انتخابات مجلس الشعب التي أجريت قبل شهرين من اندلاع الاحتجاجات وحصل خلالها الحزب الوطني الحاكم على "٩٥% من مقاعد المجلس"، أي أن المجلس قد "خلا من أية معارضة تذكر"، "مما أصاب المواطنين بمزيد من بالاحباط و بتصاعد سخطهم على نظام حسني مبارك"[١]، الأمر الذي أدى الى الثورة.

**ثانياً– على المستوى الاقتصادي:** لم يؤد التطبيع بين مصر و اسرائيل الى حل المشاكل الاقتصادية في مصر على النحو الذي ردده المسؤولون المصريون، بل على العكس من ذلك فان ما حصل فيها هو توسع الفجوة الطبقية بين الأغنياء و الفقراء، و ما رافق ذلك من استشراء للفساد من خلال تحالف كبار المسؤولين المصريين مع كبار رجال الأعمال الأمر الذي ضاعف من حقد الشعب المصري على حكامه.

ولكن في المقابل فان سياسة التطبيع هذه كانت قد حققت نمواً اقتصادياً في اسرائيل من خلال فتح العديد من الأسواق العربية و غير العربية أمام منتوجاتها، بالاضافة الى تدفق الاستثمارات الأجنبية اليها.

و بامكاننا القول أن التطبيع الاقتصادي بين البلدين "لم يحقق الكثير قبل العام ٢٠٠٤" حين "فاجأت الحكومة المصرية شعبها بتوقيعها على اتفاقيات المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز)" التي أثبتت التجربة أن مردودها على الاقتصاد المصري أقل بكثير مما كان متوقعاً، بل ربما كانت سلبياتها أكثر من ايجابياتها، و منذ عام ٢٠٠٤ أبرمت الحكومة المصرية أربعة عقود تقوم بموجبها مصر بتصدير الغاز الطبيعي لاسرائيل، و يمتد العمل بهذه العقود حتى عام ٢٠٣٠. و قد أثارت هذه العقود "موجة عارمة من الاحتجاج"، و تسببت في "أزمات سياسية كبيرة للحكومة المصرية" بسبب معارضة خبراء بترول وسفراء سابقين الذين اعتبروا تلك العقود إهداراً للمال العام ومجاملة لإسرائيل فضلاً عما يشوبها من فساد وعدم شفافية. كما حصل "التسلل الاسرائيلي لمواقع الاستثمار في سيناء"، التي كانت "خطاً أحمراً" حتى بالنسبة الى الرئيس الراحل أنور السادات. و الأهم من ذلك كله أنه "بحلول أواخر ٢٠١٠ كان حوالى ٤٠ ٪ من

[١] أنظر أسبوعية الأهرام، عدد ١٤ أيلول عام ٢٠٠٥، على الرابط التالي : http://weekly.ahram.org.eg.

سكان مصر يعيشون تحت خط الفقر أي يعتمدون على دخل قومي يعادل حوالي دولارين في اليوم لكل فرد، و يعتمد جزء كبير منهم على السلع المدعومة"[١].

**ثالثاً– على المستوى الثقافي:** لم يتمكن التحالف الأمريكي–الاسرائيلي من اختراق ثقافة أو منظومة الوعي لدى الشعب المصري على الرغم من تعدد محاولاته و آلياته، و لعل الممارسات الاسرائيلية العدوانية اتجاه العرب حيناً و اتجاه ضرب اقتصادهم و طعن كرامتهم أحياناً أخرى، قد تكفلت بالحد من فاعلية التطبيع الثقافي. اضافة الى ما قامت به الحركة الشعبية لمقاومة التطبيع التي كان من أهم انجازاتها "عزل التطبيع عن العمل الشعبي، و محاصرته ضمن العلاقات الرسمية بين الحكومات". "هذا ما يتفق عليه المحللون العرب و الاسرائيليون و الغربيون"[٢].

ثمة انجاز آخر قد حققته تلك الحركة هو أنها جعلت من انخراط الحكومات و المسؤولين و رجال الأعمال و المثقفين و الاعلاميين و غيرهم في عملية التطبيع، أمراً شائناً يجب اخفاؤه. فقد عملت الحكومات المصرية على اخفاء أنشطة التطبيع عبر التلاعب بتسمية اتفاقاتها مع اسرائيل لتجنب عرضها على مجالسها النيابية و مناقشتها جهاراً، و الا اضطرت ل"اللجوء الى تبريرها" و "المبالغة في اظهار فوائدها و حسناتها الاجتماعية"، على نحو "أضر بمصداقية تلك الأعمال التطبيعية" و بمصداقية الحكومات و الأنظمة المروجة لها[٣].

بذلك بقيت العلاقات بين مصر و اسرائيل أبعد ما تكون عن أي حالة تقارب بين الشعبين، بل اتسمت في أغلب الأحيان برفض شعبي مطلق لأي قادم من اسرائيل، و تحول التطبيع بمرور الوقت الى تهمة و عار بالنسبة للأغلبية الساحقة من المصريين.

---

[١] عوض (محسن)، سالم (ممدوح)، عبيد (أحمد)، **مقاومة التطبيع "ثلاثون عاماً من المواجهة"**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام ٢٠٠٧، ص ٣١٤.

[٢] المرجع نفسه ص ٣١١.

[٣] المرجع نفسه ص ٣١١.

## - الفقرة الثانية: ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ و استلام الاخوان المسلمين السلطة

في ضوء تلك المعطيات، "رفض خطاب التطبيع المفاضلة بين استبداد الداخل و قهر الخارج"، و أكد مرة أخرى أن "أشكال السلام المزعومة لم تجلب الا المزيد من القهر الداخلي"، و أن "هذه القضايا لن تحسم الا شعبياً"[١].

في النهاية تراكمت النتائج السيئة للتطبيع لكي تحمل الشعب المصري على الثورة التي عرفت بثورة الخامس و العشرين من يناير، و التي نتج عنها وصول الاخوان المسلمين الى الحكم بحصولهم على أغلبية مقاعد مجلس الشعب المصري، بالاضافة الى فوز مرشحهم محمد مرسي بمنصب رئيس الجمهورية المصرية و ذلك من خلال انتخابات شعبية ديمقراطية، مع ما يمثله ذلك من استفتاء شعبي على التطبيع و على العلاقات المصرية–الاسرائيلية، اذ أن جماعة الاخوان المسلمين كانوا منذ توقيع معاهدة كامب ديفيد و طوال عهد حسني مبارك من أكثر المطالبين بقطع تلك العلاقات و أكثر المناهضين للتطبيع.

لكن مقابل هذا الموقف التاريخي للاخوان الملسمين تجاه العلاقات المصرية–الاسرائيلية أتت الرسالة التي بعثها الرئيس المصري الجديد محمد مرسي الى نظيره الاسرائيلي شيمون بيريز، فأثارت لغطاً كبيراً و تساؤلات عديدة عن حقيقة موقف الاخوان من تلك العلاقات. فهذه الرسالة التي حملها السفير المصري الجديد لدى اسرائيل (عاطف سالم)[٢]، قد تضمنت المقاطع التالية : "صاحب الفخامة السيد شيمون بيريز رئيس دولة إسرائيل، عزيزي وصديقي العظيم.. لما لي من شديد الرغبة في أن أطور علاقات المحبة التي تربط لحسن الحظ بلدينا، فقد اخترت السفير عاطف محمد سالم سيد الأهل، ليكون سفيراً فوق العادة، ومفوضاً من قبلي لدى فخامتكم". "كان لي الشرف بأن أعرب لفخامتكم عما أتمناه لشخصكم من السعادة، ولبلادكم من الرغد"[٣].

---

[١] المرجع نفسه ص ٣١٠.

[٢] ذلك خلال تسليم أوراق اعتماده في ٢٠١٢/١٠/١٧، و التي نشرت في جريدة السفير اللبنانية في ٢٠١٢/١٠/١٨.

[٣] أنظر جريدة السفير، العدد رقم: ١٢٣١٢، الصادر في تاريخ ٢٠١٢/١٠/١٨.

لقد فتحت هذه الرسالة مجالاً واسعاً لمحاولة رصد و استشراف مستقبل العلاقات المصرية–الاسرائيلية من خلال السؤال الذي يطرح نفسه و هو: هل سوف تستمر تلك العلاقات كما كانت قبل حدوث الثورة، أم سوف يكون هنالك استجابة لرغبات الشعب المصري المناهضة للتطبيع في ظل حكم الاخوان المسلمين؟

## - الفقرة الثالثة: مستقبل العلاقات المصرية–الاسرائيلية

أثارت ثورة الخامس و العشرين من يناير التي اسقطت نظام حسني مبارك، الكثير من الجدل حول مستقبل معاهدة السلام المصرية – الاسرائيلية، و أهمية العلاقات بين البلدين، و اعتقد الكثيرون بامكانية انهاء العمل بهذه المعاهدة، أو تعديل بعض نصوصها. و رافق تلك الثورة و بعدها تعليقات كثيرة حول هذا الموضوع، حيث أن اسرائيل أعربت عن خشيتها على العلاقات المصرية–الاسرائيلية، مباشرة بعد سقوط الرئيس حسني مبارك، حتى أنه في اليوم نفسه دعت المستشارة الألمانية انجيلا ميركل مصر الى احترام المعاهدة بعد أن وصفت تنحي مبارك بالتغيير التاريخي. أما على الصعيد العربي فقد أعقب اعلان التنحي موجة من الاحتفالات عمّت الشوارع العربية من المحيط الى الخليج و خصوصاً في غزة المحاصرة حيث قال رئيس الحكومة الفلسطينية (المقالة) اسماعيل هنية بأن الحصار الاسرائيلي لمدينة غزة بدأ بالترنح.

كما أعقب فوز الاخوان المسلمين في الانتخابات النيابية، و حصولهم مع حلفائهم الاسلاميين على الأغلبية الساحقة من مقاعد مجلس الشعب المصري، موجة من التفاؤل لدى الشارع المصري من امكانية اسقاط معاهدة السلام و قطع العلاقات المصرية–الاسرائيلية.

الا أن دراسة مرحلة ما بعد سقوط نظام مبارك و استشراف العلاقات المصرية–لاسرائيلية تتطلب الاستناد الى كل العوامل الثابتة و المؤثرة في هذه العلاقات مثل معاهدة السلام و امكانية تعديلها و رأي الاخوان المسلمين فيها تلك المعاهدة و في العلاقات مع اسرائيل بشكل عام و قدرتهم على تعديلها، و

دور الولايات المتحدة الأمريكية و موقفها من أي تغيير قد يطال معاهدة السلام، و ذلك في ضوء المعطيات الداخلية و الاقليمية و الدولية.

بالنسبة الى معاهدة السلام، فقد نصت صراحة على أن لا تُمس و أن تنفذ الالتزامات الناشة عنها بحسن نية، و على تفوقها على أي التزام يتعارض مع بنودها سابقاً كان أو لاحقاً، و ذلك ما تضمنته المادة السادسة التي نصت حرفياً على ما يلي :

١- "لا تمس هذه المعاهدة ولا يجوز تفسيرها على نحو يمس بحقوق والتزامات الطرفين وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

٢- يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نيه التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أى فعل أو امتناع عن فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل عن أية وثيقة خارج هذه المعاهدة.

٣- كما يتعهدان بأن يتخذا كافة التدابير اللازمة لكي تطبق في علاقاتهما أحكام الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي يكونان من أطرافها بما في ذلك تقديم الاخطار المناسب للأمين العام للأمم المتحدة وجهات الإيداع الآخرى لمثل هذه الاتفاقيات.

٤- يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أي التزامات تتعارض مع هذه المعاهدة.

٥- مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة يقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأي من التزاماتهما الأخرى، فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافذة"[١].

كما نصت المادة السابعة من هذه المعاهدة على ثلاث آليات محددة لحل أي خلاف ناشئ عن تطبيق أو تفسير أي بند من بنودها، أولى تلك الآليات هي المفاوضة و ان لم يتيسر الحل عن طريقها يتم اللجوء الى التوفيق أو التحكيم. في حين أن تلك المعاهدة لم تشر الى أي شكل من أشكال الغائها أو تعليق العمل بها أو حتى تعديل أي بند من بنودها.

كما أن آثار المعاهدة لم تقتصر على الطرفين المصري و الاسرائيلي، بل انها قد أسندت دوراً تنفيذياً للولايات المتحدة، يتمحور حول حفظ المعاهدة من أي خرق و جعلت منها الحارسة الوحيدة و الضامنة

[١] المادة ٦ من معاهدة السلام بين مصر و اسرائيل لعام ١٩٧٩.

لقيام الأطراف المعنية ( أي مصر و اسرائيل) بتنفيذ الالتزامات الواردة فيها. لقد ورد هذا الموقف بوضوح تام ضمن خطاب "الالتزامات الأمريكية تجاه الطرفين"، الموجه الى كل من الرئيس المصري أنور السادات و رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن، و الذي يعتبر جزءاً من المعاهدة المصرية–الاسرائيلية، حيث ذكر الخطاب أنه "في حالة حدوث خرق أو تهديد بخرق لمعاهدة السلام بين مصر و اسرائيل فان الولايات المتحدة ستقوم بناء على طلب أحد الطرفين أو كليهما بالتشاور معهما في هذا الشأن، و ستتخذ كل الاجراءات الأخرى التي تراها مناسبة لتحقيق الالتزام بهذه المعاهدة"[1].

هذا فيما يتعلق بالاطار القانوني للتعامل مع المعاهدة المصرية–الاسرائيلية، أما بالنسبة لرأي الاخوان المسلمين بها فقد كان تاريخياً الرفض القاطع لتلك المعاهدة و لتلك العلاقات. و لطالما أدان الاخوان المسلمون كل ما يتعلق بالتطبيع المصري–الاسرائيلي و بالمطبعين و بالأخص الحكام منهم، تماشياً مع نظرة الأغلبية العظمى من الشعب المصري الذي ثار على سياسات النظام السابق و الذي أتاح الفرصة لوصول الاخوان المسلمين الى مراكز السلطة في مصر. لذلك عليهم أن يدركوا اليوم أن موقفهم هذا كان له الأثر الأكبر في وصولهم الى الحكم.

و لكن كيف سيتعامل الاخوان مع العلاقات المصرية–الاسرائيلية بعد أن استلموا زمام السلطة في مصر؟ ان الاجابة على هذا السؤال تتطلب فهم موقف الولايات المتحدة تجاه أي تعديل في المعاهدة أو في العلاقات بوصفها حامية للمعاهدة و شريكاً أساسياً فيها و للعلاقات المصرية–الاسرائيلية ككل، هذا بالاضافة الى الظروف الاقليمة و الداخلية.

قلنا أن الولايات المتحدة الأمريكية مخولة قانونياً حماية المعاهدة المصرية–الاسرائيلية و تعتبر عرابة تلك العلاقات و الضامنة لها منذ قيامها. و من المعلوم أن هذه الدولة هي القوة الاقتصادية و العسكرية الأعظم في المنطقة[2] و في العالم، و أن موقفها واضح بعدم المس بمعاهدة السلام و بالعلاقات المصرية–الاسرائيلية. جاء ذلك من خلال سلسلة تصريحات أمريكية رسمية منذ قيام الثورة حتى وصول

---

[1] نافعة (حسن)، **مصر والصراع العربي–الإسرائيلي"من الصراع المحتوم ...إلى التسوية المستحيلة"**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، لبنان، عام ١٩٨٧، ص ٨١–٨٢.

[2] ان الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك أقوى الأساطيل و القواعد العسكرية المنتشرة من البحر الأبيض المتوسط الى بحر الخليج، أنظر في هذا الصدد " القوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية" على الموقع التالي: http://ar.wikipedia.org.

الاخوان الى الحكم. حيث أعلن الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، عن دعمه لاستمرار معاهدة السلام بين مصر واسرائيل، وقال "ان الالتزام بعملية السلام أمر غير قابل للجدل، مشيراً إلى أنه لا يوجد رئيس للولايات المتحدة أوضح منه في هذا الصدد"[١].

أما فيما يتعلق بالأوضاع الداخلية في مصر فانها متأزمة اقتصادياً، و لا تزال بحاجة الى المعونة الأمريكية كما أنها بحاجة الى خطة تنموية شاملة للنهوض بالاقتصاد المتهاوي، و بالتالي هي بحاجة الى تدفق الاستثمارات الأجنبية اليها و الى دعم المؤسسات المالية الدولية، و ان هذا لا يتم بصورة جدية الا برضى الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن الأوضاع الاقليمية في غاية التعقيد فالثورة لم تقتصر على مصر بل سبقتها الى تونس و الى ليبيا، و الحال في سوريا أشبه بالحرب الأهلية و هو آخذ بالتدهور يوماً بعد يوم و يترافق مع تهديدات بتوسيع دائرة الصراع لتصل الى لبنان و اسرائيل و ربما تركيا و ايران، و بالتالي فان المنطقة غارقة في الفوضى.

في ضوء كل تلك العوامل أتى موقف الأخوان المسلمون صريحاً و قاطعاً بعدم التعرض للمعاهدة أو قطع العلاقات مع اسرائيل خصوصاً في المرحلة الراهنة، الأمر الذي أعاد تأكيده الرئيس محمد مرسي حين قال أن أولوية مصر حالياً هي النهوض باقتصادها الذي تضرر بفعل الثورة و الاهتمام بملفات التنمية. و في هذا الصدد أشار وزير الخارجية الاسرائيلي أفيغدور ليبرمان الى أن الأمر الذي يبعث على التفاؤل هو أن القيادة الجديدة في مصر بعد ثورة يناير تتحدث عن احترام معاهدة السلام، حيث أنه قال : "ان معاهدة السلام الاسرائيلية–المصرية تشكل عنصراً هاماً في الحفاظ على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وأنه لا يمكن تعديل معاهدة السلام إلا بموافقة الجانبين". كما أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون، أن مصر ملتزمة بتعهداتها بموجب اتفاقية السلام مع اسرائيل، وليست هناك "نية أو ما يدل في الوقت الحالي، على تقويض معاهدة السلام"[٢].

ولكن العلاقات المصرية–الاسرائيلية كانت قد خضعت منذ قيام الثورة الى ثلاث امتحانات ذات أهمية من ناحية دوافعها و من ناحية طريقة التعامل معها.

---

[١] جريدة "مصر اليوم"، العدد الصادر نهار الجمعة في ٢٠١٢/٧/١٣.

[٢] أنظر جريدة "الأهرام"، العدد الصادر في ٢٠١٢/١/٣٠.

أتى الامتحانان الأولان بعد سقوط مبارك و قبل تسلم الاخوان المسلمين للسلطة، تمثل الامتحان الأول بتوالي الهجمات على أنابيب تصدير الغاز من مصر الى اسرائيل و قد تمت تلك التفجيرات كلها في الجزء المصري و تحديداً في سيناء و أدت الى وقف تصدير الغاز من مصر الى اسرائيل، في حين اعتبرت تلك التفجيرات نوعاً من الاحتجاج على تصدير الغاز المصري الى اسرائيل، الا أن هنالك من اعتقد أن ذلك التصدير سيتوقف بكل الأحوال بسبب اكتشاف اسرائيل لحقول غاز ضخمة أمام الساحل الفلسطيني.

الامتحان الثاني هو الهجوم الشعبي على السفارة الاسرائيلية بالقاهرة في ٢٠١١/٩/١٠ و المطالبة بطرد السفير الاسرائيلي من مصر، الذي أدى الى مقتل ثلاثة أشخاص و اصابة أكثر من ألف شخص، الا أن القوات المصرية استعادت السيطرة على الوضع و قامت بتحرير الموظفين الاسرائيليين المحتجزين بالسفارة و القاء القبض على ١٩ معتدياً على السفارة، و قد وصف (دان مريدور)، نائب رئيس الوزراء الاسرائيلي، الهجوم على السفارة الإسرائيلية بالقاهرة بأنه "هجوم على السلام بين مصر وإسرائيل وعلى الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط". و قال مريدور في حديث لراديو إسرائيل أن الهجوم على السفارة "واقعة خطيرة، و أنه بغض النظر عن هذه الواقعة فانه لا يزال من مصلحة مصر واسرائيل التمسك بمعاهدة السلام بين البلدين"، كما وعد الجانب المصري بعدم تكرار تلك الواقعة و بملاحقة جميع المرتكبين و احالتهم الى القضاء[١].

لكن الامتحان الأخطر للعلاقات المصرية–الاسرائيلية بعد الثورة تمثل بالاضطرابات التي شهدتها الحدود المصرية – الإسرائيلية، بعد أن هاجم مسلحون مصريون من سيناء موقعاً للقوات المصرية فيها حيث قتلوا ستة عشر شرطياً على الأقل واستولوا على مركبتين مدرعتين وتوجهوا بهما لمهاجمة الحدود الاسرائيلية. ان هذا الهجوم يشكل بحد ذاته امتحاناً للعلاقات المصرية–الاسرائيلية، اذ تم على اثره ارسال القوات المصرية الى سيناء بما يتعارض مع نصوص معاهدة السلام المصرية–الاسرائيلية، حيث أتت الحجة المصرية على ذلك بأنها لا تستطيع ضبط حدودها و تأمين أراضيها بوجه الاسلاميين اذا لم تعدل نصوص المعاهدة المتعلقة بحجم القوات المصرية في سيناء. و بسبب تلك الأحداث ظهر من ينادي بالغاء هذه المعاهدة، بينما رفض آخرون هذا الاقتراح في الوقت الحالي، على اعتبار أن مصر غير

[١] موقع شبكة بي.بي.سي على الرابط التالي : http://www.bbc.co.uk.

مستعدة حالياً للدخول في مواجهة مباشرة مع اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، في ظل أوضاعها الداخلية الراهنة ومتطلبات اعادة ترتيبها، و في ضوء الرّد الاسرائيلي و الأمريكي الواضح و الحازم بوجوب احترام كل الاتفاقيات المصرية–الاسرائيلية.

على الأرجح ان قرار الاستمرار بالعلاقات كما هي أو على الأقل تأجيل المواجهة مع اسرائيل قد اتخذ، ففي ٢٠١٢/١٠/١٧ وصل السفير المصري الجديد عاطف سالم الى اسرائيل و قد استقبله رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو، فعلى الرغم من أن هذا الاستقبال قد تم مباشرة بعد اعلان الحكومة الاسرائيلية أن الاستيطان في ضفة الغربية لن يتوقف، الا أن السفير عاطف سالم صرح خلال حفلة الاستقبال هذه بأنه قد جاء الى اسرائيل حاملاً معه رسالة سلام و أن مصر سوف تظل ملتزمة بجميع اتفاقياتها مع اسرائيل.

لا شك أن كلام السفير المصري كان واضحاً لجهة استمرار العلاقات، و لكن ربما اعتبره البعض تكتيكاً سياسياً تفرضه الظروف الداخلية و الخارجية على الرئيس المصري محمد مرسي، اذ لا طاقة لمصر اليوم لمواجهة التحالف الأمريكي–الاسرائيلي، و بالتالي هي سياسة ربما تتغير اذا ما حصل تحول مهم في موازين القوى على الصعيد الاقليمي، و لكن الى حين حصول هكذا تحول سوف تبقى تلك العلاقات مستمرة على الصعيد السياسي و ربما الاقتصادي، و ذلك على الرغم من الضغوط الشعبية الرافضة لها، و لكن مهما استمرت تلك العلاقات فان الشعب المصري سوف يبقى رافضاً للتطبيع مع اسرائيل ما دامت مستمرة في اعتداءاتها على الفلسطينيين و باقي العرب.

# خاتمة

ان معاهدة السلام المصرية–الاسرائيلية و ملحقاتها تشكل الاطار القانوني للعلاقات المصرية–الاسرائيلية_على المستوى الرسمي رغم أنها نصت على وجوب خلق علاقات اجتماعية اقتصادية و ثقافية بين الشعبين المصري و الاسرائيلي مما يشكل ابتكاراً جديداً في تاريخ العلاقات الدولية. و وفقاً لنصوص تلك المعاهدة فان العلاقات المصرية–الاسرائيلية لن تكون علاقات جامدة بل متحركة باتجاه توسيع دائرتها لتشمل باقي الدول العربية.

و لقد استخلصنا عدة نقاط نصت عليها هذه المعاهدة، أهمها :

١- أنهت المعاهدة حالة الحرب بين مصر و اسرائيل و بدأت مرحلة السلام.

٢- تلعب مصر، استناداً لاطار السلام و المعاهدة، دور المساعد و المعاون لاسرائيل على تحقيق هدف يعد بالأساس هدفاً اساسياً و جوهرياً لاسرائيل هو التنسيق و العمل بين الطرفين لتوسيع نطاق السلام ليشمل دول المنطقة.

٣- نصت المعاهدة على وجوب بناء علاقات دبلوماسية و اقتصادية و ثقافية أي ما سيعرف لاحقاً بالتطبيع.

٤- ان السلام المصري–الاسرائيلي خاضع للضبط و المراقبة من قبل طرف ثالث هو الأمم المتحدة ما لم تتفق الدولتان صاحبتا العلاقة على خلاف ذلك.

٥- ان التزامات مصر و اسرائيل الناشئة عن تلك المعاهدة تتفوق على أي التزامات ناشئة عن أي اتفاقية أو معاهدة سابقة أو لاحقة، و بالتالي فان العلاقات بين مصر و اسرائيل هي في موقع متقدم على باقي العلاقات.

من ناحية أخرى فان الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر ليس فقط طرف أساسي بالعلاقات المصرية الاسرائيلية بل انها طرف مهيمن أيضاً. فهي أقوى دولة في العالم عسكرياً و اقتصادياً و هي تهيمن سياسياً على الأمم المتحدة، ليس فقط عبر امتلاكها حق النقض في مجلس الأمن، بل أيضاً من خلال التمويل و من خلال التأثير على أصوات الكثير من الدول، من بينها الدول الأربع الكبرى التي تمتلك حق النقض في مجلس الأمن الدولي. كما أنها تهيمن بنفس الأسلوب على المؤساسات المالية و الاقتصادية الدولية.

فهي باختصار، كيان عسكري اقتصادي سياسي متحكم بالاقتصاد العالمي و النظام المالي الدولي و بالعلاقات الدولية من خلال تفوقها العسكري و احكام قبضتها على المؤسسات الدولية السياسية و الاقتصادية و الأمنية.

لذلك لم يعد أمام باقي دول العالم، خصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، الا التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية بدلاً مواجهتها لأن تلك المواجهة لن تؤدي الا الى العزلة و الافلاس. و بالتالي فان مصر و اسرائيل لا يمكنهما الا الخضوع للولايات المتحدة في علاقتهما معها.

و في حين أن لاسرائيل علاقات متينة جداً مع الولايات المتحدة الأمريكية بسبب القدرة الكبيرة اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، و تأثيره على القرارت الأمريكية ، و كذلك تلاقي المصالح بين كل من أمريكا و اسرائيل على اعتبار أن الأخيرة تشكل قاعدة متقدمة لأمريكا في قلب الشرق الأوسط و على مشارف منابع النفط، و بالنتيجة هي علاقات استثنائية دفعت الكثير من المحللين لاعتبار اسرائيل ولاية جديدة تضاف الى باقي الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية.

في المقابل نجد أن علاقة مصر بالولايات المتحدة الأمريكية هي علاقة تابع بمتبوع. فبعد أن ارتمت في أحضان الولايات المتحدة، و لجأت في مرحلة لاحقة إلى منظمات الاقراض الدولية، الخاضعة للسيطرة الأمريكية، مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولي للانشاء والتعمير، لمساعدتها على النهوض باقتصادها عبر آلية تصحيح الاختلالات الهيكلية أو ما يعرف بسياسة الاصلاح الاقتصادي، التي كان من نتائجها الغاء دعم السلع الأساسية وبدء بيع القطاع العام و غرق مصر في بحر الديون. و بذلك تحول النظام المصري الى التبعية الكاملة، عسكرياً و اقتصادياً و سياسياً، للاستراتيجية الأمريكية.

فتبعية مصر العسكرية، ظهرت من خلال التحالف الاستراتيجيStrategic " alliance " مع الولايات المتحدة، بما يعنيه من تعاون عسكري وتدريب ومناورات مشتركة وبرامج تسليح وتصنيع عسكري ومحاربة الارهاب.

أما بالنسبة للتبعية الاقتصادية، فقد بدأت مع تنفيذ برنامج وطني مصري للإصلاح الاقتصادي Pursuit of economic reformبما يضمه من مساعدات اقتصادية أمريكية من خلال المؤسسات الدولية، اضافة الى المعونات الأمريكية المقدمة سنوياً لمصر.

كذلك تتجلى التبعية السياسية بالالتزام بالسلام Commitment to Peace بما يعنيه من تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي على جميع المسارات وتحقيق الأمن والاستقرار الوطني والإقليمي، و لو على حساب قضية الأمة العربية.

بعبارة أخرى ان التبعية السياسية جعلت من نظام حسني مبارك جزءاً من المنظومة السياسية الأمريكية، بعد أن كانت في طليعة المناصرين للعروبة و للقضية العربية. الأمر الذي يصعب جداً الفكاك منه حتى بعد سقوط مبارك.

و يمكننا تلخيص تأثير الولايات المتحدة على العلاقات المصرية–الاسرائيلية بأربع نقاط أساسية هي:

١– بناء عملية السلام. حيث كانت الولايات المتحدة المهندس الأساسي لمعاهدة السلام و ملحقاتها. و عبر تلك المعاهدة بالذات، تحقق هدف اسرائيل بخرق التضامن العربي، و تحييد أكبر دولة عربية، و أقواها في ذلك الحين، عن الصراع العربي الاسرائيلي.

فان تلك المعاهدة، بمضامين بنودها، لم تكن لتبصر النور لولا الضغوط الأمريكية المساندة دائماً لمطالب الاسرائيليين.

٢– توسيع دائرة ذلك السلام. وذلك باستخدام مصر نفسها أداتةً و وسيلةً لتوسيع دائرة السلام المصري–الاسرائيلي ليشمل بلداناً عربية أخرى لا تعترف باسرائيل و تعاديها و تشكل خطراً على استمرارها، مما يخدم أكثر فأكثر أهدافاً اسرائيلية و أمريكية.

٣- ضمان السلام المصري-الاسرائيلي، ليس فقط عبر الضغوط الاقتصادية و السياسية و الدبلوماسية، بل من خلال معاهدات ملحقة بمعاهدة كامب دايفد، مثل المعاهدة الأمنية الأمريكية-الاسرائيلية، الموقعة من قبل الطرف المصري عبر الرئيس السادات و التي وافق عليها البرلمان المصري كجزء لا يتجزأ من معاهدة السلام المصرية-الاسرائيلية.

٤- ضمان تفوق اسرائيل، العسكري و الاقتصادي و السياسي، على مصر و على باقي دول المنطقة.

و عليه فان تأثير الولايات المتحدة على العلاقات المصرية-الاسرائيلية كان منذ البداية و سيبقى في مصلحة اسرائيل. فهي تسخر قدراتها السياسية و الدبلوماسية، في التأثير على القرار السياسي المصري، لتبقيه متوجهاً نحو السلام مع اسرائيل، على الرغم من الجرائم التي ترتكبها هذه الدولة بحق العرب و التي تحرج النظام المصري أمام شعبه قبل أن تحرجه أمام باقي الدول العربية و العالم. و تستخدم تلك القدرات لاحداث خرق ثقافي يخدم اسرائيل عبر جعلها مقبولة كجزء من المنطقة، ليس فقط بالنسبة للأنظمة بل أيضاً بالنسبة للشعوب. بعبارة أخرى تساهم الولايات المتحدة بعملية التطبيع المصري-الاسرائيلي كمدخل للتطبع العربي-الاسرائيلي. و بالتالي فان العلاقات المميزة التي تجمع الولايات المتحدة الأمريكية باسرائيل بالاضافة الى تبعية مصر المطلقة للسياسة الأمريكية، جعلت من السياسة المصرية جزءاً متمماً للسياسة الأمريكية في المنطقة و التي تصب أساساً في مصلحة بقاء اسرائيل و تنمية قدراتها على حساب كل من مصر و باقي الدول العربية.

بالاضافة الى هذا التأثير للولايات المتحدة، فان العلاقات المصرية-الاسرائيلية تتأثر كذلك بعوامل داخلية و اقليمية مترابطة مع بعضها البعض. فالعوامل الداخلية تتمثل بالعامل الديني حيث تدين الغالبية العظمى من الشعب المصري بالدين الاسلامي الذي يعادي اليهود، و عامل التعاطف المصري مع القضية الفلسطينية بوجه اسرائيل، و عامل العداوة التي ترسخت بين الشعبين المصري و الاسرائيلي طوال عقود من الحروب.

أما العوامل الخارجية فهي تنقسم بدورها الى عوامل معاكسة للتطبيع المصري-الاسرائيلي و عوامل دافعة له. العوامل المعاكسة للتطبيع تتمثل بالممارسات الاسرائيلية على الجبهات العربية و بالأخص الجبهة

الفلسطينية و الجبهة اللبنانية–السورية حيث أن أقل ما يقال فيها أنها عدوانية و غير انسانية، في حين يمثل صمود تلك الجبهات مثالاً يحتذى به للمصريين المناهضين للتطبيع. و تتمثل العوامل الخارجية الدافعة للتطبيع بانهيار الاتحاد السوفياتي و انحسار نفوذه في المنطقة مما زاد من انكشافها أمام النفوذ الأمريكي–الاسرائيلي، الأمر الذي تزامن مع حروب الخليج الأولى و الثانية التي أدت الى زيادة القواعد و الأساطيل الأمريكية في المنطقة، بالاضافة الى موجة التطبيع بين العديد من الدول العربية و اسرائيل خلال التسعينيات من القرن الماضي، و صولاً الى أحداث الحادي عشر من أيلول و ما تلاها من اعلان الولايات المتحدة حربها الدولية على الارهاب و اجتياح جيوشها لكل من افغانستان و العراق و تهديد سوريا و لبنان و ايران، ما أدى الى المزيد من الخضوع المصري على المستوى الرسمي، و بالتالي المزيد من الاندفاع نحو التطبيع.

باختصار بامكاننا القول أن العوامل الاقليمية و الدولية قد صبت بأغلبها في صالح التحالف الأمريكي–الاسرائيلي الذي عرف بدوره كيف يستغلها بغية تحقيق جميع أهدافه و بالأخص التطبيع الذي يشكل لبّ العلاقات المصرية–الاسرائيلية و هو فكرة ابتكرها التحالف الأمريكي–الاسرائيلي، كثمن لاعادة الأراضي المصرية التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٧٣، و تطور مفهوم في ما بعد من كونه مجرد اجراء ثقة بين دولتين متصالحتين الى أن أصبح أداة لفرض الهمنية الأمريكية–الاسرائية على كامل مقدرات المنطقة. و لقد تزامن ذلك مع تطور أهدافه المعلنة و الغير معلنة، و التي تهدف جميعها الى خلق حالة سلام دائم بين اسرائيل و مصر كمقدمة لتطويع باقي حكومات و شعوب المنطقة تحت قيادة التحالف الأمريكي–الاسرائيلي.

و لتحقيق تلك الأهداف كان لا بد من اتباع آليات محددة للتطبيع في الميادين السياسية، الاقتصادية و الثقافية. كان من أهمها الآلية "القوة" العسكرية و الاقتصادية، فبواسطتها تم انشاء العلاقات المصرية–الاسرائيلية و فرض التطبيع على المصريين خصوصاً في شقيه السياسي و الاقتصادي، و هي السبب في استمرار تلك العلاقات حتى يومنا هذا.

كما استطاع التحالف الأمريكي–الاسرائيلي ابتكار آليات جديدة تتناسب مع تطور أهدافه و تتلاءم مع الظروف الدولية و الاقليمية. فمنذ التسعينيات من القرن الماضي و تحديداً منذ "اطلاق صيغة مدريد"[1]، استخدم هذا التحالف آليات المؤتمرات الدولية السياسية و الاقتصادية، التي لعبت مصر خلالها دور المساعد لتوسيع دائرة السلام المصري–الاسرائيلي ليشمل العدد الأكبر من الدول العربية، و ذلك انطلاقاً من "صيغة كامب ديفيد" التي لم تعد مجرد اتفاقات و معاهدات مكتوبة فحسب، بل أصبحت "سياسة معتمدة في الشرق الأوسط من قبل اسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية"[2].

أما بالنسبة للتطبيع الثقافي الذي يعتبر الأهم و الأعمق تأثيراً، فقد استخدم التحالف الأمريكي–الاسرائيلي "عشرات الآليات" لتحقيقه، بهدف "اقتلاع مصادر العداء من الفكر العربي و الاسلامي، و رسم صورة ايجابية لاسرائيل لدى المجتمع العربي"[3]. تمثلت أهم تلك الآلياتات بالاعلام المسيطر عليه من قبل هذا التحالف و الذي شكل بدوره آلية فعالة جداً تساند عملية التطبيع بكل جوانبها و مراحلها.

كما استطاع التحالف الأمريكي–الاسرائيلي دمج آليات التطبيع بآليات العولمة بشكل فعال ليتمكن بذلك من زايدة سيطرته على الرأي العام الدولي، و تحقيق أهدافه التطبيعية و غيرها من الأهداف.

في المقابل انطلقت في مصر حركة لمقاومة التطبيع مع اسرائيل، لتشكل أرضية ثابتة لدى الشارع المصري بسبب كرهه الشديد القديم لاسرائيل، و بسبب ممارسة الأخيرة لسياسة القمع تجاه الفلسطينيين و العرب التي لطالما استفزت المصريين.

لقد "استقى خطاب مقاومة التطبيع عناصره من روافد عديدة عبرت عنها التيارات الفكرية والاجتماعية الرافضة للتطبيع والاستسلام للعنصرية الصهيونية"، و جاءت صياغته "ذات طابع جبهوي مجسداً الطبيعة

---

[1] التي سبق و تحدثنا عنها في المبحث الثالث من الفصل الأول.

[2] السيد حسين (عدنان)، **التسوية الصعبة: دراسة في الاتفاقات و المعاهدات العربية الاسرائيلية**، ط١، مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التوثيق، بيروت، عام ١٩٩٨، ص ٤٦ .

[3] عوض (محسن)، سالم (ممدوح)، عبيد (أحمد)، **مقاومة التطبيع "ثلاثون عاماً من المواجهة"**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام ٢٠٠٧، ص ١٥٨.

الجبهوية للحركة الشعبية المناهضة للتطبيع"، وقد تطور هذا الخطاب على مدار العقود الثلاثة الماضية اتساقاً مع طبيعة المتغيرات التى شهدتها المنطقة العربية، سواء بالنسبة للتطورات التى شهدها الصراع العربى الإسرائيلى أو مواقف النظم العربية الحاكمة أو المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافة التى فرضتها العولمة[١].

و في خضم هذه الصعوبات حققت الحركة الشعبية لمقاومة التطبيع عدة إنجازات مهمة لعل أبرزها كان "عزل التطبيع عن الدائرة الشعبية ومحاصرته داخل دائرة العلاقات الحكومية الرسمية" كما جعلت من عملية التطبيع "عملاً شائناً ومجرماً يستلزم الإخفاء" فلا يزال الإسرائيليون يخشون السير في شوارع القاهرة، ولا يزال المطبعون من الإعلاميين والسياسيين والاقتصاديين على قلتهم لا يجرأون على اظهار تطبيعهم في العلن، مخافة أن يوصفوا بالخيانة و يوسموا بالعار[٢].

في النهاية ان نتائج العلاقات المصرية–الاسرائيلية تقتصر على تحقيق قدر كاف من المكاسب لاسرائيل عن طريق التطبيع السياسي على المستويين الرسمي و الاقتصادي، الا أنها لم تحقق أية مكاسب على المستوى الشعبي خصوصاً في مصر، حيث أدى الاختلاف في الرؤى بين الطبقة الحاكمة و الشعب الى ثورة الأخير على حكامه و اسقاط الرئيس حسني مبارك.

و اليوم نحن أمام حكم جديد في مصر، لديه خيارين لا ثالث لهما: اما الخضوع لارادة شعبه الذي يطالب بقطع العلاقات مع اسرائيل مما يؤدي الى فتح مواجهة مع اسرائيل و الولايات المتحدة لا طاقة لمصر بخوضها في الوقت الحالي، و اما أن يستمر في مهادنة اسرائيل بغية التفرغ لاحداث تنمية حقيقية في مصر التي ان حدثت ربما ترضي الشعب المصري و تجعله يحتمل بعض أشكال التطبيع مع اسرائيل. ولكن على الأرجح فان الرئيس الجديد لمصر محمد مرسي محكوم بالخيار الثاني، و هو الذي بعث برسائل التطمين للاسرائيليين.

---

[١] المرجع نفسه ص ٣٠٥.

[٢] أنظر المرجع نفسه ص ٣١١–٣١٢.

فهل هو فعلاً يرغب بابقاء العلاقات مع اسرائيل؟ أم أنه ينتظر الوقت المناسب للانقضاض على تلك العلاقات؟ و هل سوف يتمكن من تحقيق تنمية اقتصادية لطالما تمناها الشعب المصري لتعطيه شرعية و حرية في التعامل مع الملف الاسرائيلي؟ أم أنه سوف يفشل في تحقيقها مما سيجعله عرضة لانقضاض الشعب عليه؟ أم أن الشعب المصري الثائر لن يعطيه حتى فرصة ضئيلة لمهادنة الاسرائيليين؟

اذا كان للباحث في العلاقات المصرية–الاسرائيلية أن يخلص، في ختام بحثه، الى نتيجة تلخص تصوره لما سيكون عليه مستقبل العلاقات بين الدولتين، و لا سيما بعد الثورات الشعبية على الأنظمة الحاكمة في كل من تونس و ليبيا و جمهورية مصر العربية و اليمن و سوريا و البحرين و هي التي سميت بالربيع العربي و علقت عليها و على الأنظمة الجديدة التي سوف تخلفها كبار الآمال، فان الصورة التي سيخلص اليها قاتمة جداً ان لم تكن سوداء حالكة، ذلك لأن اسرائيل و أمريكا و الحركة الصهيونية العالمية ركزت كلها على تحييد مصر و اخراجها من الصراع العربي–الاسرائيلي باعتبارها الدولة العربية الكبرى و الأساسية في ذلك الصراع، و أن سائر الدول العربية المحيطة باسرائيل لا تشكل منفردة كانت أو مجتمعة مصدر قلق لاسرائيل أو خطر عليها. و من هنا يتضح للقارئ مدى ضخامة الجريمة التي ارتكبها الرئيس المصري محمد أنور السادات في حق مصر أولاً و سائر الأمة العربية ثانياً، بتوقيعه مع اسرائيل تلك المعاهدة المذلة غير مكره على ذلك ولا مضطر، و حَمْله مجلس الشعب على التصديق عليها على النحو الذي مرّ في موضعه من هذه الدراسة. كذلك يتضح للقارئ مدى تفريط الرئيس المصري بحقوق مصر و كرامة شعبها حين يعلم أن أنور السادات قد قبل أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية طرفاً في تلك المعاهدة و بذلك يكون قد كبّل مصر و شعبها بأغلال ثقال تجعل من شبه المستحيل عليه أن يتخلص أو يتملص منها.

و ليست الآمال التي علقتها الشعوب العربية على ما سمي بثورات "الربيع العربي" غير أحلام و أوهام، لأن تحقيق تلك الآمال يقتضي أولاً قيام أنظمة ديمقراطية حقيقية مبنية على المؤسسات في كل بلد عربي. و يقتضي ثانياً وضع استراتيجية عربية موحدة و صادقة، تحشد لها طاقات جميع تلك الدول و امكاناتها لتخليص مصر من براثن تلك المعاهدة و أنيابها أو على الأقل تحريرها جزئياً من نيرها. غير أن كل

الدلائل تشير الى أن هذا بعيد جداً أو هو شبه مستحيل، و من هنا تبدو لنا المشكلة الحقيقية المعقدة التي آلت اليها الأمور في دول "الربيع العربي". فالأنظمة الجديدة التي خلفت أنظمة الطغيان ستجد أنفسها أمام خيارين اثنين لا ثالث لهما، فاما أن تستجيب لمطالب الشعوب و تطلعاتها و طموحاتها و ذلك يعني التصادم مع الولايات المتحدة الأمريكية و اسرائيل، و هو ما لا طاقة لها به، و اما أن تكون استمراراً للأنظمة الديكتاتورية السالفة فتواصل كبت شعوبها و قهرها و اذلالها لاسكاتها و الهائها عن الصراع العربي–الاسرائيلي، و كل الدلائل تشير الى أن الخيار الثاني هو الذي سيكون، على الأقل في المدى المنظور و من يعش يره.

# لائحة المراجع

## المؤلفات العربية:


١- أبو طالب، حسن، علاقات مصر العربية (١٩٧٠-١٩٨١)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٨.

٢- الكيالي، طلال، الحرب العربية-الاسرائيلية الرابعة "العودة إلى سيناء"، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، عام ١٩٧٥.

٣- السيد حسين، عدنان، التسوية الصعبة: دراسة في الاتفاقات و المعاهدات العربية الاسرائيلية، ط١، مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التوثيق، بيروت، عام ١٩٩٨.

٤- السيد حسين، عدنان، عصر التسوية: سياسة "كامب ديفيد" و أبعادها الاقليمية و الدولية، ط١، دار النفائس، عام ١٩٩٠.

٥- السيد حسين، عدنان، العرب في دائرة النزاعات الدولية، بيروت، عام ٢٠٠١.

٦- النفيسي، عبدالله، لا للتطبيع، ط١، الكويت ١٩٩٠.

٧- بول فندلي، الخداع "في العلاقات الامريكية-الاسرائيلية"، ترجمة: محمود يوسف زايد، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، بيروت، عام ١٩٩٣.

٨- حجاب، محمد منير، أساسيات الرأي العام، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، عام ١٩٩٨.

٩- حداد، ريمون، العلاقات الدولية، ط٢، دار الحقيقة، بيروت، عام ٢٠٠٦.

١٠- حسين، سمير، الرأي العام: الأسس النظرية و الجوانب المنهجية، عالم الكتاب، القاهرة، عام ١٩٩٧.

١١- خليل، عادل عبد الغفار، الاعلام و الرأي العام "دراسة حول تطبيع العلاقات المصرية-الاسرائيلية"، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام ٢٠٠٣.

١٢- سلطان، دايفد، أسرار التطبيع بين مصر و اسرائيل، ترجمة عمرو زكريا، ط١ عام ٢٠١٠.

١٣- عبد الرحمن، عواطف، الصحافة العربية في مواجهة الاختراق الصهيوني، دار الفكر العربي، القاهرة، عام ١٩٩٦.

١٤- عوض، محسن، و سالم، ممدوح، و عبيد، أحمد، مقاومة التطبيع "ثلاثون عاماً من المواجهة"، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام ٢٠٠٧.

١٥- نافعة، حسن، مصر والصراع العربي–الإسرائيلي"من الصراع المحتوم ...إلى التسوية المستحيلة"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، لبنان، عام ١٩٨٧.

١٦- هاشم، حازم، الؤامرات الاسرائيلية ضد العقل المصري: أسرار و وثائق، دار المسقبل العربي في القاهرة، ١٩٨٦.

## الدوريات و الدراسات و المقالات:

١٧- جريدة القدس العربي، (التجربة السلمية)، في ١٩٩٠/٣/٧.

١٨- علي حسن، عمار، (رفض "التطبيع"... من الأقوال الى الأفعال)، جريدة الاتحاد، في ٧ آذار ٢٠١٠.

١٩- شقشوق، محمد، (العولمة الثقافية "المفهوم و التجليات")، مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد رقم ٣٢، الصادر في خريف ٢٠١١.

٢٠- دراسة شارب جيرمي، "الحدود بين مصر وغزة وتأثيرها على العلاقات المصرية–الإسرائيلية "، في ٢٠٠٨/٢/١، مكتب أبحاث الكونجرس.

٢١- (اليهود والأمريكان... هل اندسوا في تطوير مناهجنا الدراسية؟)، صحيفة السياسة (المصرية)، العدد الصادر في ١٩٩٣/٥/٢٥.

٢٢- خضر، عبد الوهاب، (مرة أخرى...حول المعونة الأمريكية لمصر)، الحوار المتمدن، العدد: ٣٠٨٣، في ٢٠١٠/٨/٣.

٢٣- نوار ابراهيم، (العلاقات المصرية–الإسرائيلية: الإطار و النتائج بعد عام من التطبيع)، مجلة السياسة الدولية، عدد: أبريل/نيسان ١٩٨١.

**الأطروحات و الرسائل:**

٢٤- بحري، دلال، السياسة الأمريكية في الصراع العربي–الإسرائيلي:١٩٧٣–١٩٩٤، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، عام ١٩٩٥ .

٢٥- السيد حسين، عدنان، العلاقات المصرية الاسرائيلية في ظل كامب ديفيد، اطروحة دكتوراة، عام ١٩٨٩.

**الوثائق:**

٢٦- القانون الأساسي للولايات المتحدة الأمريكية ( The Fundamental Law ).

٢٧- معاهدة السلام المصرية–الاسرائيلية لعام ١٩٧٩.

٢٨- من خطاب للرئيس الأمريكي جورج بوش في افتتاح الدورة ٦٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٣ أيلول من العام ٢٠٠٨.

٢٩- ورقة لحسين عبيدات ألقيت في المؤتمر العام العاشر لاتحاد الصحفيين العرب، المعقود في القاهرة، من ٢ الى ٥ ت١ عام ٢٠٠٤.

**المواقع الاكترونية:**

٣٠- موقع ويكيبيديا، الوسوعة الحرة على الرابط التالي:/http://ar.wikipedia.org

٣١- أسبوعية الأهرام، عدد ١٤ أيلول عام ٢٠٠٥، على الرابط التالي:

http://weekly.ahram.org.eg

٣٢- دراسة للدكتور ابراهيم علوش على الرابط التالي:

http://www.freearabvoice.org/arabi/maqalat/MathaTa3neeAl7arb3alaAlE

rhab.htm

٣٣- موقع قناة العربية على الرابط التالي:
http://www.alarabiya.net/views/2011/07/01/155565.html
٣٤- موقع شبكة بي.بي.سي على الرابط التالي: http://www.bbc.co.uk.
٣٥- ممدوح، أحمد، الثقافة والفن والتطبيع، مركز الدراسات الاشتراكية، مصر، في ٢٠٠٩/١١/١، على الرابط التالي: http://www.esocialists.net/node/4864
٣٦- الموقع الخاص بمنتدى مؤتمر الاقتصاد العالمي (دافوس) على الرابط التالي:
www.weforum.org
٣٧- الثورات العربية و آفاق التطبيع مع اسرائيل عن موقع الجزرية على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/analysis/pages/03764a19-be39-4539-ae68-f1b5addc6b9c
٣٨- الخزندار، محسن، (مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣)، في ٢٠٠٩/١١/٨، على الرابط التالي:
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2009/11/08/179232.html
٣٩- الخالدي محمد علي، (حول معنى التطبيع وجدوى المقاطعة)، الاربعاء في ١٧ مارس ٢٠١٠. منشور على الرابط التالي:
http://international.daralhayat.com/internationalarticle/119980
٤٠- الحرب الاسرائيلية على غزة عام ٢٠٠٨ من موقع "الجزيرة" على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/coverage/pages/ed007fa9-88e7-422e-8678-8fb0a5f3011f
٤١- الحرب الاسرائيلية على غزة عام ٢٠٠٨ على الرابط التالي:
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=2898
٤٢- U.S. Foreign Assistance to the Middle East
(http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL32260.pdf

٤٣- عن المعونة الأمريكية لمصر على الرابط التالي:
http://www.egyptiantalks.org/invb/index.php?showtopic=8343
٤٤- عن المعونة الأمريكية لمصر على الرابط التالي: http://manar9.mam9.com/t6318-topic
٤٥- الأحزاب السياسية المصرية على الرابط التالي:
http://egyptelections.carnegieendowment.org
٤٦- http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Isar-Ameri/sec06.doc_cvt.htm

## المراجع الأجنبية:

1- Findley, Paul, Deliberate Deceptions: *facing the facts about the U.S-Israeli relations*, july 15th, 1993.

2- *Shipler, David*, (On Middle East Policy, a Major Influence), *New York Times*, Middle East Policy, july 6, *1987*.

3- Christison, Cathleen, (Blid Spots: Offical U.S. Myths about the Middle East), Journal of Palestine Studies, winter 1988.

4- Corr, Edwin, Ginat, Joseph, Gabbay, Shaul, The Search for Israeili-Arab Peace*: learning from the past and building trust*, Sussex Academic Press,2007.

5- Lustik, Iyan, Books On Israel, Vol.1, State University of New York Press, Albani, pub date: 1988.

# الفهرس

**العنوان.....الصفحة**

**مقدمة**.....٤

**الفصل الأول:العوامل المؤثرة في العلاقات المصرية–الاسرائيلية**.....٧

المبحث الأول: معاهدة السلام المصرية–الاسرائيلية.....٩

المبحث الثاني: الولايات المتحدة الأمريكية و العلاقات المصرية–الاسرائيلية.....٢٠

- الفقرة الأولى: الولايات المتحدة كقوة عظمى.....٢٠
- الفقرة الثانية: التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية و اسرائيل.....٢٤
- الفقرة الثالثة: العلاقات الأمريكية–المصرية.....٢٨
- الفقرة الرابعة: تأثير الولايات المتحدة على العلاقات المصرية–الاسرائيلية.....٣٢

المبحث الثالث: تأثير العوامل الداخلية و الاقليمية على العلاقات المصرية–الاسرائيلية.....٣٦

- الفقرة الأولى: العوامل الداخلية و تأثيرها على العلاقات المصرية–الاسرئيلية.....٣٨
- الفقرة الثانية: العوامل الاقليمية و مؤثراتها.....٤٣

**الفصل الثاني: التطبيع** (مفهومه، أهدافه، و آلياته).....٥٦

المبحث الأول: مفهوم و أهداف التطبيع.....٥٨

- الفقرة الأولى: بداية التطبيع.....٦٠
- الفقرة الثانية: عملية السلام.....٦٤
- الفقرة الثالثة: التطبيع في الاتفاقيات الدولية.....٦٦
- الفقرة الرابعة: قوننة التطبيع.....٦٩
- الفقرة الخامسة: أهداف التطبيع.....٧١

المبحث الثاني: آليات التطبيع المصري–الاسرائيلي.....٧٩

- الفقرة الأولى: آليات التطبيع السياسي.....٨١
- الفقرة الثانية: آليات التطبيع الاقتصادي.....٨٤
- الفقرة الثالثة: آليات التطبيع الثقافي.....٨٨
- الفقرة الرابعة: تقييم آليات التطبيع.....٩٦

**الفصل الثالث: مستقبل العلاقات المصرية–الاسرائيلية**.....١٠٠

المبحث الأول: مقاومة التطبيع.....١٠٢

- الفقرة الأولى: الرأي العام المصري و التطبيع.....١٠٤
- الفقرة الثانية: أشكال و آليات مقاومة التطبيع.....١٠٩

المبحث الثاني: نظرة مستقبلية للعلاقات المصرية–الاسرائيلية.....١٢٣

- الفقرة الأولى: نتائج التطبيع المصري–الاسرائيلي.....١٢٥
- الفقرة الثانية: ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ و استلام الاخوان المسلمين السلطة.....١٢٩
- الفقرة الثالثة: مستقبل العلاقات المصرية–الاسرائيلية.....١٣٠

**خاتمة**.....١٣٦